العدد ٥١٢٢ • السنة الثالثة عشرة • صفر وربيع الأول ١٤٣٢ هـ

الشورى

Ash-shura

الشورى تنقب عن سر التلاحم بين القيادة والمواطنين

النائب الكويتي خالد بن عيسى: حرية التعبير وسيلتنا لاكتشاف الأخطاء

٥٨٥ ألف مواطن ينتظرون قروض الصندوق العقاري

بحث تخفيض رسوم استقدام العمالة المنزلية

مخالفات الحضور والانصراف ضمن جرائم التزوير

دعم المزارعين ومنح مشروعات الأعلاف قروضاً

أحدهما يساعد الآخر

وجمعيتنا.. تعمل على تفعيل ذلك..

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على الرقم المجاني : ٨٠٠ ١٢٤ ١١١٨

أو هاتف الأمانة العامة بالرياض : ٠١/٤٥٤٣٩١٣ ، فاكس ٠١/٤٥٤٣٥٢١

أرقام حسابات تبرعات الجمعية :

مصرف الراجحي	بنك ساب	بنك الرياض
٢٠٣٦٠٨٠١٠٠٣٣٤٤/٢	٠٠١/٢٠٧٣٥٦/٠٠١	٢٠١/٠٢٠١٧٣/٩٩٠١
البنك العربي الوطني	البنك الأهلي التجاري	مجموعة سامبا المالية
٠١٠٠٨/٠٢٦٥٠٠٠/٠٠	٢٣٠/١١٦٨٠٠٠٠/١٠٦	١١٩٠٢٢٩

www.dca.org.sa

جمعية الأطفال المعوقين

محور التنمية الشاملة في قرارات القائد

د. محمد المهنا •

جسدت القرارات التنموية الكريمة التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز مؤخراً خصوصية تمازج العلاقة بين القائد والشعب، وأكدت معايشة ملك الإنسانية لنبض المواطن واحتياجاته، وعبرت عن رؤية شاملة لأولويات التنمية في كافة ربوع الوطن.

إن نظرة سريعة على القرارات التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله – تشير إلى حرص قيادتنا الرشيدة على تحقيق التنمية الشاملة، برفاه المواطن ونماء الوطن، فقد تضمنت القرارات خطوات تاريخية لتطوير برامج الرعاية الاجتماعية والصحية، وتلبية احتياجات كافة المناطق، وأيضاً إقرار حلول حاسمة لمشكلة السكن، ووضع آلية غير مسبوقة لمواجهة قضية البطالة.

ولا بد من الإشارة إلى أن مشروعات الإسكان والبناء تتجاوز في مردودها الأهداف المباشرة إلى تحقيق نقلة عمرانية وحضارية وتوفير الآلاف من فرص العمل، وتخلق مجتمعات سكانية جديدة وضخ النشاط والحيوية في العديد من المشروعات الإنتاجية ذات الصلة.

ومن الواضح أن القرارات الكريمة التي أصدرها ملك الإنسانية رعاه الله ستسهم في توفير مظلة من الخدمات الاجتماعية والصحية الحيوية والمتخصصة في عدد من مدن المملكة، مما يؤكد الحرص على توطين التنمية الشاملة.

إن المملكة العربية السعودية استطاعت بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد الأمين وسمو النائب الثاني أن تخلق مجتمعاً آمناً مستقراً يمثل نموذجاً للسلام الاجتماعي والتكاتف، ويجسد انصهار العلاقة بين الحاكم والمحكوم من خلال تبني أهداف تنموية طموحة طالت كافة القطاعات، ومنحت الأولوية للبنية التحتية والتنمية البشرية بما يضمن بمشيئة الله تحقيق معدلات غير مسبوقة في الازدهار والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي .

رئيس التحرير

المحتويات

لمن يهمه الأمر — 54

سر التلاحم بين القيادة والمواطن

توالت على مدى الأسابيع الأخيرة صور رائعة من صور التلاحم بين القيادة والشعب، جسدت حجم الانصهار الذي تتميز به العلاقة بين المواطن والوطن، وأكدت ما يتمتع به ابن هذا البلد الآمن من وعي فكري وإخلاص للأمن الوطني.

الشورى تبحث من خلال استطلاع للرأي عن سر ذلك التلاحم.

تغطية — 60

مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي بالدوحة يؤكد على أولوية الأمن الجماعي العربي

حظيت مشاركة وفد مجلس الشورى في المؤتمر السابع عشر للاتحاد البرلماني العربي في الدوحة باهتمام على المستويين السياسي والإعلامي.

وأكد معالي رئيس الوفد أن مشاركة المملكة جاءت ضمن توجيهات خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لدعم المسيرة العربية والإسلامية وتذليل كافة العقبات نحو تعزيز العمل العربي المشترك.

رؤية — 72

الفعاليات البرلمانية لمكافحة الأيدز

د. محسن الحازمي يستعرض في هذه الدراسة الفعاليات البرلمانية لمكافحة فيروس ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من خلال المبادرة إلى إيجاد تشريعات ومناشط ميدانية تساعد على الوقاية منه والرعاية للمصابين بالفيروس من قبل الاتحاد العالمي للبرلمانات بمناقشة الموضوع في اجتماعات عدة انتهى باجتماع الاتحاد بمدينة مانيلا بالفلبين عام ٢٠٠٥م.

واستمرت منذ ذلك الحين بهدف الحد من انتشار المرض وكذلك مكافحة العدوى وزيادة التعاون برلمانياً، من أجل تفعيل القرارات التي تصدر من المنظمات الدولية في هذا الشأن.

حوار — 64

النائب الكويتي خالد بن عيسى: العدل والشفافية وحرية التعبير وسائلنا لاكتشاف وعلاج الأخطاء

أكد النائب خالد بن عيسى عضو مجلس الأمة الكويتي أن المملكة العربية السعودية قامت بدور رئيس في تحرير الكويت وزوال محنتها ولا يمكن لأي كويتي أن ينسى ذلك، ودعا ابن عيسى إلى مزيد من التعاون بين دول الخليج العربية لما تتميز به من قواسم مشتركة، مشيراً للدور الفاعل الذي تلعبه المجالس النيابية والتشريعية الخليجية بجانب حكوماتها سعياً لتحقيق الوحدة المنشودة.

الشورى
Ash-shura

تصدر عن الإدارة العامة
للعلاقات العامة والإعلام
بمجلس الشورى

الآراء الواردة بالمجلة لاتعبر بالضرورة عن
رأي المجلس أو آراء مسؤوليه

للتواصل والمشاركات shuramagazine@hotmail.com

مجلس الشورى

المشرف العام
د. محمد بن عبدالله الغامدي
الأمين العام لمجلس الشورى

نائب المشرف العام
د. عبدالرحمن بن عثمان الصغير
مدير عام العلاقات العامة والإعلام

رئيس التحرير
د. محمد بن عبدالله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبدالله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبدالله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
أحمد بن سلمان السلمان

التصوير
سالم الحمدان
بسام البحر

ردمد:
issn:1319 - 9846

موقع المجلس على شبكة الانترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس الحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى - الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روافد
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

اتجاهات

مخالفات ساهر

53
ل. محمد أبو ساق

مجلس الشورى والاعلام

59
د. هلال العسكر

العقوبات البديلة

63
أ.زامل الركاض

الاتفاقيات الدولية

68
أ . د . صدقة فاضل

الفساد الاداري

75
د. إبراهيم السليمان

إدارة أولويات الحياة

87
أ.د. جبريل العريشي

فضل العرب

101
د . زيد الرماني

التقاليد البرلمانية

106
د. عبدالله العسكر

تحت القبة

8

- إقرار نظام حماية الطفل من الإيذاء أو التهديد
- الموافقة على لائحة البحوث والدراسات بوزارة الصحة
- رقابة خاصة على حساب إبراء الذمة
- فصل الخدمات عن المستأجرين المماطلين
- أخطاء متكررة للري والصرف في الأحساء من ١٠ سنوات
- مراجعة البرامج التدريبية لمؤسسة التدريب المهني
- نظام للمركز الوطني لتقويم التعليم العام وجودة أفضل لمخرجاته
- انتقاد لغياب الوعي البيئي لدى المواطنين
- منح برنامج يسر كافة الصلاحيات لتحقيق أهدافه
- حالة السكك الحديدية تثير تساؤلات الأعضاء
- دعم وقروض للمزارعين من صندوق التنمية

واكبت عودته سالماً معافى وحظيت بردود فعل عالمية

خادم الحرمين الشريفين يتوج فرحة المواطنين بـ١٤ قراراً تنموياً مخصصاتها ١٣٥ مليار ريال

توج خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز فرحة المواطنين بعودته سالماً معافى بإصدار حزمة من المزايا والقرارات التنموية الاجتماعية التي تصل قيمتها الي أكثر من ١٣٥ مليار ريال، وتشمل إعانات اجتماعية ومزايا للمواطنين وتحسين مستوى المعيشة لقاعدة عريضة من أبناء المملكة. حيث أصدر حفظه الله ١٤ أمراً ملكياً غايتها توفير أسباب الحياة الكريمة للمواطنين، كان الشباب الأبرز حضورا فيها بأوامر تصب في خدمتهم بشكل مباشر، والبقية توزعت لتشمل الموظفين الحكوميين ومستحقي الضمان الاجتماعي وسجناء الحق العام والديون، في خطوة حيوية تعمق الرخاء الاقتصادي، وتغذي الهيكلة الحكومية، وتتبع مسارات الإصلاح في جميع الاتجاهات.

وقد حظيت تلك القرارات بردود فعل إيجابية في الأوساط الاقتصادية، حيث وصفها عدد من الخبراء بأنها تصب في مصلحة الاقتصاد السعودي وتحقق الرفاه النماء وتمثل إضافة ضخمة لمخصصات مشروعات الموازنة التي تم الإعلان عنها قبل فترة قريبة .

هذا وقد ضمت تلك الحزمة خمسة أوامر ملكية موجهة إلى الشباب والفتيات، لمعالجة مشكلة البطالة وتنمية الإنسان السعودي في مجالي التعليم والتدريب، فيما توجه أحدها لدعم البنك السعودي للتسليف لتلبية طلبات القروض الاجتماعية، وتمويل المنشآت الصغيرة وأصحاب الحرف والمهن من المواطنين، في حين جاء أمر آخر بضم الدارسين لعدد من التخصصات خارج المملكة على حسابهم الخاص إلى برنامج الابتعاث الخارجي والذين يصل عددهم إلى عشرة آلاف في الدول كافة. ووجه أمر ملكي بتشكيل لجنة عليا لحل مشكلة تزايد أعداد خريجي الجامعات المعدين للتدريس في ظل محدودية فرص العمل الحكومي، كما أقر أمر ملكي إعانة مالية مؤقتة للشباب الباحث عن العمل كحل عاجل، وطالت الأوامر التي عنيت بالشباب حتى أنديتهم الرياضية والأدبية فأمرت لهم بدعم ملايين الريالات. ومواصلة لدعم مستحقي الضمان الاجتماعي، الذين وصفهم الملك بأنهم "أمانة في الأعناق"، جاء أمر ملكي بثمانية محاور لتحقيق حياة كريمة لهم، وكان أولها رفع الحد الأعلى لعدد الأفراد في الأسرة التي يشملها الضمان الاجتماعي من ٨ أفراد إلى ١٥ فرداً.

وواجه الملك مشكلة السكن بأمرين ملكيين، أقر الأول دعم رأس مال صندوق التنمية العقارية بـ ٤٠ مليار ريال وإعفاء جميع المتوفين من أقساط الصندوق للأغراض السكنية، إضافة إلى إعفاء جميع المقترضين من قسطين لمدة عامين. في حين أقر الأمر الثاني دعم ميزانية الهيئة العامة للإسكان بـ١٥ مليار ريال، ودعوتها إلى الإسراع في ترسية مشاريع الإسكان. وللموظفين الحكوميين، ولمواجهة ارتفاع الأسعار أقر أمر ملكي تثبيت بدل غلاء المعيشة بنسبة ١٥ ٪، ضمن الراتب الأساسي، إضافة إلى إقرار بعض الحقوق والمزايا المالية.

وشمل أمر ملكي سجناء الحق العام بالعفو عنهم، وتسديد ديون المسجونين مما يعني استفادة نحو ٢٠ ألفاً .

في حين جاء أمر آخر لدعم الجمعيات المهنية المتخصصة بـ١٠ ملايين ريال.ولأهمية الأجهزة الرقابية في تعزيز قدراتها على الرقابة والتحقيق والادعاء العام، جاء أمر ملكي ليدعمها بـ١٢٠٠ وظيفة توزعت على أربعة أجهزة حكومية رقابية.

في بيان لمجلس الشورى:

الأوامر الملكية تستهدف توفير الحياة الكريمة للمواطنين، وتوسيع خدمات الرعاية والتنمية الاجتماعية

رفع مجلس الشورى أعضاء ومنسوبين أسمى آيات التهاني لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بمناسبة ما منَّ به الله تعالى عليه – حفظه الله – بالصحة والعافية وعودته إلى أرض الوطن سالماً معافى ، مبينين أن عودته – أيده الله – أدخلت السرور والبهجة في نفوس المواطنين الذين كانت ألسنتهم تلهج بالدعاء لخادم الحرمين الشريفين بالشفاء العاجل من العارض الصحي الذي ألم به – رعاه الله – .

وقدم المجلس في بيان أصدره خلال جلسته التي عقدت يوم ١٤٣٢/٣/٢٤هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ التهاني لصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وللأسرة المالكة الكريمة، وللشعب السعودي بالعودة الميمونة لقائد المسيرة – أيده الله – .

وقال: "إن الوطن وهو يحتفل بعودة خادم الحرمين الشريفين يعيش فرحة غامرة بدت واضحة على محيّا جميع أفراد المجتمع لما يحظى به - أيده الله - من الحب والولاء، غرسها في صدورهم بحبه لهم وعمله الدؤوب على خدمتهم، وتحقيق آمالهم وتطلعاتهم، في كل نواحي الحياة، حتى في وقت مرضه وفترة النقاهة فمتابعته المتواصلة لأحوال المواطنين في محافظة جدة إثر تعرضهم للأمطار والسيول الشهر الماضي والأوامر الملكية التي أعلنها – حفظه الله – عند عودته خير دليل على ذلك ".

وأشاد مجلس الشورى بالأوامر الملكية التي صدرت قبيل عودة خادم الحرمين الشريفين لما لها من أهمية بالغة وانعكاسات مهمة على مستوى المعيشة للمواطن وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، وتوسيع خدمات الرعاية والتنمية الاجتماعية وتطويرها وعلى الاقتصاد الوطني، ومعالجة الكثير من القضايا الوطنية الملحة وفي مقدمتها البطالة والإسكان، وتوفير فرص عمل للخريجين، ليؤكد أن دعم صندوق التنمية العقارية بمبلغ ٤٠ مليار ريال، والهيئة العامة للإسكان بمبلغ ١٥ مليار ريال سيسهم بإذن الله تعالى في حل جزء كبير من مشكلة الإسكان بالمملكة، كما أن رفع رأس مال بنك التسليف والادخار بمبلغ ٣٠ مليار ريال، سيخفف من وطأة البطالة بالمملكة بما سيوفره من فرص العمل للشباب السعوديين من خلال تسهيل حصولهم على القروض الميسرة لفتح مشاريع استثمارية صغيرة تؤمن لهم عملاً ودخلاً شهرياً يوفر لهم حياة كريمة .

وثمن المجلس في ختام بيانه الدعم غير المحدود الذي يحظى به من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني مما أسهم في تطوير أداء المجلس الرقابي والتشريعي وجعله شريكاً مهماً في صناعة القرار.

الأعضاء يتساءلون:

ماذا قدمت هيئة الإسكان؟!

تساءل أعضاء مجلس الشورى عن الآليات والخطط التي وضعتها الهيئة العامة للإسكان منذ إنشائها لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في نشاطات الإسكان المختلفة كما لفتوا إلى تأزم الوضع السكني والعقاري في المملكة بسبب النمو السكاني، وطالبوا بإعادة إنشاء وزارة الأشغال العامة والإسكان للإسهام في دعم القطاع السكني، كما انتقدوا تنفيذ الهيئة لمشروعات ليست في مناطق الأولويات، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٢/١٢هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للإسكان منذ إنشاء الهيئة وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاه المهندس سالم المري.

فقال أحد الأعضاء: ورد ضمن أهداف الهيئة العامة للإسكان "تشجيع مشاركة القطاع الخاص في دعم نشاطات وبرامج الإسكان المختلفة"، فما الآليات والخطط التي وضعتها الهيئة لتحقيق هذا الهدف؟ كما أن إجمالي الوظائف المعتمدة للهيئة العامة للإسكان (١٦٩) وظيفة، منها (٥٩) وظيفة شاغرة، فلِمَ لم تُشغل هذه الوظائف، ولاسيما أن العدد الأكبر منها وظائف إدارية؟

ولفت آخر إلى أن هناك مؤشرات عديدة تؤكد تأزم الوضع السكني والعقاري في المملكة، نظرًا لازدياد النمو السكاني والحاجة المتوالية إلى وحدات سكانية تلبي حاجة المواطنين المتزايدة، ولاسيما أن نسبة من يملكون سكنًا خاصًا لا تتجاوز (٥٥٪) حسب إحصائية وزارة الاقتصاد والتخطيط قبل سنوات. كما أن المجلس سبق أن درس نظامًا للتمويل العقاري، ودرس وضع شركات التمويل ومتطلبات الترخيص، وحدّد الدور الإشرافي للجهة المعنية، وكذلك نظام الرهن العقاري، فهذه القضايا المهمة دعت المجلس إلى التوصية برفع قيمة القرض العقاري من (٣٠٠) ألف إلى (٥٠٠) ألف ريال. إذن فنحن أمام هيئة حكومية على هيئة وزارة ، فلمَ لا نختصر الوقت والجهد على الدولة والمجتمع والقطاع الاستثماري بتسمية الهيئة العليا للإسكان بمسمى وزارة؟ بل لمَ لا تعاد وزارة الأشغال العامة والإسكان كما عادت وزارة الصناعة والتجارة؟ فالمبنى موجود، وتنظيمها الإداري والمالي معروف، وموظفوها لا يزالون في المبنى نفسه.

وأيده آخر قائلاً: إن إعادة إنشاء وزارة الإشغال العامة والإسكان سوف يسهم في استكمال البنية التحتية لقطاعات عديدة أخرى، كمشروعات وزارة التربية والتعليم، والجامعات في إقامة مبانيها، وأيضًا وزارة الصحة في بناء مستشفياتها. واستمرار هذا الوضع يجعل هذه القطاعات تنحرف عن مهامها الأساسية التي نيطت بها، وتُشغل بأمور خارج اختصاصها، مما

يخل بتطوير العملية التربوية أو التعليمية أو الصحية.
وأشار أحد الأعضاء إلى أن الهيئة بدأت بتنفيذ مشروعاتها في مواقع ليست في الأولويات، ولم تراع الإحصائيات العامة التي تشير إلى أن سكان المدن يبلغ (٨٠٪) من إجمالي عدد السكان، وتتضمن (٧٠٪) من إجمالي الطلب في المملكة خلال سنوات الخطة. كما أن التقرير لم يوضح آليات توزيع الوحدات على المواطنين وحسبتها وكيفية التعامل معهم من تاريخ التقديم، وكيفية الصيانة والخدمات بعد السكن.
وقال عضو آخر: إن الهيئة منذ إنشائها تعمل بدون إستراتيجية، كما أن الإحصاءات الواردة في التعداد العام للسكان والمساكن تشير إلى أن أكثر ثلاث مناطق تشهد كثافة سكانية هي مكة المكرمة، والمنطقة الشرقية، والرياض، فما الآلية التي بنت عليها الهيئة مشروعاتها؟ سواء التي تحت التنفيذ أو المطروحة للتنفيذ. كما أن منطقة عسير ثالث أكبر منطقة مكتظة بالسكان وأغلب مشروعات الهيئة غير شاملة لها.
وتساءل عضو آخر قائلاً: لقد ورد في التقرير تحديد مشروعات الإسكان التي تحت التنفيذ، والمشروعات المطروحة للتنفيذ في مختلف محافظات المملكة، فهل حُدّدت المحافظات وفق معايير ومؤشرات إحصائية؟ وهل استُفيد من بيانات مصلحة الإحصاءات العامة؛ وتحديدًا البيانات السكانية (الفئات العمرية، الدخل، حجم الأسرة، حجم السكان في المنطقة)؟ وهل أُخذ مؤشر الفقر معيارًا؟ وهل دُرست الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان في كل منطقة؟ وهل استُقرئت نوعيات المساكن المرغوبة لتحديد المساحات الملائمة للمسكن مقارنة بحجم ودخل الأسرة؟ وما مساحات الأراضي الملائمة؟ وما طرق الإنشاء المقننة لتخفيض تكلفة البناء وتحسين النوعية والجودة مستقبلاً، وتطوير التجهيزات الرئيسة؟ وهل تُوصّل إلى نماذج مختارة لأنماط الوحدات السكنية بمناطق المملكة؟ وما وسائل التمويل المناسبة للفئات المختلفة.

الأعضاء وهموم الوطن

أين مشروعات الشمال والجنوب؟

قال الأستاذ عبدالله أبو ملحة عضو مجلس الشورى: إن شمال المملكة وجنوبها محرومة من المشروعات، ودليل ذلك هو سكة الحديد شمال جنوب؛ حيث جعل هذا المشروع مدينة الرياض هي أقصى جنوب المملكة وقال: أليس من حق السكان والمواطنين السعوديين في شمال وجنوب المملكة أن ينعموا بهذه الخدمة؟ أليس من الفائدة أن يكون هذا الخط من الشمال الحقيقي إلى الجنوب الحقيقي للمملكة؟ ما الذي ينقص المملكة فالأموال متوفرة، وتوجيهات خادم الحرمين وسمو ولي عهده والنائب الثاني واضحة بضرورة أن يكون هناك توازن في التنمية بين جميع المناطق. لذا، فإن من يلام في هذا القصور هم القائمون على تعميم هذه المشروعات والذين يملكون تنفيذها، فهم يعللون أن تقديم هذه الخدمة – في بعض المناطق- غير مجدٍ اقتصاديًا لإقامة هذه المشروعات. والشمال والجنوب لا ينعمان بأي خط سريع، والموت في طرقها شبه يومي. إن هذه المناطق محرومة من هذه الخدمات وهذا بالطبع لا يرضي القيادة. لذا، فإن على المجلس دوراً كبيراً في دعم هذا الجانب وذلك بأن تشمل هذه الخدمات كل نقطة في بلادنا. كما أطالب المجلس بالرفع إلى مقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده وسمو النائب الثاني بتوصية تطالب بتحقيق التنمية الشاملة في بلادنا التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين وأن تصل هذه الخدمات إلى كل نقطة في هذه البلاد.

مخالفات الحضور والانصراف والشهادات الطبية ضمن جرائم التزوير

وافق مجلس الشورى في جلسته التي عقدت يوم ١٤٣٢/٢/٥هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور بندر بن حجار على النظام الجزائي لجرائم التزوير. ويقع مشروع النظام في ٣٢ مادة تعالج جرائم التزوير وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني، وما تحدثه من سلب للحقوق، وسيحل النظام الجديد محل نظام مكافحة التزوير الصادر عام ١٣٨٠هـ.

وقد تضمن مشروع النظام طرق التزوير وحالات وقوعها وتزوير الأختام والعلامات الصور المشددة والمخففة والملحق والمحررات.

وتطرق المشروع إلى مستخدمي الأحكام والأوامر القضائية والوكالات المنتهية فنص على حبس من استعملها سواء كان عالماً بانتهاء صلاحيتها أو قاصداً الإيهام بأنها لاتزال حافظة لحجيتها النظامية وترتب على هذا الاستعمال إثبات حق أو إسقاطه.

ويعاقب مشروع النظام كل موظف زور إثبات حضوره إلى عمله وانصرافه كما يعاقب كل ممارس صحي منح تقريراً أو شهادة طبية على خلاف الحقيقة ويعاقب أيضاً كل مختص زور أوراق إجابات الاختبارات الدراسية أو بيانات رصد نتائجها ، ويجرم مزوري الوثائق التاريخية ولكل من زور محرر قديم ونادر يتضمن وقائع ومعلومات عن تاريخ المملكة وتكون له قيمة تاريخية وليس له حجة نظامية ،كما نص النظام في بعض مواده على العقوبات التي ستطبق على من تثبت عليه تهمة التزوير بشتى أشكالها وصورها التي وردت في مواده.

وكان المجلس قد استمع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الأمنية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع النظام الجزائي لجرائم التزوير، تلاها

رئيس اللجنة اللواء.م محمد بن فيصل أبوساق فقال: إن النظام يعالج حالات التزوير التقني كما في التأشيرات، والحسابات، والمعاملات الالكترونية، ويجرم كل تزوير في المحررات والأختام والتوقيعات الالكترونية أو غيرها.

وقال رئيس اللجنة: إن مشروع النظام يتفق مع التوجه العام نحو التشديد في عقوبة التزوير ضد الدولة وقد وضع حداً أدنى لعقوبة السجن وأضاف عليه الغرامة المالية ولم يسمح باستبدال العقوبة فيما يخص الجرائم الواقعة ضد المصالح ذات السيادة. وقد أدخلت اللجنة عدة إضافات قُصد منها التأكيد على أهمية شمول النظام لجميع جرائم التزوير، وقد راعت في التعديل ما يناسب ذلك في فصول النظام كله.

وأوضح أن الحد الأدنى لم يوضع إلا فيما كان فيه ضرر على المصالح العليا للدولة، كما تُرك للمحكمة المختصة النظر فيما يحقق المصلحة من عقوبة مرتكب جريمة التزوير، كما أن الترحيل من العقوبات التبعية متروكة للقاضي، وقد أخذت اللجنة بمبدأ العقوبات البديلة.

وقال: إن النظام يحتوي على عقوبات وجزاءات مقابل جرائم. لذا، فإن التسمية تتفق مع المضمون، كما أنه لا داعي لوضع حد أدنى وحد أعلى للعقوبة في جميع المواد، لأن ذلك سيدفع القضاة إلى إيقاف تنفيذ الأحكام أو البحث عن مخارج لعدم الإدانة في بعض القضايا لصعوبة تطبيق العقوبة على كل درجات الجرائم كما أفاد بذلك مندوب ديوان المظالم.

وأشار اللواء أبو ساق إلى أن العقوبات المنصوص عليها في النظام تعاقب على فعل جريمة التزوير الصادرة برغبة وعلم المؤسسة لكل من المؤسسة وأيضاً الشخص ذي الصفة الطبيعية مرتكب الجريمة وأما الآثار الناتجة عن جريمة التزوير فيحق للمتضرر المطالبة بها قضائيًا.

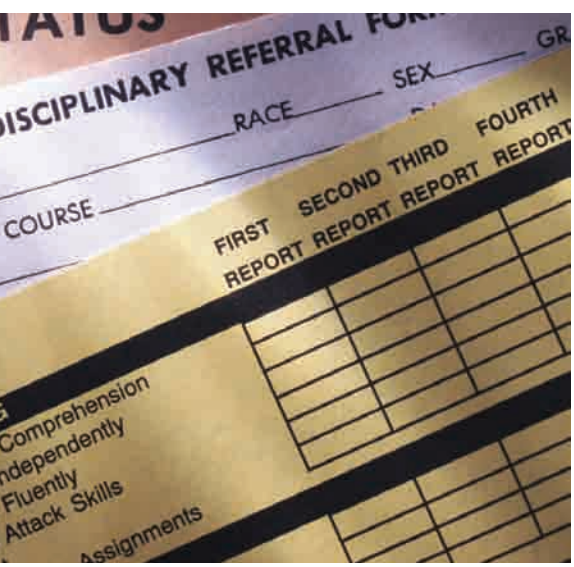

مجلس الشورى في بيان تلاه الأمين العام:

حمل الناس على الخروج للشارع لا يفتح باباً نحو تحقيق مطلب أو إصلاح

هنأ مجلس الشورى المملكة قيادة وحكومة وشعباً بوعي المواطن وتصديه لأي محاولة لإثارة القلاقل داخل الوطن، وقال أمين عام المجلس الدكتور محمد الغامدي في بيان تلاه بإسم المجلس:

يسرني أن أرفع التهاني باسم مجلس الشورى لمقام خادم الحرمين الشريفين ولصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، ولصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية على ما أبداه الشعب السعودي النبيل من وفاء والتزام بأمن الوطن ومقدراته.

والمجلس يؤكد أن تكاتف المواطنين وتعاونهم مع رجال الأمن في الميدان في اليوم الذي دعا له الجهال لإشاعة الفوضى كان دلالة واضحة ورداً عفوياً على كل متربص يحيك الشر لبلد آمن يحتضن الحرمين الشريفين ويقوم على تطبيق الشرع الحنيف في سائر شؤونه.

ويرى المجلس أن حمل الناس على الخروج للشارع من الأمور التي لا تفتح باباً نحو تحقيق مطلب أو تحقق إصلاح، وفي الوقت ذاته يحث المجلس على انتهاج ما يدعو إليه ولاة الأمر – رعاهم الله- بأنفسهم إلى نهج الحوار والمناصحة، والتقدم بشكل مباشر لولي الأمر الذي فتح بابه لكل صاحب حاجة أو طلب.

ويدعو المجلس المولى القدير أن يجنب بلادنا كل سوء وأن يحفظها من كيد الكائدين إنه سميع مجيب.

ثم أوضح معالي رئيس المجلس أننا استمعنا إلى كلمة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية التي عبرت بحق عن رأي المواطن تجاه هذه الأحداث التي أريد لها أن تقع ولن تقع- بإذن الله- عز وجل.

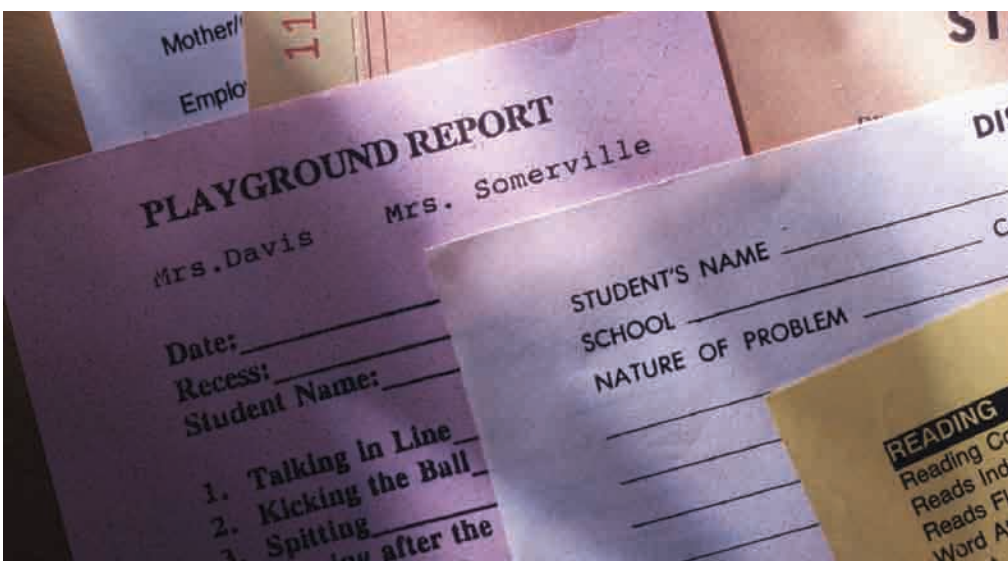

الأعضاء وهموم الوطن

(ساهر) خفّض عدد الحوادث والوفيات

لفت عضو مجلس الشورى الدكتور حاتم المرزوقي إلى أن تقرير الإدارة العامة للمرور ذكر أن المملكة شهدت (٤,٣) مليون حادث سير خلال العشرين سنة الماضية نتج عنها (٨٦) ألف وفاة و(٦١١) ألف إصابة، وبحسب تقرير لمنظمة الصحة العالمية سجلت المملكة أعلى نسبة وفيات في حوادث الطرق على المستويين العربي والعالمي، حيث وصل عدد الوفيات إلى (٤٩) وفاة لكل (١٠٠) ألف من السكان ونتيجة لكل ذلك جاءت مطالبات المجتمع للدولة بوضع حد لهذا النزيف، بل جاءت المطالبة من مجلس الشورى ونتج عن هذه المطالبات نظام ضبط وإدارة حركة المرور آليا والمعروف بـ "ساهر"، والذي يهدف إلى تطبيق نظام صدر من مجلس الشورى وصدر من مجلس الوزراء، وبعد أربعة أشهر من تطبيق نظام "ساهر" المروري انخفضت أعداد الحوادث المرورية، وأعداد الوفيات، والإصابات كثيرًا؛ فالمقارنة بين الأشهر الأربعة الماضية من هذا العام وبين الفترة نفسها من العام الماضي سجلت انخفاضًا في عدد الوفيات بنسبة (٣٧٪) فبعد (توفيق الله) تم إنقاذ (٣٩) نفسًا من القتل. ويهدف مشروع "ساهر" إلى تقنين السير على الطرقات وضبطها في المجتمع آليًا مثلها مثل الإشارات الضوئية التي تنظم حركة السير في التقاطعات، لقد قرأنا كثيرًا عن الانتقادات الموجهة لنظام "ساهر" ولكن لا نطالب بإيقافه بل بتطوير في آلياته، ودعمه معنويًا وعمليًا والخروج بتوصيات تساعد القائمين عليه في الارتقاء به.

الموافقة على لائحة البحوث والدراسات بوزارة الصحة

وافق مجلس الشورى على اللائحة المنظمة للبحوث والدراسات بوزارة الصحة وذلك في جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٢/١٣هـ برئاسة معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور عبدالرحمن البراك، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع اللائحة المنظمة للبحوث والدراسات بوزارة الصحة، تلاها سمو رئيس اللجنة الدكتور خالد بن عبدالله آل سعود فقال: فيما يتعلق باقتراح تعديل الفقرة (٣) من المادة الثانية لتكون: "تقديم المعلومات الموثقة التي تستند على الدراسات العلمية للمشكلات الصحية"؛ فترى اللجنة أن تقديم المشورة ينبني دائمًا على المعلومات الموثقة المستندة إلى الدراسات العلمية. لذا، فصياغة اللجنة أعم وأشمل.

وقال سموه: بخصوص ما أثير عن تحديد المكافآت التقديرية بحسب أهمية البحث، مع إعادة النظر في المكافآت بشكل عام؛ فإن مدة البحث وميزانيته تُدرس من قبل لجنة البحوث، ومن واقع وطبيعة البحث تُعتمد المدة الزمنية والميزانية الخاصة بكل بحث. وأما المكافآت فقد تركتها اللجنة كما وردت لتماثلها مع ما

الدكتور عبدالرحمن البراك

هو معمول به في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والجامعات.

وأضاف: أما عن ضمّ ممثلين من كليات الطب إلى اللجنة العلمية فإن اللجنة العلمية تحتاج إلى أساتذة باحثين متخصصين وذلك لتحقيق أهدافها العلمية البحتة، وهم يمثلون قطاع التعليم الطبي بشكل عام. لذا، فإن الهدف متحقق ولا حاجة إلى تمثيل كليات الطب.

وأوضح سمو الدكتور رئيس اللجنة أن الإعلان مرتبط بنظام المشتريات الحكومية وهو ما لا يمكن تطبيقه على مشروع اللجنة، حيث إن بقاء المادة "السادسة" قد يؤدي إلى معاملة جميع مشروعات البحوث وفقًا لنظام المشتريات الحكومية وهو ما لا يتلاءم مع أهداف هذه اللائحة. كما أن الوزارة إن رغبت في تطبيق نظام المشتريات الحكومية على بعض البحوث والدراسات فهو متاح لها بعيدًا عن هذه اللائحة.

وقال: لا ترى اللجنة ضرورة لاستضافة مندوبين لكون اللائحة نمطية إجرائية وتماثل لوائح أخرى مشابهة، وقد درستها اللجنة وقارنتها باللوائح المماثلة. كما تجدر الإشارة إلى أن معظم أعضاء لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي هم من الأساتذة الباحثين المتخصصين الذين تعاملوا مع قضايا البحث العلمي ومشكلاته.

وأشار سمو رئيس اللجنة إلى أنه ليس هناك تداخل بين لجنة أولويات البحوث واللجنة العلمية، فلجنة أولويات البحوث تقر السياسات والمشروعات البحثية، أما اللجنة العلمية فهي التي تقترح الخطط وتدرس المقترحات علميًا وتتابع التنفيذ. والعمل يتم وفقاً للائحة بأسلوب مؤسسي تشاركي بين ما يحقق أولويات وزارة الصحة والميزانيات المعتمدة لها، مع تطبيق المنهج العلمي الأصيل لضمان جودة النتائج والمخرجات.

الأعضاء وهموم الوطن

لائحة مراقبة الأراضي والتعديات تحتاج إلى مراجعة

قال عضو مجلس الشورى الدكتور صالح الزهراني إن موضوع لائحة مراقبة الأراضي الحكومية وإزالة التعديات شائك ومعقد وتختلف درجة تعقيده وطرق معالجته من منطقة إلى أخرى، وكان يقتضى من اللجان التي درسته القيام بجولات ميدانية في مناطق المملكة للتعرف على أبعاد الموضوع كاملة، وهذا لم يحدث مما أدى إلى وجود خلل في دراسة مشروع اللائحة، حيث كان يقتضي أن تتضمن اللائحة تعريفًا دقيقًا للمقصود بالأراضي الحكومية يمكن تطبيقه في جميع مناطق المملكة. وبتأمل التعريف الوارد في المادة "الأولى" من المشروع نجده قاصرًا على الإحاطة بالمشكلة من جميع أبعادها، وستحرم اللائحة بمفهومها أصحاب الممتلكات من التصرف في ممتلكاتهم. لذا، فما لم تعالج اللائحة مسألة الحيازات والملكيات الفردية والأسرية المتوارثة بموضوعية وعدل، فإنها ستثير الكثير من المشكلات. لذا، فاللائحة بحاجة إلى الكثير من التدقيق قبل إقرارها. وأقترح إعادة دراسة الموضوع والقيام بزيارات ميدانية لمناطق المملكة لتكون التوصيات عملية وقابلة للتطبيق، كما اقترح أن يحول المشروع من لائحة إلى نظام.

يشمل كل من يقل عن ١٥ عاماً:

إقرار نظام حماية الطفل من الإيذاء أو التهديد أو الإهمال

وافق مجلس الشورى على نظام حماية الطفل وذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٢/١٣هـ برئاسة معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن البراك. ويقع النظام في ست وعشرين مادة نصت على حماية الطفل من الإيذاء أو التهديد ومن ذلك الإساءة الجسدية، أو النفسية أو الجنسية أو الإهمال، وحددت مسؤولية والديه أو من يقوم على رعايته في تربيته وحمايته من الإيذاء أو الإهمال.

وكان المجلس قد استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع النظام، تلاها رئيس اللجنة الدكتور طلال بكري فقال: بالنسبة إلى المطالبة بضم هذا النظام إلى نظام آخر وهو نظام الحماية من الإيذاء؛ فاللجنة تذكر بأن المقام السامي الكريم وجّه بدراسة مشروع نظام الحد من الإيذاء بشكل مستقل. أما الملحوظات التي تطالب بتعديل بعض المواد، ومن أهمها تعريف الطفل، فاللجنة أخذت بتعريف الطفل الوارد في اتفاقية حقوق الطفل وهو: "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه". ولما كانت كثير من المداخلات تنحو منحى التحديد للسن الذي تنتهي إليه الطفولة والذي يفرّق فيه بين الصغير والكبير، رأت اللجنة أن يكون التعريف: "كل إنسان لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره" ليكون التعريف متوافقاً مع ما ذهب إليه جمهور الفقهاء في سن التكليف، وليكون التعريف متوافقاً مع مواد النظام الأخرى الواردة فيه تلافيًا للتناقض، وأضاف رئيس اللجنة: عُرّفت الإساءة في مشروع النظام بأنها: تعرض الطفل لأي شكل من أشكال الإيذاء، وزادت اللجنة (أو التهديد بها)، ثم جاء التفصيل في أنواع الإساءة، وهذا النظام حينما ورد إلى الحكومة كان بعنوان حماية الطفل من الإساءة والإهمال، ثم اختصر في هيئة الخبراء.

وأوضح د. بكري أن مصطلحي (السند العائلي والتحرش الجنسي) ليسا من المصطلحات المبهمة أو من المصطلحات التي يتوقف العمل بالنظام عليها، فالمراد بالسند العائلي من يقوم مقام العائلة في حال فقد الوالدين، وأما التحرش الجنسي فهناك أشكال مختلفة له، ولدى اللجنة الآن مشروع لمكافحة التحرش الجنسي، وسوف يكون التعريف شاملاً في ذلك النظام.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن المجلس وافق على مواد لأنظمة سابقة تنص على ضرورة تكليف محامين للمتهمين البالغين غير القادرين، ومنها نظام الإجراءات الجزائية. والأطفال أولى بذلك. كما أن التأكيد على

الدكتور طلال بكري

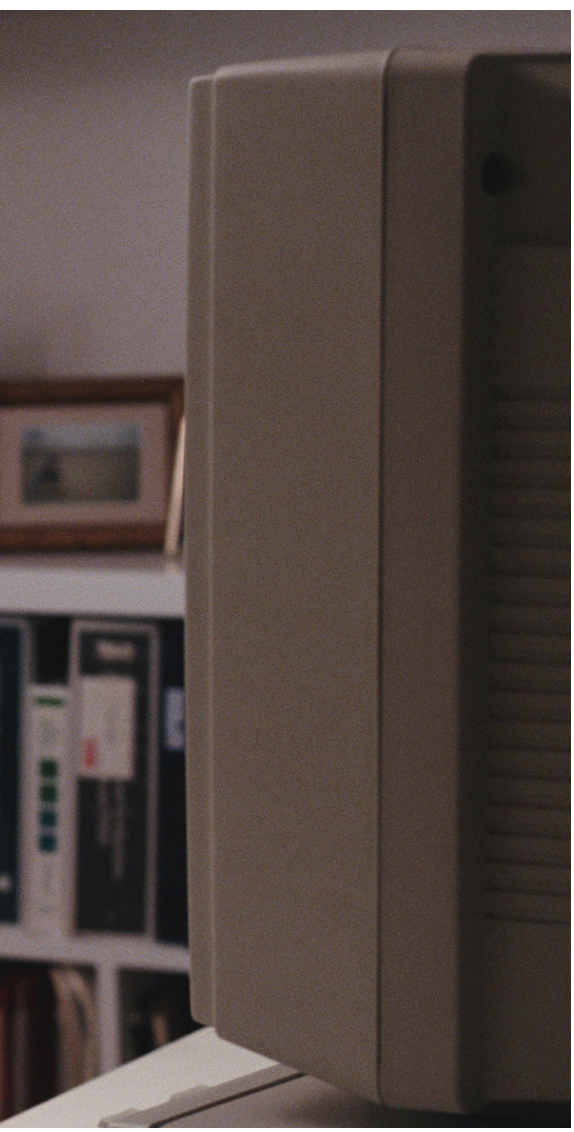

حماية الطفل في حال ارتكابه جريمة من أهم ما ينبغي النص عليه، والمادة التي عالجت هذا الأمر تنظم أسس التعامل مع الطفل في حال ارتكابه جريمة.

وأوضح أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تبنت بروتوكولين اختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، أحدهما يتعلق بحماية الأطفال من المشاركة في المنازعات المسلحة، وقد دخل حيز التنفيذ وبدأت الدول الانضمام إليه، وقد وافق مجلس الشورى في جلسته الرابعة عشر من السنة الثانية في الدورة الخامسة بتاريخ ١٤٣١/٤/٢٦هـ على انضمام المملكة إليه.

أما البروتوكول الثاني فهو يتعلق بحماية الأطفال في مسألة بيعهم واستغلالهم في البغاء والصور والأفلام الإباحية، وبدأت الدول في الانضمام إليه، وقد وافق مجلس الشورى في جلسته الرابعة عشر من السنة الثانية في الدورة الخامسة بتاريخ ١٤٣١/٤/٢٦هـ على انضمام المملكة إليه.

ولفت أيضاً إلى أن "السادسة عشرة" في النظام تدعو كل من يقوم برعاية الطفل بالحرص على القيام بتربيته وحفظ حقوقه، وليس فيها تعريض بالأبوين. كما أن اختيار الأسرة الحاضنة يخضع لشروط دقيقة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، يراعى فيها مقومات الأسرة الصالحة، وفي حالة إخلال هذه الأسرة بشيء من تلك المقومات يمكن نقله بأمر الوزارة، وتلك المادة عالجت الصعوبة في نقل الطفل من أسرته في حال ما إذا كان الوالدان غير صالحين للتربية؛ فيلجأ إلى القضاء وذلك لمكانة الوالدين، أما نقل الطفل عن الأسرة الحاضنة فراجع إلى الوزارة.

الأعضاء وهموم الوطن

تأييد لنظام حماية الطفل

أشاد أحد الأعضاء بصدور الأنظمة التي تحمي المواطنين، كبيرهم وصغيرهم، وتحفظ حقوقهم وتنظم شؤونهم، وكان آخرها مشروع نظام حماية الطفل. فأولى خطوات حل مشكلة العنوسة الزواج المبكر. أما القول بدعوى إن راغب الزواج طفل دون "الثامنة عشرة"، فمن المعلوم شرعًا وعقلاً أن دائرة الحلال إذا ضاقت اتسعت دائرة الحرام فمن رغب في الزواج الذي أحله الله ومنع حدوثه فإن النتيجة الحقيقية هي نفسها للمياه الجارفة والسيول العارمة إذا قابلها سدٌ ووضع في غير موضعه؛ فإنها تتجاوزه وتعلو عليه وتتسرب من حوله مؤدية إلى كوارث.

إقرار نظام المخالفات المالية:

رقابة خاصة على عملية السحب والتحويل من حساب إبراء الذمة

أصدر مجلس الشورى قراراً دعا ديوان المراقبة العامة إلى تطبيق نظام المخالفات المالية والحسابية الواردة في نظام الديوان على كل من يخالف الأنظمة والتعليمات المالية، والمتابعة مع الجهات المختصة بإجراءات التأديب بتنفيذ العقوبات على المخالفين، وأكد القرار على جميع الأجهزة الحكومية بتطبيق المادة (٢٣) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية التي تقضي باستبعاد العرض الأقل سعراً إذا تبين أن حجم التزاماته التعاقدية أصبح مرتفعاً على نحو يفوق قدراته المالية والفنية بما يؤثر على تنفيذ التزاماته التعاقدية، كما طالب القرار ديوان المراقبة العامة بأن يقدم ضمن تقاريره القادمة تفصيل وتصنيف المبالغ التي تم صرفها أو الالتزام بها وهي مخالفة للأنظمة وتوضيح حجم نسبتها السنوية إلى المعتمد صرفه بالميزانية ومقارنته بالمعايير الدولية"، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٢/٦هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور بندر حجار، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لديوان المراقبة العامة للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العبدالقادر فقال: شارك الديوان في تطوير عدد من الأنظمة، أما فيما يتعلق بالنظام المحاسبي الحكومي فقد شُكلت له لجنة من المختصين من عدد من الجهات الحكومية المعنية لوضع الإطار العام للنظام الذي على ضوئه كلف أحد المكاتب المحاسبية السعودية بإعداده. أما بالنسبة لتكوين هيئة حماية النزاهة ومكافحة الفساد فليس للديوان صلاحية في ذلك.

وأضاف: سبق للديوان أن أجرى تجربة تتضمن وجود مندوبين من الديوان في بعض الجهات الحكومية، وظهرت سلبيات لهذه التجربة. ولكن بُدء في تأسيس وحدات الرقابة الداخلية في بعض الجهات الحكومية ويظهر من التقرير أن السبب في تأخير إحداث وحدات الرقابة الداخلية عدم توفر الاعتمادات والوظائف الكافية.

وأوضح د. العبدالقادر أن إمكانيات الديوان في قطاع الرقابة المالية جيدة إلا أنه يعاني من نقص في

الدكتور عبدالله العبدالقادر

الإمكانيات اللازمة لأداء دور رقابة الأداء، وهو يمارس كافة صلاحياته المستمدة من نظامه.

ولفت كذلك إلى أن حساب إبراء الذمة يخضع للضوابط الرقابية التي تسري على الحسابات الأخرى، إضافة إلى ذلك فإن عمليتي السحب أو التحويل من الحساب -وهما الأهم- تخضعان لرقابة خاصة، والاستثناء الوحيد هو عدم الكشف عن اسم المودع مع ملاحظة أن المودع يستلم إيصال الإيداع من البنك.

وقال رئيس اللجنة: تضمنت أنظمة الجهات الرقابية ما يتعلق بالتحقيق والمساءلة حسب درجة المخالفة وهي هيئة الرقابة والتحقيق والإدعاء العام والجهة الحكومية ذات العلاقة كل فيما يخصه، وتشير المادة "الحادية عشرة" من النظام الحالي إلى أن الديوان يبلغ ملحوظاته إلى الجهات المختصة ويطلب منها اتخاذ الإجراءات اللازمة، وفي حال اكتشاف مخالفة فالديوان يطلب -تبعًا لأهمية المخالفة- من الجهة نفسها إجراء التحقيق اللازم ومعاقبة الموظف المخالف إداريًا، أو أن يقوم الديوان بتحريك الدعوى العامة ضده.

وأوضح أن الديوان يشارك في التحقيق في المخالفات المالية التي يقوم بضبطها متى ما رأت جهة الاختصاص (هيئة الرقابة والتحقيق، وهيئة التحقيق والإدعاء العام والجهة الحكومية المعنية) أن القضية تتطلب ذلك؛ لأن تلك الصلاحيات من اختصاصات هيئة الرقابة والتحقيق.

وسبق للمجلس اتخاذ القرار رقم ٥١/٧٥ في ١٤٢٤/١٠/٢١هـ القاضي بزيادة التعاون بين ديوان المراقبة العامة و هيئه الرقابة و التحقيق في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقيق في المخالفات التي يكشفها الديوان وتحديد المسؤولية فيها.

واختتم رئيس اللجنة قائلاً: إن الديوان معني بالمراجعة المالية ورقابة الأداء التي تختلف عن تقييم كفاءة الأجهزة الحكومية وليس من صلاحية الديوان قياس مدى كفاءة الأجهزة الحكومية أو مستوى تقديم خدماتها للمواطنين. ويقوم الديوان بتقييم أداء الجهات الحكومية والمؤسسات والشركات الخاضعة لرقابته وفقًا لما نصت عليه المادة "السابعة" من نظامه، والمادة "الرابعة" من لائحة رقابة الديوان على المؤسسات. حيث يقوم الديوان بالتأكد من وجود معايير لدى الجهة ومؤشرات لتقييم أداء الأعمال المناطة بها معتمدة من صاحب الصلاحية، والتأكد من تطبيقها وتسجيل أي انحراف واقتراح سبل علاجه.

الأعضاء وهموم الوطن

المصالح الحكومية لا ترد على استفسارات المراجعين

لفت عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن العطوي إلى أن بعض المعاملات الخاصة بالمواطنين تتم بعض إجراءاتها في المقر الرئيس للجهات الحكومية، ولا يتوافر فيها وسيلة للاستفسار عن هذه المعاملات سوى وسيلة الاتصال فحسب، ولكن بعض المسؤولين – وللأسف – لا يستجيبون للهاتف ولا يستقبلون المكالمات، وفي حال الرد فإنه لا يترتب على الرد أي إجراء. لذا، يحسن أن تكون هناك جهة معنية تراقب هذا الأمر، وتتولى متابعة الجهات الحكومية التي لديها مصالح للمواطنين للاهتمام بهذا الجانب ودعمه، فليس كل مواطن قادر على الوصول إلى الوزارة ومتابعة معاملته.

رهن الحقوق في صكوك ثابتة ..

تعديل ترتيب سداد الديون الممتازة في حالة الإفلاس

وافق مجلس الشورى على قرار يقضي بتعديل ترتيب سداد الديون الممتازة في حالة الإفلاس لتكون على النحو الآتي:

١- الديون الناشئة من التصفية وفقاً لأحكام نظام الشركات.

٢- المبالغ المستحقة للعامل أو معوليه بمقتضى أحكام نظام العمل.

٣- مبالغ الاشتراكات والإضافات التي تفرض للتأخر عن تسديد مستحقات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، الواردة في نظام التأمينات الاجتماعية.

٤- مبالغ الرسوم المقررة على البضائع الموجودة في المنطقة الجمركية، حسب نظام الجمارك.

كما نص القرار على الإبقاء على نص المادة الثامنة من نظام الرهن التجاري الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/٧٥) والتاريخ ١٤٢٤/١١/٢١هـ دون تغير والتي نصت على أن يتم رهن الحقوق الثابتة في صكوك اسمية، وذلك في محرر مكتوب يذكر فيه رهن هذه الحقوق، ويقيد الرهن في سجلات الجهة التي أصدرت الصكوك، ويؤشر به على الصكوك ذاتها. ويتم رهن الحقوق الثابتة في صكوك لحاملها في محرر مكتوب يذكر فيه رهن هذه الحقوق مع إشعار الجهة التي أصدرت هذه الصكوك بحصول الرهن.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٢/١٢هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء

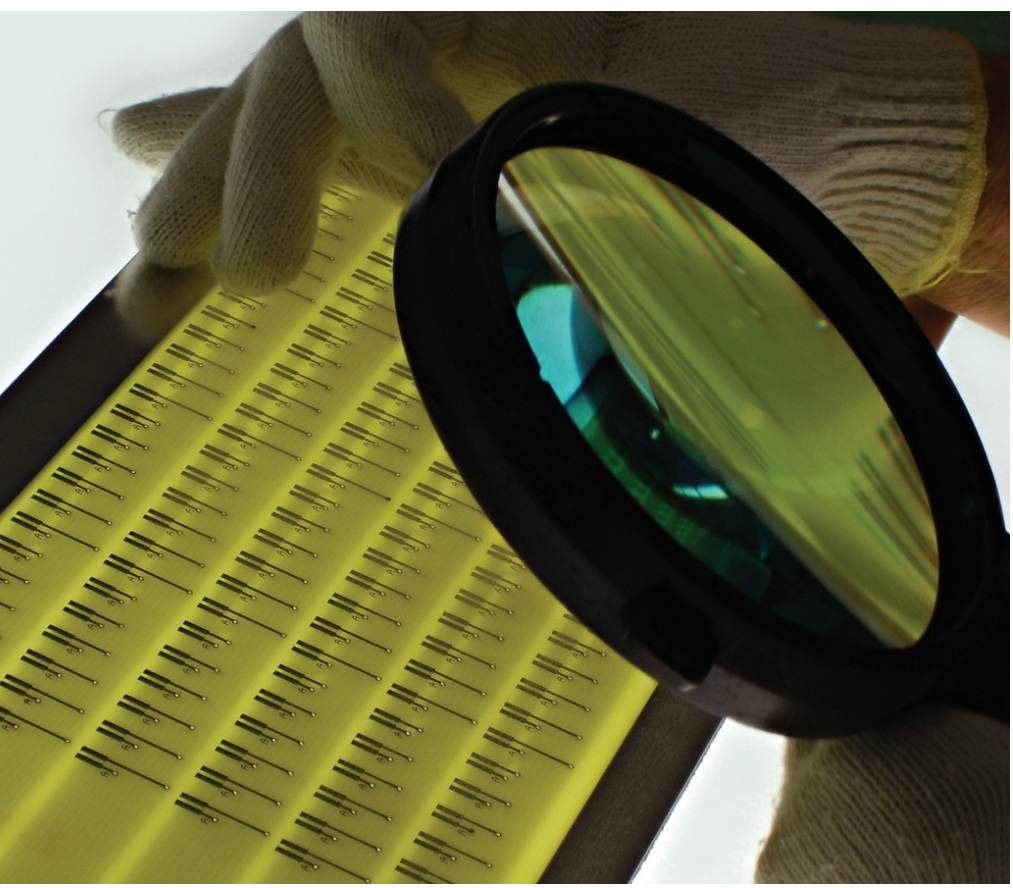

الدكتور صالح الشعيبي

نتيجة للتعاون بين كل من وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للاستثمار؛ استُحدث مركز موحد للرهن التجاري في وزارة التجارة والصناعة

وآرائهم تجاه طلب تعديل بعض مواد نظام الرهن التجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٥) وتاريخ ١٤٢٤/١١/٢١هـ، وإعادة النظر في المرسوم الملكي رقم (م/١٤) وتاريخ ١٤٢١/٤/١٦هـ الخاص بترتيب سداد الديون الممتازة في حالة الإفلاس عملاً بالمادة (١٧) من نظام مجلس الشورى، تلاها رئيس اللجنة الدكتور صالح الشعيبي فقال: إن الموضوع قد سبق أن دُرس وأخذت اللجنة بأهمية توحيد الرأي في إطار خدمة التوجه الذي من أجله طُلب التعديل ودعم الجهة المختصة عن تطوير الاستثمارات غير الوطنية، ودعم البيئة الاستثمارية، وإتاحة الفرصة لظهور المملكة بصورة تتماشى مع التوجيه العام لتوفير جميع العناصر التي تمكن حصولها على درجة تقويم متقدمة في التنافسية العالمية لاستقطاب الاستثمارات العالمية. وعلى الرغم من أن ما رُفع من قبل اللجنة كان استجابة للتوجه المتطلب توفيره، إلا أنه ونظرًا لطول المدة التي مرّ فيها طلب التعديل ولظهور مستجدات؛ رئي إعادة إحالة الموضوع إلى هيئة الخبراء لمعرفة مدى ملاءمة استمرار موجبات الحاجة للتعديل على النصوص المراد تعديلها، حيث دعيت الجهات ذوات العلاقة، وتبين حصول مستجدات في تنظيم إدارة الرهن التجاري، مما يتطلب مراجعة النصوص للمواد المقترح تعديلها من قبل تلك الجهات، وهي: الهيئة العامة للاستثمار، والهيئة العامة لسوق المال، ووزارة التجارة والصناعة، ومؤسسة النقد العربي السعودي، ووزارة المالية، والمجلس الاقتصادي الأعلى، والتي اتفقت على أهمية مراجعة تعديل نصوص المواد.

وأضاف: ونتيجة للتعاون بين كل من وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للاستثمار؛ استُحدث مركز موحد للرهن التجاري في وزارة التجارة والصناعة، الأمر الذي يلغي الحاجة لتعديل المادة "الثامنة". واللجنة تتفق مع هذا التوجه الذي يصب في إطار ما دُرس عند عرض الموضوع على مجلسكم الموقر في المرة الأولى، ولقد أعيدت دراسة تعديل ما جاء في صدر المرسوم الملكي ذي الرقم (م/١٤) المؤرخ في ١٤٢١/٤/١٦هـ.

وأشار رئيس اللجنة إلى أنه وبالرغم من صدور نظام الرهن التجاري بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/٧٥) المؤرخ في١٤٢٤/١١/٢١هـ، إضافة إلى أن هذا النظام لاحق للمرسوم آنف الذكر، إلا أن النظام لم يدخل في ترتيب الديون الممتازة، ولأهمية مواءمة ما ورد في المرسوم الخاص بترتيب الديون الممتازة مع نصوص نظام الرهن التجاري؛ حيث يستلزم صراحة النص على استيفاء الدائن المرتهن لدينة حالة الإفلاس، مما يتطلب إعادة صوغ صدر المرسوم الملكي ذي الرقم (م/١٤) المؤرخ في١٤٢١/٤/١٦هـ، حيث إن دين النفقة ومن وجد ماله لم ترد في أنظمة صادرة قبل ذلك، مع التأكيد على أن المرجع فيها أحكام الشريعة الإسلامية التي تعطيها الأولوية في ترتيب سداد الديون حالة التصفية أو الإفلاس. وحيث إن المحاكم المختصة سوف تنظر في قضايا الإفلاس، فقد ربط الترتيب في سداد الديون الممتازة في حالة الإفلاس بعدم الإخلال بما تقضي به أحكام الشريعة الإسلامية.

واختتم قائلاً: كما ترى اللجنة عدم استعراض ما أنجزته من دراسة وتحليل للآراء التي عرضت في محاضر هيئة الخبراء ورؤية الجهات ذوات العلاقة، واكتفت بالتركيز على العناصر ذوات الأهمية في الموضوع، وهو الرهن التجاري واستهداف اللجنة في دراستها إلى دعم التوجه لتوفير قاعدة يستند عليها في رفع مكانة المملكة العربية السعودية بوصفها بيئة اقتصادية تنافسية. كما أن اللجنة ركّزت في دراسة المواد على الغرض المنشود والمستهدف من طلب التعديل.

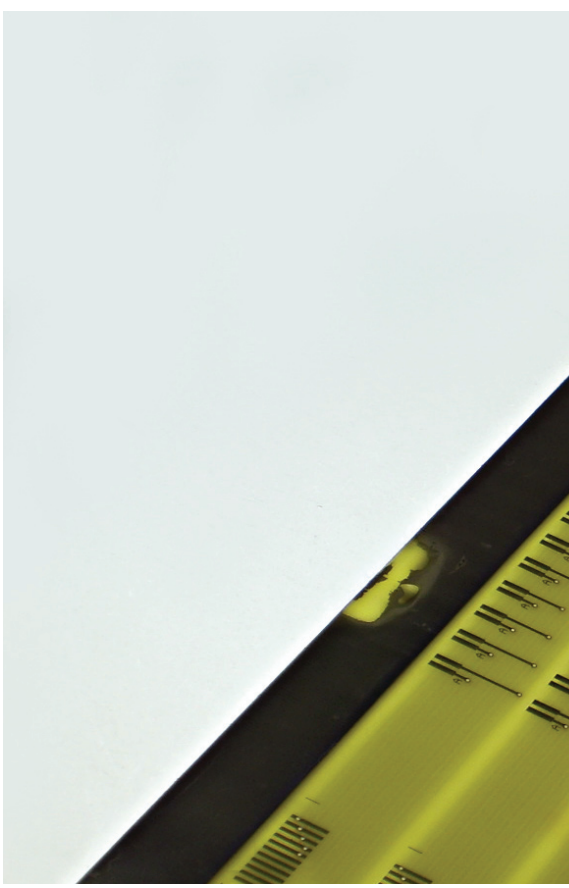

الأعضاء وهموم الوطن

حلول لمشكلة سيول جدة

أكد عضو مجلس الشورى الدكتور علي الغامدي على أن هناك أخطاء تصميمية وأخرى إنشائية في بعض المشروعات التي نفذت في جدة، وأن هناك أخطاء في تقديرات حجم الأمطار التي بنى عليها المصممون مخططاتهم. وقال: على الرغم من أن تجاهلنا لأمر البناء العشوائي جعله ينتشر، وأن كارثة جدة يوم الأربعاء الثامن من ذي الحجة عام ١٤٣٠هـ وما صرح به خادم الحرمين الشريفين آنذاك كان بمثابة الصرخة المدوية التي كنت وغيري من الناس نعتقد أنها ستنبهنا من غفلة وتغافل دام أكثر من ثلاثين عامًا، وأنه بعد الكارثة السابقة استنفرت جهود الجميع للتصدي لهذه الكارثة، سواء ما يتعلق بلجان تحقيق أو لجان وضع دراسات وتخطيط، وهذا أمر لا بأس به؛ ولكن أمرًا واحدًا لم يتخذ في ذلك الوقت، ولو عمل به لخفت وطأة الكارثة هذه المرة، وهذا الأمر هو إنزال "تركتورات" إلى الميدان لفتح مسايل الأودية وانسياب السيول والأمطار تلقائيًا إلى البحر. على الرغم من بداهة الإجراء إلا أن الصعوبة الأهم التي تحول دون تنفيذه هي وجود أملاك خاصة في طريق مجاري السيول هذه، وكان ولا يزال الأجدر بالمسؤولين أن يبدأوا بإنزال الجرافات إلى الميدان، وفتح ما يقف في مجرى السيل الطبيعي، وبعد فتح طريق السيل يمكن الرجوع إلى مشكلة الأملاك الخاصة وحلها فيما بعد. لذا، يجب دائمًا أن نقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

منح مستشفى الملك فيصل التخصصي المرونة الكافية

إستراتيجية للسعودة وشراكة مع مستشفيات وزارة الصحة

د. بندر حجار

أصدر مجلس الشورى قراراً أكد فيه على تعزيز الشراكة بين المستشفيات التابعة لوزارة الصحة والمستشفيات المحولة الأخرى، وذلك لتسهيل إجراءات تحويل المرضى منها وإليها واستكمال خطة العلاج والمتابعة، كما طالب بإعطاء مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث المرونة اللازمة لمراجعة الكوادر والمزايا المالية للممارسين الصحيين السعوديين المميزين بما يعزز إمكانية استقطابهم والاحتفاظ بهم، وإعطائهم الفرص لشغل المراكز القيادية، ووضع إستراتيجية ملائمة لزيادة نسبة السعودة خاصة في مجال التمريض، والاستفادة من خريجي برامج الزمالات والتعليم والتدريب في المجالات الصحية الأخرى، مع تشجيع مشاركة الأطباء من مختلف التخصصات في مشروعات البحث العلمي في المستشفى ومركز البحوث واعتمادها ضمن المفاضلة في الترقية وشغل الوظائف القيادية، ودعا القرار إلى دعم جهود المستشفى لبناء مرافق إضافية وتشغيلها للوفاء بمتطلبات خدماته التخصصية كماً ونوعاً، بالإضافة إلى دعم برامج الزيارات الخارجية لتقديم الخدمات الصحية التخصصية للمستشفيات في مناطق المملكة والتوسع في ذلك.

جاء ذلك في جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٢/٦هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور بندر حجار حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة على مداخلات أعضاء المجلس بشأن تقرير مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، تلاها رئيس اللجنة الأستاذ عبدالله الدريس فقال: لقد تم إنشاء "نزل التخصصي" الخيري بجوار المستشفى الرئيسي و"إسكان المطوع" الخيري بجوار مركز الملك فهد الوطني لأورام الأطفال ، وذلك لتقديم خدمات الإسكان والتغذية للمحتاجين من مرضى المستشفى ومرافقيهم خلال فترة تلقي العلاج والمتابعة.

وأضاف: إن أقسام الإسعاف في كثير من المستشفيات داخل المملكة وخارجها غالباً ما تكون تحت ضغط مستمر، كما أن هناك منطقة فرز عند مدخل الإسعاف يتم من خلاله تصنيف الحالات، فالشديدة يتم التعامل معها مباشرة، وأما الحالات الأخرى فبإمكان أصحابها الانتظار أو تحويلهم إلى العيادات الشاملة ، وبعد الاستفسار من المستشفى تبين أن معدل انتظار المريض انخفض من (٦) إلى (٤) ساعات، وأن أهم سبب للانتظار طويلاً في الإسعاف هو عدم توافر أسرة شاغرة للحالات التي يلزم تنويمها في المستشفى.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن مستشفى الملك فيصل التخصصي يواجه صعوبة في تحويل المرضى الذين

يأتون للمستشفى من تلقاء أنفسهم إلى جهات صحية أخرى، وتبعاً لذلك أوصت اللجنة بأهمية التنسيق والتكامل في هذا الجانب بين المستشفى والمستشفيات الأخرى من خلال تنسيق التحويل وإجراءاته.

وأوضح الأستاذ عبدالله الدريس أن لدى المستشفى خطة إستراتيجية مستقبلية خمسية تتزامن مع خطط التنمية للدولة، الهدف منها رفع مستوى الخدمات المقدمة للمريض وزيادة الطاقة الاستيعابية للمستشفى وكذلك التطوير وزيادة طاقة المستشفى الاستيعابية لكل من الرياض وجدة خلال الخمس سنوات القادمة والتي من المتوقع أن تصل –بإذن الله– إلى (٢٤٤٥) سريرًا، متضمنة أسرة التنويم لليوم الواحد، بالإضافة إلى مشروعات وبرامج أخرى؛ كقيام استشاريين من المستشفى بزيارات للمستشفيات في مناطق متعددة من خلال برنامج التعاون المشترك مع المستشفيات الأخرى.

ولفت إلى أنه يوجد كادر معتمد للممارسين الصحيين لدى الجهات الصحية ، أما فيما يتعلق بالتباين في رواتب الكوادر الصحية بين السعوديين وغيرهم في المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، فإن تحديد رواتب غير السعوديين – كما أفاد المستشفى – يتم بناءً على عدة معايير، ومن أهمها ندرة الخبرات المتميزة وعدد سنوات الخبرة والجدارة العلمية ومستوى الدخل والمعيشة في بلدانهم الأصلية والتنافس في سوق العمل العالمية، أما رواتب الموظفين السعوديين فهي أعلى من رواتب الموظفين من البلدان الأخرى ما عدا بعض الفئات من أوروبا وأمريكا. كما أنه قد صدر مرسوم ملكي مؤخراً يقضي بإصدار كادر طبي موحد بانتظار التطبيق.

واختتم قائلاً: إن استقطاب الخبرات المتميزة من الدول والمستشفيات المعروفة بتفوقها في المجالات الصحية خاصة في التخصصات النادرة هو أحد البرامج المعمول بها داخل المؤسسة، ويتمثل تأثيرها في نقل الخبرات المتميزة إلى الأطباء السعوديين عبر برامج التدريب المختلفة، إضافة إلى المشاركة في تقديم أعلى مستويات الرعاية الصحية المتميزة للمرضى، كما أن عدد الأبحاث – التي أصدرها مركز الأبحاث – والتي بلغت حوالي (١٢٠) بحثاً هو عدد مقبول أخذاً في الاعتبار الجوانب التجهيزية والقوى البشرية وميادين البحث ومجالاته، وأن نوعية الأبحاث وتأثيرها الإيجابي على صحة المجتمع في المملكة العربية السعودية أهم من عددها.

الأعضاء وهموم الوطن

لجنة شرعية لدراسة الأنظمة

أشار أحد الأعضاء إلى أنه من غير المناسب أن يُقتصر في تفسير ما يقع على مناطقنا ومدننا من بعض الكوارث، كالجفاف وقلة الأمطار أو الغرق والأضرار البالغة أو الخسائر الفادحة في الأسهم التي ترتبت عليها الديون لمعظم المواطنين؛ على إهمال المسؤولين ونحو ذلك من التفسيرات المادية، ونغفل آثار المعاصي التي يرتكبها البشر. ولعل من أكبر المخالفات التي يُخشى أن تسلط علينا العقوبة العاجلة بسببها، إضافة إلى العقوبة الأخروية، سنّ الأنظمة التي تتضمّن بعض المخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية. لذا، من الأنسب أن تحال جميع الأنظمة التي تدرس في المجلس بعد الانتهاء من دراستها في اللجنة إلى لجنة شرعية متخصصة ثم تعاد إلى اللجنة، أو تحال إلى هيئة كبار العلماء بعد انتهاء دراستها من المجلس.

الظاهرة تهدد الاستثمارات العقارية

فصل المياه والكهرباء والاتصالات عن المستأجرين المماطلين

عبر أعضاء مجلس الشورى عن قلقهم تجاه معاناة أصحاب العقارات من مماطلة المستأجرين وعدم التزامهم بسداد المبالغ المستحقة عليهم، وأشاروا إلى أن ذلك يعوق استثمارات كثير من المواطنين في مجال العقارات كما لفتوا إلى عدم الأخذ بتوصيات هيئة الخبراء في تشكيل لجنة في كل إمارة لها صلاحية البت في مثل هذه الأمور.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٢/١٢هـ برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ظاهرة غياب أو هروب بعض المستأجرين وبذمتهم إيجارات متبقية، تلاه رئيس اللجنة الدكتور فهاد الحمد، وأبديت عليه ملحوظات الأعضاء، حيث قال أحد الأعضاء: كان طلب سمو نائب وزير الداخلية المرفق بالتقرير بالموافقة على تكوين لجنة في كل إمارة من الجهات المختصة، يشترك معها مندوب بيت المال للبت الفوري في فتح الدُور والمحلات المستأجرة محل المشكلة، لكن اللجنة خرجت عن صلب الموضوع الأساس الذي تسعى الجهات التنفيذية إليه، وذلك بإعطاء الصلاحية لإحضار المتهرب والمماطل في التسديد والإسراع في البت فيها لإعطاء المتضررين

يتعلق موضوع مماطلة المستأجرين بمواطنين لديهم استثمارات في مجال العقار ولا يتعلق برجال الأعمال فقط، وهذه المشكلات مع بعض المستأجرين والجهات التنفيذية قد تدفع إلى ابتعاد المستثمرين في هذا المجال

حقوقهم. كما أن اللجنة لم تستدع أصحاب الشأن مثل مسؤولي المكاتب العقارية في الغرف التجارية، وأصدرت توصياتها العامة التي لم تعالج أصل المشكلة المطلوب حلها. لذا، ينبغي أن تعود اللجنة إلى أساس الموضوع وأن تضمِّن توصياتها حلولاً عاجلة تحد من تفاقم المشكلة وتسهم في حفظ الحقوق.

وقال عضو آخر: إن عدم التزام المستأجر ببنود العقد وصعوبة استيفاء الإيجارات أصبحت ظاهرة واضحة، ومن أهم أسبابها أن العقد بين المؤجر والمستأجر لا ينفذ أحيانًا من قبل الطرفين، وأحيانًا لا ينفذ من قبل طرف على حساب آخر، واقتراح تكوين لجان في الإمارات يصعب تنفيذه، فهو يتطلب عددًا كبيرًا من القضاة واللجان والمندوبين والشرط والإمارات. ولعل قاضي التنفيذ هو الشخص القادر على النظر إلى مشكلة المؤجرين والمستأجرين من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية. ومن فوائد إقرار نظام قضاء التنفيذ أن الطرف الذي بيده عقد ملزم لا يحتاج إلى أن يذهب إلى المحكمة لاستصدار حكم تم تمييزه. لذا، أرى أن إقرار نظام التنفيذ هو الذي سيعالج المشكلة من جذورها.

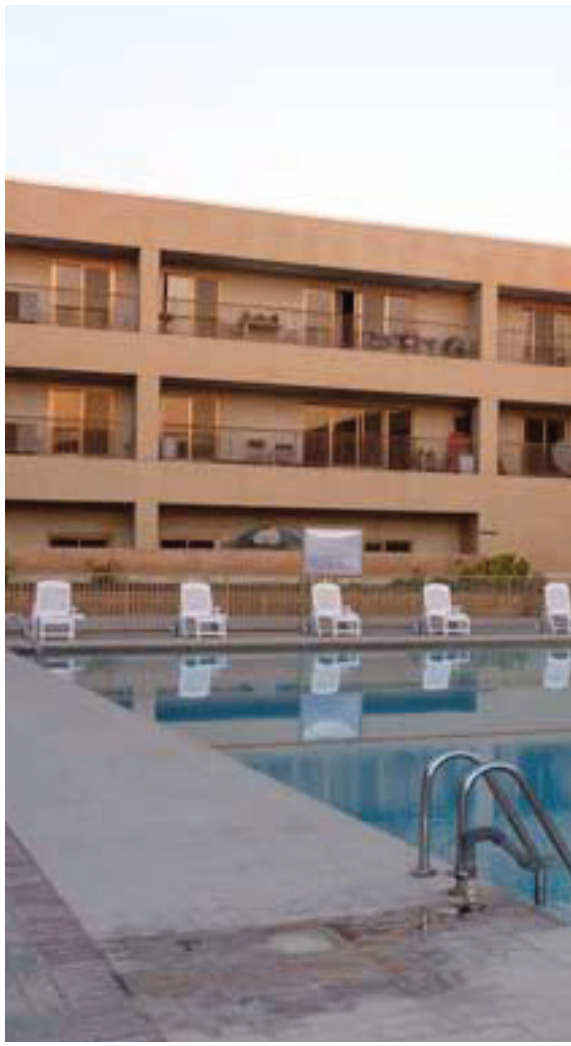

وأشار أحد الأعضاء إلى أن المشكلة المطروحة هي معاناة أصحاب العقار من مماطلة المستأجرين وعدم التزامهم بسداد المبالغ المستحقة عليهم، ولكن اللجنة ذهبت بعيدًا عن أصل هذه المشكلة، وتوصياتها لم تصل إلى الدرجة المقبولة، وأؤيد ما جاء في تعميم إمارة منطقة الرياض ذي الرقم ٥٩٢/٢/١٠١ المؤرخ في ١٤٢٥/٩/٦هـ، ليكون حلاً عاجلاً، وأرى تعميمه على جميع إمارات مناطق المملكة؛ بحيث يُفصل الماء والكهرباء والاتصالات عن المستأجر، وأن يكون التنفيذ من مسؤولية الشرطة.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن هذا الموضوع يتعلق بمواطنين لديهم استثمارات في مجال العقار ولا يتعلق برجال الأعمال، وهم يواجهون مشكلات مع بعض المستأجرين. كما يواجهون مشكلات مع الجهات التنفيذية لطول إجراءاتها المعقدة، مما قد يدفع إلى ابتعاد المستثمرين عن الاستثمار في الوحدات السكنية، وضياع مليارات الريالات على أصحاب الأملاك. كما أن فيها إشغالاً للدوائر الحكومية وعبئًا عليها.

وأنتقد أحد الأعضاء ما يحصل في قطاع التأجير واصفاً إياه بأن هناك فوضى، وعدم أخذ الإيجارات أدى إلى أن شركات التخطيط العقاري تعمل وتدرس بناء مجمعات لغرض البيع فقط وليس التأجير، لعدم الانضباط في تحصيل الإيجارات. وأرى أن الموضوع لا يحتاج إلى محكمة وقضاء؛ لأنه ليس هناك في الأصل قضية، فالأمر واضح يمكن معالجته في الشرطة أو الإمارة. وإذا لم تتوافر بيئة مناسبة للاستثمار فلن يستثمر أحد في هذا القطاع ويتسبب في عدم جذب الاستثمار الأجنبي إلى المملكة.

واختتم أحد الأعضاء قائلاً: هناك عشوائية في مكاتب العقار قد تزيد من هذه المشكلة التي نناقشها. لذا، ينبغي وضع معايير وأنظمة واضحة لعمل تلك المكاتب، واقترح الاستفادة من لجنة العقارات في الغرف التجارية تكون مهمتها الإشراف على مكاتب العقار ومتابعتها. وكذلك ينبغي أن تكون لدى الغرفة التجارية معلومات عن المستأجرين؛ بحيث تعطي معلومات عن سلوك المستأجر في الدفع خلال الفترات الماضية من استئجاره. وأرى أن من الحلول المتاحة توحيد صياغة عقود التأجير في المكاتب العقارية وإجبار المتعاملين في السوق باستخدام تلك العقود.

الأعضاء وهموم الوطن

انتقاد دعوة وزير الزراعة

إنتقد أحد الأعضاء دعوة وزير الزراعة عموم المزارعين إلى عدم التوسع في زراعة النخيل للمحافظة على أسعار التمور، وقال: إن الأولى أن تسعى وزارة الزراعة إلى تكوين الجمعيات الأهلية والشركات المساهمة في مجال تسويق وتصنيع التمور ومشتقاتها، وأن تساعد على فتح الأسواق العالمية لاستقبال منتجات المملكة من التمور فذلك أفضل، ولاسيما أنها المنتج الزراعي الأول في المملكة. ومن المناسب بلجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة البحث والاستقصاء عن هذا الأمر؛ لأنه كان حديث شريحة كبيرة من أفراد المجتمع خلال هذا الأسبوع.

الأعضاء طالبوا بتقليل المياه المهدرة:

أخطاء هيئة الري والصرف بالإحساء تتكرر منذ ١٠ سنوات!!

طالب أعضاء مجلس الشورى بتغطية القنوات المفتوحة في الأحساء لتصبح أنابيب لأن وجودها هكذا فيه هدر للمياه، ولفت أحد الأعضاء إلى أن التقرير السنوي لهيئة الري والصرف في الأحساء أغفل ذكر خمسة قطاعات، وانتقدوا عدم حدوث تطور ملموس في أداء الهيئة خلال عشرة أعوام.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٢/٢٠هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي للهيئة للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاه المهندس محمد القويحص رئيس اللجنة، وأبدى عليه الأعضاء ملحوظاتهم.

فقال أحد الأعضاء: توصيات اللجنة مهمة، ومن الأفضل أن توصي اللجنة بتغطية القنوات الإسمنتية التي مضى عليها (٤٠) عامًا؛ إلا أنها لم تغط سوى ثلث المشروع، وهذا سيضر بالمشروع وسيؤدي إلى فقدان كمية أكبر من المياه، على الرغم من أن الاعتمادات تغطي المشروع كاملاً.

وأيده آخر قائلا: من المناسب أن توصي اللجنة بتوفير الاعتمادات المالية لتغطية المصارف المكشوفة؛ لأن في ذلك حماية لركاب السيارات والشاحنات، وكذلك من أجل الارتقاء بكفاءة البيئة المحيطة.

ولفت آخر إلى أن الهيئة تشرف على خمسة قطاعات، وهي مشروع التحسين الزراعي في القطيف، ومشروع الخرج الزراعي، ومشروع التنمية الزراعية في الأفلاج، ومصنع تعبئة التمور بالأحساء، ومشروع الري والصرف بدومة الجندل، إلا أنه لم يأت أي ذكر لهذه الجهات في هذا التقرير. فهل تقرير الهيئة أسقط هذه الجهات من محتوياته؟ أم أن اللجنة اكتفت بمشروع الأحساء من محتويات التقرير؟ وما أوضاع المشروعات الأخرى، واحتياجاتها، ونتائجها؟

وقال آخر: منذ عشرة أعوام واللجنة تتحدث عن الموضوعات نفسها بالنسبة للهيئة، إلا أنه ليس هناك تطور ملموس، ولكن لا ننسى الإشادة بجهود الهيئة في إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المنقاة ثلاثيًّا، وينبغي أن تعمم هذه التجربة على جميع مناطق المملكة. كما أن توصيات اللجنة اهتمت بأمور ثانوية، ومن الأفضل أن تؤكد توصيات اللجنة ضرورة الاهتمام بوضع مصنع التمور الحالي والمستقبلي ومشكلاته وعرض ما تحقق بشأنه حتى الآن فيما يتعلق بإسناده إلى القطاع الخاص وتحويله إلى شركة أو مشروع تجاري رابح، وإعادة هيكلة الهيئة عاجلاً وتحويلها إلى هيئة عامة للري والصرف على مستوى مناطق المملكة كافة.

وأوضح أحد الأعضاء إلى أن الهيئة أنشئت في وقت كانت فيه الظروف مختلفة، وكانت هناك مسوغات وأهداف. أما في الوقت الحاضر فقد تغير الأمر كثيرًا، فما الذي يمنع المجلس من المطالبة بالنظر في إلغاء الهيئة بشكل عام؟ ومن غير المناسب الاستمرار بهذه التكلفة العالية دون عائد مناسب. كما أن هناك بدائل كثيرة، منها أن تصرف إعانات لأصحاب المزارع، وأن يتولوا سقي مزارعهم بأساليبهم الخاصة.

واختتم آخر قائلاً: كان الهدف من إنشاء الهيئة هو تجفيف المياه إذا كانت آسنة، بينما يذكر التقرير أنه مضى على القنوات (٤٠) عامًا دون تحديث.

الأعضاء وهموم الوطن

شركات عالمية لتنفيذ شبكات الصرف الصحي

اقترح عضو مجلس الشورى المهندس عبدالرحمن الغامدي دعوة شركات استشارية عالمية متخصصة وتكليفها بالعمل مباشرة من قبل أعلى سلطة في الدولة بمشاركة وزارة المالية، على أن تتولى التصميم والإشراف على مشروعات الصرف الصحي والسيول، إضافة إلى دعوة شركات عالمية متخصصة لتنفيذ هذه المشروعات مباشرة دون عرضها في مناقصات، وأن تكون المدة محددة بين سنتين إلى ثلاث سنوات وتوزع مدينة جدة إلى عدد من الوحدات، وكل وحدة تنفذها شركة من هذه الشركات أسوة ببعض المشروعات التي نفذت بهذه الطريقة.

شركات عالمية

لتلبية احتياجات سوق العمل:

مراجعة البرامج التدريبية لمؤسسة التدريب التقني والمهني

أصدر مجلس الشورى قراراً نص على مراجعة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني برامجها التدريبية والرفع من مستوى جودتها وكفايتها لتفي مخرجاتها بمتطلبات سوق العمل المتجددة، ودعم جهود المؤسسة في إنشاء مركز وطني للتقويم والاعتماد المهني يكون له الاستقلالية، ويعمل على تقويم واعتماد الجهات والبرامج وتطبيق الاختبارات المعيارية وتنظيم ممارسة العمل المهني، كما نص القرار على توسيع مجلس إدارة المؤسسة بزيادة عدد المتخصصين ممن يحملون خبرات ودرجات علمية مهنية عالية مع تفعيل دور المجلس الإداري والرقابي على كافة أنشطة المؤسسة"، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدها يوم ١٤٣٢/٢/١٩هـ برئاسة معالي الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم رئيس المجلس، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاها سمو الأمير الدكتور خالد بن عبدالله آل سعود فقال: إنما يتعلق بقيام المؤسسة بوضع إستراتيجية للتدريب والمتدربين واستقطاب الخريجين المتفوقين من أبناء المؤسسة وتأهيلهم. فقد سبق أن أصدر المجلس قراراً بهذا المعنى. أما ما يتعلق بوجود هيئة وطنية للتقويم والاعتماد الخارجي فقد نص قرار المجلس على: "دعم جهود المؤسسة في إنشاء مركز وطني للتقويم والاعتماد المهني يكون له الاستقلالية".

وأضاف سمو رئيس اللجنة: إن المؤسسة لديها مركز للمنشآت الصغيرة، وهو برنامج تنظيمي تنفذه المؤسسة بالتعاون مع صندوق تنمية الموارد البشرية وبنك التسليف والادخار السعودي؛ ويتضمن دورات تدريبية إرشادية تهدف إلى توصية التقنيين والمهنيين إلى العمل الحر. كما أن المؤسسة كاتبت وزارة المالية بطلب تخصيص مبلغ قدره (٣٠) مليون ريال لتحقيق قرار مجلس الشورى. ولم يُعتمد أي مبلغ في ميزانية هذا العام، إضافة إلى أن مسوّغات عدم الاعتماد لم تتضح للمؤسسة.

وبالنسبة لكفاءة الخريجين، لفت إلى أنه صدر من اللجنة توصية بإنشاء مركز وطني للتقويم والاعتماد المهني، وهذا المركز يقوّم برامج المؤسسة.

وقال سمو رئيس اللجنة: إن المجلس سبق وأصدر قراراً نص على "دراسة واقع التعليم التقني في المملكة، ومدى الحاجة إلى إنشاء جامعات تقنية". واللجنة ترى التريث حتى تخرج نتائج هذه الدراسة. أما ما يتعلق بسبب تدني نسبة القبول للفتيات؛ فقد أشارت المؤسسة بأن قبول البنات محكوم بالطاقة الاستيعابية للوحدة التدريبية، والمؤسسة حاليًّا تنشئ وتجهّز (٣٩) معهدًا عاليًا للبنات، إضافة إلى قلة توافر الكوادر البشرية المطلوبة (المدربات) في المعاهد.

واختتم قائلاً: " إن دعم ميزانية المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني وعلى وجه الخصوص "الباب الرابع" لإنشاء المزيد من الكليات والمعاهد والمراكز"، إضافة إلى أن اعتماد ميزانية المؤسسة الأخيرة التي تجاوزت أربعة مليارات ريال يدل على الدعم التي تحظى به المؤسسة من حكومة خادم الحرمين الشريفين.

الأعضاء وهموم الوطن

عضو يقترح حداً أدنى للأجور

نبه عضو مجلس الشورى اللواء عبدالله السعدون إلى أن منظمة الأغذية العالمية حذرت من موجة غلاء تجتاح العالم ومن أهم أسبابها ارتفاع أسعار الطاقة. وقال إنه يجب العمل جديًا على محاربة الفقر ومحاربة البطالة، وإيجاد الحلول لمواجهة ذلك ومنها عدم السماح للمحلات بالعمل إلى الساعة الثانية عشرة ليلاً، حيث إن ذلك يحد من عمل السعوديين في هذه المحلات، وكذلك العمل على رفع الأجور، وأن يكون الحد الأدنى هو خمسة آلاف ريال مع أهمية تأمين السكن، وأن تكون أسعار الأراضي في متناول الجميع. ولإيجاد حلول عاجلة لذلك، يحسن دعوة معالي وزير المالية لحضور إحدى جلسات المجلس، مع أهمية تفعيل قرارات مجلس الشورى الصادرة بشأن محاربة الفساد وحماية النزاهة.

يهدف إلى ربط الجهات ذات العلاقة بتنفيذ النظام..

الموافقة على نظام إجراءات التراخيص البلدية

وافق مجلس الشورى على نظام إجراءات التراخيص البلدية وحدد مشروع النظام في مواده الخمسة عشر إجراءات الحصول على ترخيص بناء أو فتح محل لأي نشاط وفق الشروط المحددة في نظام البلديات واللوائح المتعلقة به، كما نص النظام في مادته الرابعة على أن تختص الجهة الحكومية- التي لها سلطة إصدار ترخيص ممارسة نشاط معين بموجب أنظمتها- بوضع اشتراطات ممارسة ذلك النشاط ومتطلباته، وإصدار تراخيص ممارسته وتعديلها، وتجديدها وإلغائها، فيما نصت المادة الثالثة عشرة من النظام على تشكيل لجان في الأمانات والبلديات بقرار من الوزير للنظر في التنظيم من عدم الحصول على الترخيص البلدي أو إيقافه أو عدم تجديده أو تعديله أو إلغائه، أو التظلم من الغرامات والجزاءات البلدية المقررة نظاماً، والشكاوى من أضرار الانتفاع بالتراخيص البلدية، كما يجيز النظام التظلم أمام ديوان المظالم من قرارات اللجان المشار إليها.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٢/١٩هـ برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام إجراءات التراخيص البلدية، تلاها المهندس محمد القويحص، فقال: هناك حاجة ملحة لإصدار مثل هذا النظام وذلك لوجود تداخل واضح بين اختصاصات الجهات الحكومية المختلفة ومسؤولياتها.

المهندس محمد القويحص

هناك حاجة ملحة لإصدار مثل هذا النظام وذلك لوجود تداخل واضح بين اختصاصات الجهات الحكومية المختلفة ومسؤولياتها

كما أن هناك العديد من المواطنين والمستثمرين ورجال الأعمال الذين يشكون من عدم وضوح آلية الحصول على التراخيص، سواء المتعلقة بالبلدية أو تراخيص الجهات الحكومية الأخرى، وعدم وضوح الشروط الخاصة بكل ترخيص. إضافة إلى أن هناك شكاوى متعلقة بتأخير إصدار هذه التراخيص وصعوبة معرفة إجراءات تجديدها أو إلغائها.

وأضاف أنه من الصعب جدًا أن يكون هناك ترخيص واحد، حيث إن الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية متنوعة وتشرف عليها جهات حكومية متخصصة؛ فعلى سبيل المثال: قطاع التعليم والاستثمار في المدارس الخاص تشرف عليه وزارة التربية والتعليم، وقطاع المياه والكهرباء تشرف عليه وزارة المياه والكهرباء، وهكذا بقية القطاعات. ومن غير المقبول استبعاد دور هذه الجهات في الموافقة وإصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة الداخلة في اختصاصاتها الفنية، وهذا الإجراء معمول به في جميع دول العالم.

وأوضح المهندس القويحص أن اللجنة تؤيد ضرورة معرفة وجهة نظر قطاع الأعمال في مواد هذا النظام، وفي ضوء ذلك يُنسَّق مع مجلس الغرف السعودي، ويُزوّد بمواد النظام لمعرفة وجهة نظره بشأنها.

ولفت إلى أن مشكلة العمّال الأجانب العاملين في المحلات؛ تود اللجنة أن توضح أن هذا الأمر يحكمه نظام العمل، وإستراتيجية التوظيف للسعوديين والقرارات السابقة بالسعودة، علمًا بأن الجهة المختصة تصدر خطابات تأييد لاستقدام العمالة اللازمة لأي مشروع استثماري، وتدرس وزارة العمل ذلك حسب حاجة المشروع ومدى توافر مواطنين سعوديين يمكن توظيفهم من عدمه.

واختتم المهندس القويحص قائلاً: بالنسبة لما أشير إليه بأن المادة "الثانية عشرة" تتضمن تكوين لجان للنظر في المخالفات، وأن هذا اختصاص قضائي؛ تود اللجنة أن توضح أن اللجان شبه القضائية قائمة في عدد من الجهات الحكومية، وأن هناك دراسة لدى هيئة الخبراء في موضوع هذه اللجان التي ستُحال اختصاصاتها إلى المحاكم الإدارية. كما ترى اللجنة مناسبة بقاء هذه اللجان إلى حين قيام تلك المحاكم.

الأعضاء وهموم الوطن

تحويلات العمالة إلى الخارج تحتاج إلى وقفة

حذر عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن العطوي من أن كثرة المبالغ المحولة إلى الخارج وضخامتها أمر مريب يحتاج إلى وقفة نظامية مهمة وعاجلة من جميع الجهات المعنية، فمجتمع تحول منه هذه المبالغ الضخمة من قبل المقيمين والأجانب فكيف لا يكون فيه بطالة وفقر؟ إن كمية المبالغ المحولة يجب أن توجه إليها الأنظار الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، فهل تم الاستفسار عن مصادر هذه الأموال؟ وهل كل مبلغ تم تحويله دُرس مصدره وآلية الحصول عليه؟ آمل أن تهتم الجهات ذوات الاختصاص بدراسة كميات هذه التحويلات وجنسيات المحولين والبلدان التي توجه لها، فهي تكشف بوضوح مخاطر التستر الذي لم تنجح وزارة التجارة في مكافحته، كما أنها توضح كميات الأيدي العاملة المستفيدة من اقتصاد هذا الوطن بطرق نظامية وغير نظاميه، وهذا دور وزارة العمل في توضيح كمية هذه المبالغ التي قد يكون فيها مخاطر على أرواحنا وأعراضنا وأخلاقنا. ومنها ما يتعلق بتجارة المخدرات ونحوها من الأشياء التي تضر الوطن، وهي مسؤولية وزارة الداخلية التي يجب أن تحقق في هذه المبالغ وتعرف مصادرها.

المجلس أقر نظام المركز الوطني لتقويم التعليم العام:

١٨ مادة للارتقاء بجودة التعليم ومخرجاته

وافق مجلس الشورى على نظام المركز الوطني لتقويم التعليم العام ويقع في ثمان عشرة مادة ويهدف إلى الارتقاء بجودة التعليم ومخرجاته من خلال تشخيص ومراقبة أداء مؤسسات التعليم العام والعاملين فيها وتقويم مخرجاته، والتأكد من مواكبتها للمقاييس والمعايير العلمية، وضمان جودة أداء الإدارة التربوية والتعليمية والمدرسية والصفية وجودة أداء العاملين في المدارس، والتأكد من جودة المناهج والبرامج التي تقدمها الوزارة ومدى مواكبتها للتطور العلمي والتقني والمعرفي، ونشر ثقافة الجودة في المدارس، ودعم القدرات الذاتية للمدارس للتقويم الداخلي للرفع من الكفاءة الداخلية للمدارس، وتشجيع التنافس فيما بينها ، وتحفيز مؤسسات التعليم العام للحصول على الاعتماد المدرسي.

ونص مشروع النظام على أن المركز الوطني هو الجهة المسؤولة عن تقويم التعليم العام، ويتمتع بشخصية اعتبارية، واستقلال إداري ومالي في ممارسة مهامه واختصاصاته وأنشطته، ويرتبط مباشرة برئيس المجلس الأعلى للتعليم.

وحدد النظام أكثر من عشرة مهام للمركز، منها اقتراح السياسات والاستراتيجيات التعليمية، وبناء مؤشرات الأداء والمعايير والأدوات اللازمة لتقويم التعليم العام، ووضع قواعد التقويم وآلياته وشروطه، وصياغة الضوابط التي تكفل ضمان جودة التعليم بعناصره كافة، وإنشاء معايير التعلم والاختبارات الوطنية لكل مرحلة دراسية، وإعداد المعايير المهنية واختبارات الكفايات ومتطلبات برامج رخص المهنة للعاملين في التعليم العام، وتقويم أداء مدارس التعليم العام كافة وبرامجها المختلفة، والمراجعة الدورية لمتطلبات تلك البرامج ومخرجاتها

د. خالد بن عبدالله آل سعود

إن مشروع نظام المركز الوطني لتقويم التعليم العام يعد رابع الأنظمة المتعلقة بالتعليم؛ حيث صدر عن المجلس نظام المجلس الأعلى للتعليم ونظام الجامعات ونظام هيئة الاعتماد الأكاديمي.

واعتمادها، واعتماد جوائز تميز للمؤسسات التعليمية.

ويعد مشروع نظام المركز الوطني لتقويم التعليم العام استكمالاً لما صدر عن مجلس الشورى من أنظمة تتعلق بالشأن التعليمي وهو نظام المجلس الأعلى للتعليم الصادر بالقرار ٦٧/٩٩ في ١٩ /١/ ١٤٢٩هـ، ونظام الجامعات الصادر بالقرار ٦٧/١٠٠ وتاريخ ١٤٢٩/١/١٩هـ، وقرار المجلس رقم ٣٦/٥٤ في ٦ /٧ /١٤٣٠هـ المتعلق بنظام الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، وبقى النظام الرابع وهو نظام المركز الوطني لتقويم التعليم العام ويتولى الإشراف عليه المجلس الأعلى للتعليم.

ويتيح النظام للمركز الاستعانة ببيوت الخبرة ومؤسسات القطاع الخاص لتنفيذ بعض مهامه وفق ضوابط وشروط يضعها المركز في لائحته التنفيذية .

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٢/٢٧هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام المركز الوطني لتقويم التعليم العام، تلاها سمو رئيس اللجنة الأمير الدكتور خالد بن عبدالله آل سعود، فقال: إن مشروع نظام المركز الوطني لتقويم التعليم العام يعد رابع الأنظمة المتعلقة بالتعليم؛ حيث صدر عن المجلس نظام المجلس الأعلى للتعليم ونظام الجامعات ونظام هيئة الاعتماد الأكاديمي.

وأضاف: إن لدى وزارة التربية والتعليم مقترح لهيئة تنظيم وتقويم التعليم الأهلي وهذا ما ورد في مداخلات بعض الزملاء، واللجنة ترى أن نظام المركز الوطني لتقويم التعليم العام أشمل للتعليم العام الحكومي وغير الحكومي؛ كما أنه لا يمارس أدوارًا تنفيذية.

وقال سموه: نص نظام المجلس الأعلى للتعليم والجامعات الوارد من الحكومة في مواده على إيجاد مركز لتقويم التعليم العام مستقلاً عن أي جهة أخرى، ودور اللجنة إعداد نظام لهذا المركز.

وأوضح أنه فيما يتعلق بأن يقتصر عمل المركز على مهمة واحدة رئيسية هي تقويم الأداء التعليمي والمهاري للطالب والمعلم، فإن تقييم الأداء هو جزء من مهام المركز، فالمركز له مهام شمولية متعددة وبينهما ترابط وتكامل ومنها التقويم المهاري للطالب والمعلم.

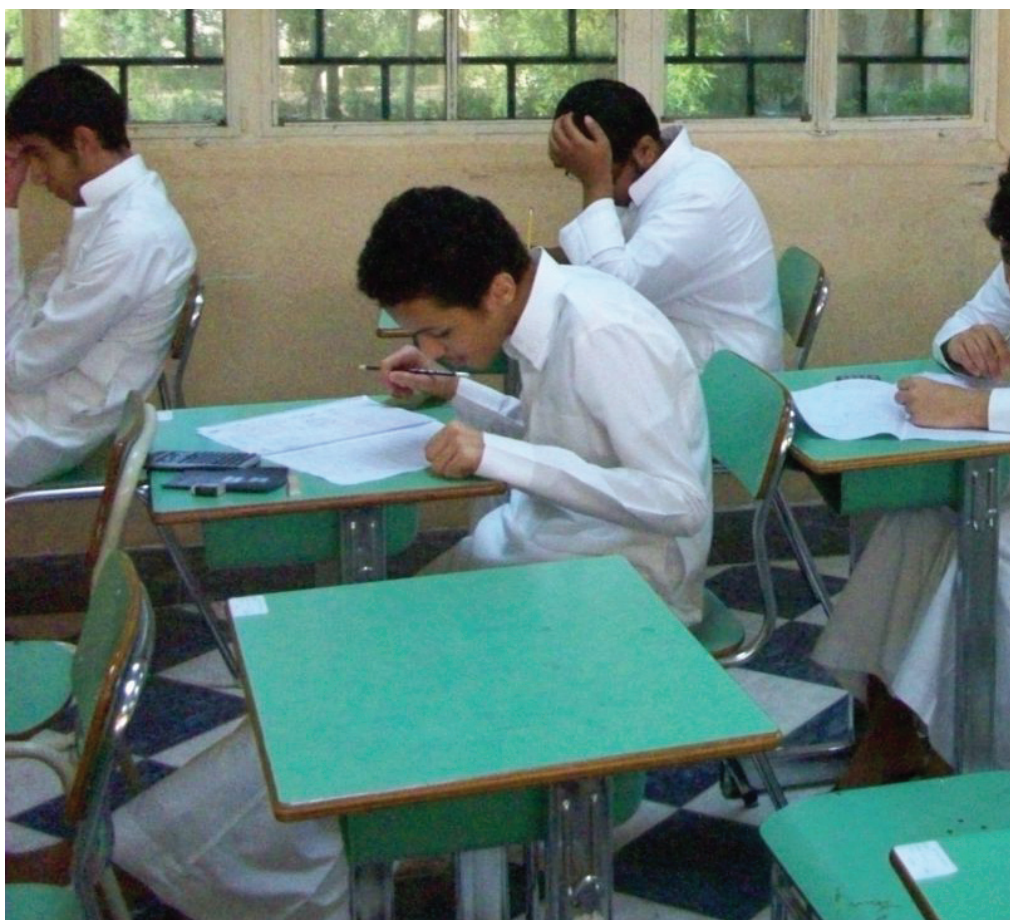

الأعضاء وهموم الوطن

تزايد أرباح الشركات وارتفاع أعداد البطالة!!

لفت أحد الأعضاء الأنظار إلى ما نشر حول نتائج الشركات المالية في نهاية عام ٢٠١٠م بأن الأرباح قد ارتفعت إلى (٧٧،٨) مليار ريال مقارنة مع (٥٨،١) مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٩م بنسبة نمو تبلغ (٣٤٪)، وقد سجل الرصد التاريخي لأرباح الشركات السعودية (٨٦) مليار ريال عام ٢٠٠٧م، فكم من هذه الأرباح صرف لتدريب وتوظيف المواطن السعودي والقوى البشرية وبرامج السعودة؟ ومع وجود زيادة في أرباح الشركات إلا أننا نلحظ تزايد البطالة بين المواطنين. فمن المناسب أن يكون هناك ضريبة تتراوح بين (٥٪) إلى (١٠٪) على أرباح الشركات تسمى ضريبة السعودة والتدريب ويوجه هذا المبلغ لإنشاء معاهد التدريب في جميع مناطق المملكة من أجل إحلال السعوديين مكان غير السعوديين.

انتقاد لغياب الوعي البيئي ومطالبات بمشاركة الرئاسة العامة للأرصاد في رصد التلوث

انتقد أعضاء مجلس الشورى تدني الوعي البيئي لدى المواطن وأرجعوا ذلك إلى قلة التوعية من الجهات المسؤولة وطالبوا بقناة تتعلق بشؤون البيئة، وتساءلوا عن عدم منح الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة الدور والصلاحيات للمشاركة الفعلية في مشروعات الأمانات وللحد من مصادر التلوث، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٢/٢٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٧هـ، تلاه رئيس اللجنة الأستاذ عبدالله الدريس، ثم عرض للمناقشة، وأبديت عليه بعض الملحوظات، فقال أحد الأعضاء: أقترح أن يتبنى المجلس توصية بضرورة إنشاء وزارة للبيئة تكون قادرة بجهازها البحثي وكادرها البشري - بعد الإفادة من التجارب الدولية والإقليمية- على مواجهة ما تتعرض له البيئة في السعودية بكل مكوناتها، البرية والبحرية والجوية، من تلوث وأصبح يؤثر في سلامة البيئة وصحة الإنسان؛ مما زاد في أمراض التنفس والحساسية والسرطان بنسب لافتة، ولاسيما في مجتمعاتنا الصناعية.

لِمَ لا تُعطى الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة الدور والصلاحيات للمشاركة الفعلية في مشروعات الأمانات والبلديات وبالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية ووضع العلاج وتقديم المقترحات العلمية والفنية لمواجهة مصادر التلوث، واقتراح طرق الوقاية من أخطار السيول والأمطار الموسمية؟

وقال آخر: تتمتع المملكة بتنوّع في التضاريس والمناخ وفي الظواهر البيئية والطبيعية، وكل ذلك يستدعي إعادة النظر في الشأن البيئي المحلي والجهاز المعني به. إن عمل الأمانة ما زال بطيئًا وتقليديًا ولا يواكب الأحداث، ولعل الظروف التي تمر بجدة أو الرياض خير شاهد على ذلك. كذلك هناك تدن في الوعي البيئي لدى المواطن، وهذا ليس تلقائيًا بل هو نتيجة تدني التوعية من قبل الرئاسة، فما زال الذراع الإعلامي غائبًا عن مساندة الرئاسة في عملها، وكان يفترض أن تخصص قناة متعلقة بشؤون البيئة.

ولفت آخر إلى أن النظام العام للبيئة أناط بالرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة مهمة التأكد من التزام الجهات العامة والأشخاص بالأنظمة والمقاييس والمعايير البيئية، إلا أنه مع الأسف هناك انتشار للتلوث البيئي في بعض المدن والمواقع الصناعية، ولم تقدم الرئاسة ضمن تقاريرها نسبة التلوث في تلك الأماكن، وكان يحسن أن توصي اللجنة بتكليف جهة متخصصة من خارج الهيئة أو وزارة البترول والثروة المعدنية لقياس مدى التلوث.

وتساءل أحد الأعضاء: لِمَ لا تُعطى الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة الدور والصلاحيات للمشاركة الفعلية في مشروعات الأمانات والبلديات وبالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية ووضع العلاج وتقديم المقترحات العلمية والفنية لمواجهة مصادر التلوث، واقتراح طرق الوقاية من أخطار السيول والأمطار الموسمية؟ فينبغي أن تتحمل الرئاسة مسؤولياتها الميدانية تجاه المدن والمناطق في المملكة.

وأشار عضو آخر إلى أنه من الضروري الاستفادة من الدراسة المتكاملة عن برنامج إدارة السيول في المملكة يشارك فيه الدفاع المدني ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وأعد هذا البرنامج في الرئاسة قبل أربع سنوات ولكن حتى الآن لم ير هذا البرنامج النور، ولم يتحول إلى برنامج عمل ولم يفعّل على الرغم مما نعانيه سنويًا من جراء السيول، فقد حان الوقت لتحويل هذا البرنامج إلى خطة وطنية لإدارة السيول والحد من أخطارها بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية.

وعلق أحد الأعضاء قائلاً: خطت الرئاسة خطوات جيدة في خدمة الأرصاد إلا أنه يتطلب منها عمل الكثير بالنسبة لخدمات حماية البيئة وخدمات التنمية المستدامة. وتساءل: كيف نطلب من إدارة دون هيكل تنظيمي معتمد بأداء دورها على الوجه الأكمل؟ وثمة نقص كبير في الوظائف ولاسيما المفتشون البيئيون. ومن غير المناسب الاستمرار في تجربة الاستمطار التي أثبتت عدم جدواها، بل أثرت على المناخ البيئي. ولم تذكر الرئاسة مدى نجاحها في إيقاف ردم الشواطئ للتوسع العمراني وتدمير البيئة البحرية.

واختتم أحد الأعضاء قائلاً: نبهت الرئاسة إلى احتمال هطول الأمطار على مدينة جدة قبل أربعة أو خمسة أيام من وقوع الفاجعة، وليس من مسؤولياتها منع وقوع ما حدث ولا إدارة تصريف السيول. فالكارثة ألا يكون هناك تصريف للسيول في مدينة مثل جدة، والكارثة أنه منذ عام ١٤٠٠هـ ونحن نرصد مخصصات بمليارات الريالات لمشروعات الطرق والأنفاق والشوارع، ونحن ننفق أكثر من غيرنا بكثير على مشروعات البنية التحتية ولا يعاني الغير مما نعاني منه، وما حصل ليس بكارثة طبيعية إنما هو فواجع من صنع الإنسان، كما سماها خادم الحرمين الشريفين في أمره الكريم في العام الماضي.

الأعضاء وهموم الوطن

شراكة بين مجلس الشورى و مجالس المناطق

أوضح عضو مجلس الشورى محمد آل ناجي أن ما قام به مجلس الشورى من استضافة وفد مجالس المناطق يعد عملاً متميزًا وخطة موفقة لتأصيل الشراكة مع مجالس المناطق التي جاءت تنفيذًا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين. كما أن إنشاء إدارة في مجلس الشورى تعنى بمجالس المناطق سوف يعزز هذا التعاون. كما أن المجالس البلدية لا تقل أهمية عن مجالس المناطق وهي بحاجة للاستفادة من تجارب مجلس الشورى على الرغم من تفاوت الاختصاصات، وما حدث في محافظة جدة إشارة مهمة لأهمية التواصل مع المجالس البلدية، فبينهما قاسم مشترك يتمحور حول دراسة التقرير والمراقبة. فمن المناسب أن توسع جسور قنوات التواصل وتبادل الخبرات مع المجالس البلدية على غرار ما سيكون عليه الوضع مع مجالس المناطق.

منح برنامج (يسر) كافة الصلاحيات لتحقيق أهدافه

دور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات يتمثل في إعداد السياسات والتشريعات والخطط ذات العلاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، أما هيئة الاتصالات فتقوم بالترخيص لمقدمي الخدمة ومتابعة تنفيذها.

وافق مجلس الشورى على قرار بإعطاء برنامج (يسر) الصلاحيات لإدارة البرنامج إدارياً ومالياً لتفعيل تطبيقه لدى الجهات الحكومية، وحث وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات على استقطاب الكفاءات الوطنية المتميزة في مجال بنية المفاتيح العامة والتشفير لأهمية ذلك في الخدمات الإلكترونية"، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٢/١٩هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع إلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور فهد العبود فقال: بناءً على الاحتياج الفعلي لبرنامج (يسر) بزيادة عدد موظفيه، حيث لوحظ عدم تناسب حجم البرنامج الحالي من حيث عدد الموظفين مع المهمات التي يضطلع بها البرنامج؛ مما أدى إلى تأخره في تحقيق أهدافه، لذا جاء قرار المجلس ليغطي هذا الجانب. كما أن أهمية مجال أمن المعلومات تحتم وجود معايير خاصة لمن يتولى عملية التشفير؛ وذلك لأهميتها في الخدمات الإلكترونية. لذا، فإن استقطاب كفاءات وطنية وتدريبها سيحد من هذه المشكلة.

وأضاف: أما فيما يتعلق بأن الخطة التنفيذية لبرنامج (يسّر) انتهت مدتها الزمنية ولم يتحقق منها شيء؛ فإن هذه الخطة تتضمن عددًا من الأهداف والبرامج والمشروعات المطلوب تنفيذها مع تحديد الطرف المسؤول عن كل مشروع. وفيما يخص مشروعات الخدمات الإلكترونية ذوات الأولوية، فهناك ما يقارب من (٤٨) جهة حكومية تتولى تنفيذها، وأسماء الجهات المنفذة لها منشورة على موقع برنامج (يسّر)، ويقوم

البرنامج بالمتابعة والتنسيق مع هذه الجهات. كما أن نظام الفوترة منوط بهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بموجب نظامها، والهيئة لديها إدارة مختصة بذلك لمتابعة الشكاوى والبت فيها.

وقال الدكتور العبود: وفيما يتعلق بوجود تداخل بين الوزارة والهيئة والعلاقة بين الوزارة والشركات المقدمة للخدمة وآلية الشكاوى؛ فإن دور الوزارة يتمثل في إعداد السياسات والتشريعات والخطط ذوات العلاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، أما الهيئة فتقوم بالترخيص لمقدمي الخدمة ومتابعة تنفيذهم للخدمات المرخصة لهم. كما تنظم وتراقب عمل الشركات العاملة في السوق. وفيما يخص علاقة الوزارة بالشركات المنفذة للخدمة؛ فإن الوزارة تقبل التظلمات التي ترفع من مقدمي الخدمة ضد قرارات الهيئة. كما أن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات خصصت إدارة للشكاوى ودعمتها بالمستشارين القانونيين لدراسة ما يرد إليها من شكاوى وحلها وفقاً لنظام الاتصالات ولائحته التنفيذية.

وأشار إلى أن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ومؤسسة البريد السعودي كيانان اعتباريان لهما ميزانية مستقلة، ويديران عملهما التنفيذي من خلال تنظيم إداري وأنظمة ولوائح خاصة بكل منهما، و التقرير السنوي لكل منهما يصل للمجلس ويعكس نشاطهما في ضوء مهام كل منهما، بينما يعكس تقرير الوزارة نشاط الوزارة فقط.

ولفت فيما يخص عدم وجود معايير فنية للخدمات الإلكترونية والمشكلات الفنية التي تعطل الأنظمة الآلية؛ إلى أن برنامج (يسّر) أعد مجموعة من الوثائق والمعايير المنشورة على موقعه الإلكتروني لكي تستفيد منها الجهات الحكومية. كما تُعقد الورش التدريبية لشرح هذه المعايير. أما عن تعطل الأنظمة الآلية؛ فتطبيقات تقنية المعلومات تواجه -أحياناً- أعطالاً فنية، أو مدد توقف قصيرة لأغراض الصيانة والتحديث. كما أن هناك الكثير من الحلول والوسائل كالأنظمة المرادفة والاحتياطية التي تعمل بديلة أو مساعدة للنظام الأساسي في حالة وجود مشكلات فنية.

واختتم قائلاً: إن إدارة الدراسات بالوزارة تهدف إلى إجراء الدراسات والبحوث ذوات العلاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ورصد ودراسة ومتابعة المستجدات والمتغيرات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، والتعاون مع المراكز والمنظمات والهيئات ذوات العلاقة. كما أنها تعمل على استقطاب عدد من الخبراء في إعداد الدراسات المتخصصة لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

يهدف لوضع نظام شامل للشركات ويوضح أحكامها ويحدد ضوابطها

المجلس يوافق على نظام الشركات

د.عمرو بن إبراهيم رجب

نص نظام الشركات على أن هيئة السوق المالية هي الجهة المخولة بالإشراف على الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية ومراقبتها وإصدار القواعد المنظمة لعملها بما في ذلك تنظيم عمليات الاندماج

وافق مجلس الشورى خلال جلسته التي عقدت يوم ١٤٣٢/٣/١٧هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على مشروع نظام الشركات.

ويقع النظام الجديد للشركات في ٢٢٦ مادة تتوزع في ١٢ باباً وهو يحل محل نظام الشركات الذي صدر عام ١٣٨٥هـ، ويهدف إلى وضع نظام شامل للشركات يوضح الأحكام الواجبة الإتباع في تأسيسها وفي مزاولة نشاطها وعند انقضائها وتصفيتها، وحدد ضوابط جميع أنواع الشركات ومنها الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن وشركات المحاصة.

كما حدد النظام اختصاصات مجلس إدارة الشركة والجمعية العامة لها، وضوابط اجتماعاتها.

وأبقى مشروع النظام القيمة الاسمية لأسهم الشركات المساهمة عشرة ريالات، مع إعطاء وزير التجارة والصناعة صلاحية تعديل هذه القيمة بعد الاتفاق مع رئيس مجلس هيئة السوق المالية.

كما نص النظام على أن هيئة السوق المالية هي الجهة المخولة بالإشراف على الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية ومراقبتها وإصدار القواعد المنظمة لعملها بما في ذلك تنظيم عمليات الاندماج، مع عدم الإخلال بما لمؤسسة النقد العربي السعودي من صلاحيات وفقاً لنظام مراقبة البنوك ونظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.

وأخذ مشروع النظام الجديد أسلوب التصويت التراكمي لاختيار أعضاء مجلس إدارة الشركات، بحيث لا يجوز للمساهم استخدام حق التصويت للسهم أكثر من مرة واحدة في التصويت على تعيين أعضاء مجلس الإدارة، وهو ما يعطي مساهمي الأقلية الفرصة في انتخاب مرشحيهم، ويمنح التصويت التراكمي لكل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يملكها، بحيث يحق له التصويت بها لمرشح واحد أو تقسيمها بين من يختارهم من المرشحين دون وجود أي تكرار لهذه الأصوات، وهو الأمر الذي يزيد من فرص حصول مساهمي الأقلية على تمثيل لهم في مجلس الإدارة عن طريق الأصوات التراكمية لمرشح واحد.

ونص النظام على أن لا يزيد عدد الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن خمسين شريكاً، وإذا زاد عدد الشركاء عن ذلك يجب تحويلها إلى شركة مساهمة خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة، وإذا انقضت المدة دون تحويلها انقضت بقوة النظام، ما لم تكن زيادة عدد الشركاء ناتجة عن الإرث أو الوصية.

كما شدد النظام على أنه لا يجوز للشخص الطبيعي أن يؤسس أكثر من شركة ذات مسؤولية محدودة من شخص واحد، كما لا يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة المؤسسة من شخص واحد أن تكون شريكاً في شركة أخرى ذات مسؤولية محدودة من شخص واحد.

وكان المجلس قد استمع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء حول النظام تلاها الدكتور عمرو بن إبراهيم رجب نائب رئيس اللجنة حيث قال: عقدت اللجنة قبل طرح هذا النظام على المجلس أكثر من ثلاثة وعشرين اجتماعًا أساسيًا وفرعياً للجنة، وعُقدت خلال هذه الاجتماعات لقاءات مكثفة مع عدد من المختصين في النواحي الشرعية والنظامية لمراجعة الأحكام المختلفة لهذا النظام، وتُدوركت الأحكام التي يرى أن فيها شبهة المخالفة للأحكام الشرعية وعُدّلت.

وأوضح نائب رئيس اللجنة أن شركة الشخص الواحد أصبحت الآن إحدى أشكال الشركات المعمول بها على نطاق واسع من العالم. كما أن الحاجة والواقع العملي يدعو للعمل بها نظرًا لما تحققه من مزايا كبيرة، ولاسيما في حال أن الشركة اكتسبت شخصية اعتبارية تتطلب

استمرارها إلى القضاء على ظاهرة الشركات الوهمية والتحايل على مشروع النظام. كما أن هذا النموذج سيدعم التوجه لإنشاء الشركات العائلية.

وقال: إن الشركة هي في الأساس اتفاق بين شخصين أو أكثر بينما الشخص الاعتباري يتمثل بالكيان الذي يولد بموجب هذا الاتفاق، فهو يمثل كذلك نعتًا للشركة وغيرها من الكيانات القانونية التي يعترف بها مشروع النظام ويميزها عن الأشخاص الطبيعيين.

وأضاف: إن مشروع النظام يخص الشركات على اختلاف أنواعها وأشكالها، وأن مجال تطبيقه قاصر على الشركات، وفي حال رغبة الورثة بتحويل المؤسسة إلى شركة فبإمكانهم اتباع الإجراءات المنصوص عليها نظامًا واستيفاء المتطلبات التي تقضي بها أحكام النظام واختيار نوع الشركة الملائم لهم والمقبول نظامًا.

ولفت إلى أن تعويض المقصود به في النظام هو التعويض عن الأضرار التي لحقت بالشركة نتيجة التأخير، وهذا ما يجعل التعويض مختلفًا عن الغرامة، لمجرد حصول التأخير سواء وقع الضرر أم لم يقع. أما التعويض المشار إليه في المادة السابعة فهو لا يُستحق إلا في حال حصول ضرر بالشركة ويُقدّر بمقداره، فإن لم يكن هناك ضرر فلا تعويض وهو ما يبعده عن شبهة الربا.

وأشار إلى أن الأخذ بالنشر بالوسائل الإلكترونية والنص على النشر بموقع الوزارة الإلكتروني لا يتعارض مع مشروع النظام بل يحقق كثيرًا من المزايا سواء للشركة أو للمعنيين على اختلافهم.

وقال د. عمرو رجب: إن الفقه والقضاء التجاري استقر على عدم جواز أن تقتصر حصة الشريك على ما له من سمعة ونفوذ، أما في حالة توافر عنصر ما يمكن ترجمته تجاريًا مثل حقوق الملكية الفكرية، فهذه من الحقوق التي يمكن تقويمها تجاريًا وتحويلها إلى قيم تدخل في تكوين رأس المال.

وأضاف: أي عقد تأسيس لشركة وتعديلاته يعد باطلاً في حالة عدم توثيقه، ويحث النظام على المبادرة بتوثيق العقد، ويترتب على عدم القيام به وفقًا لحكم الفقرة (الثانية) من المادة "الثانية عشرة" تحديد مسؤولية من لم يبادر بتوثيقه بالتعويض عن الضرر الذي يصيب الشركة أو الشركاء أو الغير بحسب الأحوال.

وأضاف أن المستقر عليه عند تسجيل نشاط الشركة أو المؤسسة الفردية لدى إدارة السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة عدم السماح بإدراج أي نشاط ممنوع شرعًا أو نظامًا. ويعد النشاط من البيانات الأساسية التي يلتزم التاجر شركة كان أو فردًا بقيدها في السجل التجاري قبل ممارسة نشاطه التجارية وفقًا لأحكام نظام السجل التجاري. وفي حال ثبوت ممارسة الشركة أو التاجر الفرد لنشاط غير مقيد في السجل التجاري سواء كان هذا النشاط محظورًا عليه ممارسته أو غير محظور، فإن التاجر يكون عرضة لتوقيع العقوبات الواردة في نظام السجل التجاري والأنظمة الأخرى التي تمنع ممارسة هذا النشاط.

ولفت إلى أنه من غير المناسب أن يُحصر حل الشركات عن طريق الأحكام القضائية؛ وذلك لأن الحالات التي تُحل بها الشركة متنوعة، فمنها ما هو متعلق بإرادة الشركاء وتوافقهم على ذلك لمصلحة يرونها ويقدرونها، أو أن تكون الأسباب متعلقة بالشركة نفسها كتحقق الغرض الذي أسس لإنشائها أو بناءً على أسباب نظامية.

وأوضح نائب رئيس اللجنة أنّ أحكام مشروع النظام لا تُطبّق على شركة المحاصة إلا عند انكشافها وظهورها للعلن، وذلك حماية للغير من المتعاملين مع هذا النوع من الشركات المستترة، وأن الهدف من وجود مواد تنظم شركة المحاصة هي لتعزيز الوضع النظامي للشركة عند انكشافها وفقًا لما تقتضيه المصلحة وحماية الغير.

وأوضح أن المادة "الرابعة والخمسين" من مشروع النظام تشترط أن يكون رأس مال الشركة عند تأسيسها كافيًا لتحقيق غرضها على ألا يقل في جميع الأحوال عن "خمسمائة ألف ريال"؛ وذلك لتحقيق المرونة وربط رأس المال بغرض الشركة والقضاء على رأس المال الوهمي الذي لا ينسجم مع طبيعة نشاط الشركة.

وقال إن آلية تقديم طلب تأسيس الشركة الواردة في المادة "السابعة والخمسين" ضرورية للتحقق من توفر جميع العناصر والمتطلبات الأساسية لمقدمي الطلب ونظامية الوثائق المقدمة، مثل عقد التأسيس، ونظام الشركة الأساس ونشاطاتها، وتوثيق عقد التأسيس من كاتب العدل، والحصول على موافقة الجهة المختصة نظامًا في حالة إذا كان نشاط الشركة يتطلب الحصول على موافقة تلك الجهة. وبعد التحقق مما ذكر، يصدر الترخيص بتأسيس الشركة وفقًا لأحكام المادة "الستين".

وقال: إن ما تضمنه النظام من إلزام البنوك برد المبلغ المكتتب به بصورة عاجلة كافٍ لتحقيق الغاية عوضًا عن تحديد سقف زمني معين يصعب الالتزام به في ضوء اختلاف أسباب عدم تأسيس الشركة وتحديد الوقت الذي يتقرر فيه عدم التأسيس، علمًا بأن قواعد فتح الحسابات البنكية والقواعد العامة لتشغيلها الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي تتضمن قواعد خاصة بفتح حسابات الشركات المساهمة تتضمن قواعد محددة في هذا الشأن.

وفسر رئيس اللجنة أن خطورة انكشاف الحسابات البنكية المحلية لعدد من الأسر التجارية بسبب عضوية الأُسر أو ملكيتهم لهذه البنوك، ومنح الحوافز وإعطاء القروض لأعضاء مجلس الإدارة الذين قد لا يجدد لهم، وهذه القروض والحوافز تقتر من مجلس الإدارة، ومن ثمّ يكون هناك تعارض في المصالح. كل هذه الأمور معالجة في النظام الذي يشترط أن تكون القروض وفق الشروط والأوضاع التي يُتعامل بها مع الجمهور، إذ لا تمييز لهم بسبب عضويتهم في مجلس الإدارة، وليست هناك أيّ صلاحية لمجلس الإدارة لمنحهم استثناءات خاصة.

وقال: لا ترى اللجنة وضع حد أدنى لعدد الأسهم التي يمتلكها من يحق له حضور الجمعيات العامة العادية وغير العادية للشركات المساهمة العامة المدرج أسهمها في السوق المالية، فإزالة الحد الأدنى المقرر في النظام الحالي يسمح لأي مساهم مهما كان عدد الأسهم التي يملكها من المشاركة في حضور الجمعيات العامة، وهو أمر إيجابي في مشروع النظام يرمي إلى حث المساهم على حضور الجمعيات العامة للشركة والأولى موافقة ودعم هذا التوجه.

وقال نائب رئيس اللجنة: إن هناك رأياً بأن النظام يجيز للشركة أن تصدر أسهمًا ممتازة، وهذه غير جائزة شرعًا؛ لأن الأسهم متساوية القيمة، وليس لأصحاب الأسهم الممتازة مال أو عمل زائد عن مساهمة المساهمين الآخرين يستحقون به هذه الزيادة في الربح، وقد صدر بذلك قرار من مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي. لذا، من الأنسب حذف هذه المادة؛ لأنها مصادمة لشرع الله، فهي تؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل. وتود اللجنة أن توضح أنه عند دراستها لأحكام مشروع النظام خلال الدورة الرابعة للمجلس وقبل طرحه للمناقشة تحت قبة المجلس؛ وزّعت اللجنة مشروع النظام على المختصين الشرعيين في المجلس وعقدت عدة اجتماعات مع عدد منهم لدراسة الملحوظات الشرعية وتهذيب بعض أحكام النظام، وفي إثرها عدلت بعض الأحكام بما يكفل مواءمتها مع الضوابط الشرعية. ومراعاة لما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي من عدم جواز إصدار أسهم ممتازة لها خصائص مالية تؤدي إلى ضمان رأس المال أو ضمان قدر من الربح أو تقديمها عند التصفية أو عند توزيع الأرباح، وجواز إعطاء بعض الأسهم خصائص تتعلق بالأمور الإجرائية أو الإدارية؛ حذفت اللجنة حق حامل السهم الممتاز في الحصول على نسبة معينة من الأرباح الصافية يقدم به حامل السهم ابتداء على غيره من الشركاء، مع تقرير حقه في الحصول على جزء من الأرباح أكثر من غيره، وهذا مبني على جواز الاشتراط في مقدار الربح، ولا خلاف على مشروعيته.

دعوة لإعادة تشغيل خط الحجاز

الأعضاء: قطاع السكك الحديدية يعاني قصوراً شديداً

انتقد بعض أعضاء مجلس الشورى عدم وجود إحصائيات بالحوادث التي تقع للقطارات بالمملكة، وطالبوا بمحاولة تشغيل سكة حديد الحجاز المعطلة منذ زمن، كما طالبوا بدراسة إنشاء السكك الحديدية لربط المناطق الشمالية والشمالية الغربية من المملكة، كما دعوا إلى نظرة جادة من قبل الدولة لقطاع السكة الحديد والذي رأوا أنه يعاني قصوراً شديداً. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٣/١١هـ برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية للعام المالي ١٤٣٠- ١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور فهد العبود، ثم عرض للمناقشة وأبديت عليه بعض الملحوظات، حيث قال أحد الأعضاء: يستحسن قيام المؤسسة بالتفكير في إعادة تشغيل سكة حديد الحجاز المعطلة منذ الحرب العالمية الأولى، فهذا الخط مازال قائماً بجسوره وأنفاقه وكامل منشآته، فلعل المؤسسة تفكر جدياً في إعادة تسيير هذا الخط، فهو ليس بحاجة إلى نزع ملكيات لأن الخط قائم، ولا يحتاج إلى إنفاق كبير، وسوف يخدم دولاً عدة في الشام، والأردن، وتركيا، وربما حجاج إيران ومصر.

ولفت آخر إلى أن التقرير لم يتضمن إحصائية بالحوادث التي تعرضت لها قطارات المؤسسة وبيان مسبباتها، سوى الإشارة إلى بعض من هذه المسببات مثل زحف الرمال وقطع السياج من قبل العابرين، ومما يثير المخاوف هو تدني مستوى السلامة مع توسع مشروعات المؤسسة مستقبلاً.

وطالب أحد الأعضاء بدراسة إنشاء خط السكة الحديدية الذي يربط المناطق الشمالية والشمالية الغربية ببقية مناطق المملكة، حيث رأي أن من حق هذا الجزء أن يُربط بمناطق المملكة الأخرى خدمة للمواطنين.

وطالب آخر بتوسعة شبكة الخطوط الحديدة لتشمل خط الرياض – وادي الدواسر – نجران، مما سيكون له تأثير إيجابي على المناطق التي سوف يمر بها هذا الخط في الربع الخالي ويساعد على تنميتها.

ولفت آخر إلى أن التقرير لم يتضمن معلومات عن المراحل التي وصلت إليها مشروعات المؤسسة ودراساتها والصعوبات التي تواجهها، والتقنية المستخدمة والتكاليف، وقال: إن التقرير كان مجملاً وقد خلا من هذه المعلومات. ولعل الجهات ذوات العلاقة بدراسة مشروعات السكك الحديدية ألا تركز كثيرًا على مسألة الجدوى الاقتصادية؛ لأن ذلك الأمر متغير، فقد تكون الجدوى الاقتصادية في الوقت الراهن لبعض الأماكن صفرًا لكنها مستقبلاً سوف تكون ذات جدوى من جميع الجوانب الاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

وقال عضو آخر: إن هذا القطاع بحاجة إلى إعادة نظر جادة من الدولة، فهذا القطاع في المملكة يعاني من قصور وقد يكون أحد الأسباب الرئيسة لكثير من العلل التي يعاني منها الاقتصاد في المملكة. فالموجود في حالة يرثى لها سواء ما يتعلق بنقل الركاب أو نقل البضائع، فالمطلوب هو تحويل المؤسسة إلى شركة مملوكة للدولة وتدعمها الدولة بشكل جيد وبعد أن يكتمل العمل والمشروعات يمكن للدولة تخصيص جزء منه.

واختتم عضو قائلاً: ألغت الدولة موضوع المستثمر، فلا يوجد اليوم ما يسمى مستثمر داخلي أو خارجي سيتولى مهمة تشغيل سكة الحديد، فهيكلة العمل في سكك الحديد يشوبها الكثير من المشكلات، فهناك مشروعات سكك حديد تدار من قبل عدد من الجهات المختلفة، ولا تنسيق بينهم. لذا، أقترح دعوة معالي وزير النقل وأمين عام المجلس الاقتصادي الأعلى إلى المجلس ليوضحوا للمجلس خططهم المستقبلية فيما يتعلق بسكك الحديد وكيف ستكون الهيكلة لهذا العمل الذي سيكلف أكثر من «مائتي مليار ريال» لأنه سيشمل جميع مناطق المملكة، فلا بد من وجود هيكلة كاملة تتولاها جهة واحدة.

مقترح بإنشاء وزارة للإسكان:

٥٨٥ ألف مواطن ينتظرون قروض الصندوق العقاري

تساءل أعضاء مجلس الشورى عن دور المجلس حيال صندوق التنمية العقارية، ولفتوا إلى تراكم عدد الطلبات المقدمة من المواطنين إلى الصندوق والتي وصلت إلى ٥٨٥ ألف طلب، وتساءلوا عن المعايير التي يطبقها الصندوق تجاه تلك الطلبات، واقترح أحد الأعضاء ضم الصندوق إلى الهيئة العامة للإسكان وتحويلها إلى وزارة الإسكان، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٣/١١هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية للعام المالي١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العبدالقادر، ثم عرض الموضوع للمناقشة، وأبديت عليه بعض الملحوظات، فقال أحد الأعضاء: ما هو موقف المجلس في ممارسة دوره الرقابي والتشريعي حيال الصندوق؟ وماذا قدمت اللجنة للمجلس بشأن الموضوع؟ فمن المهم أن يخرج المجلس بتوصيات جيدة تدل على اهتمامه بما يقدمه الصندوق في تسهيل حصول المواطن على السكن الملائم.

وقال آخر: سبق أن أصدر مجلس الوزراء قراراً يتضمن إلغاء شرط تملك أرض عند التقديم لطلب قرض من الصندوق، إضافة إلى توحيد مبلغ القرض المقدم في مختلف مناطق المملكة، فأين اللجنة من هذا القرار الذي يهدف إلى التسهيل على المواطنين في الحصول على القرض؟ ولقد أشار التقرير إلى أن عدد الطلبات المتراكمة بلغت أكثر من (٥٨٥,٠٠٠) طلب، مما يعني أن الصندوق بمعدل إقراضه الحالي يحتاج إلى عشرين عاماً لتمويل الطلبات المتراكمة. فكم سيكون عدد المتقدمين عند فتح الصندوق باب الحصول على قرض بعد إلغاء شرط تملك الأرض؟ وتساءل أحد الأعضاء: ما هي المعايير والضوابط التي سوف يتخذها الصندوق حيال ملايين الطلبات التي سوف يتقدم بها المواطنون؟ وكيف سيتم وضع هذه الضوابط؟ وهل ستراعي هذه الضوابط إعطاء الأولوية القصوى لمن هم في حاجة إلى سكن من ذوي الدخل المحدود والحالة الاجتماعية للمتقدم وعدد أفراد الأسرة؟

وقال آخر: أوصت اللجنة بتحديث نظام الصندوق العقاري بما ينسجم مع نظام الهيئة العامة للإسكان، فهل سوف يراعي النظام الجديد أن قيمة القرض الحالي (ثلاثمائة ألف ريال) لا تفي بالغرض؟ وحتى الزيادة التي سبق أن اقترحها مجلس الشورى وهي (خمسمائة ألف ريال) أصبحت أقل من متطلبات سكن مناسب في ظل ازدياد الأسعار، وصعوبة حصول المواطن على أرض.

واقترح أحد الأعضاء ضم صندوق التنمية العقاري إلى الهيئة العامة للإسكان لتتمكن من تنفيذ سياستها وتحويلها إلى وزارة للإسكان والأشغال العامة وتتمكن من دعم القطاع السكاني، فعضوية وزير لهذا القطاع في مجلس الوزراء سوف تؤهل الوزارة لتنفيذ سياسة وطنية عاجلة للإسكان، وسوف تكون قادرة على تقليل الفجوة بين القطاع الاستثماري والأهلي والوقفي وأجهزة الدولة.

ولفت آخر إلى أن هذا الوقت هو زمن الوفرة المالية، وتوفير السكن الملائم من أهم متطلبات المواطن. لذا، يحسن دعوة وزير المالية ليجيب المجلس عن زيادة رأس مال الصندوق الذي سبق أن أوصى به المجلس في السنة الماضية، ويوضح الخطط التي تسهم في حل مشكلة الإسكان بشكل عام.

وانتقد أحد الأعضاء الأسلوب الذي يعمل به الصندوق في الوقت الحاضر ووصفه بغير الملائم في ظل أوضاع التنمية المستدامة في المملكة؛ وقال: يجب أن يعيد الصندوق دراسة أنظمته بالطريقة التي تتناسب مع الأوضاع الحالية، ليسهم الصندوق بشكل أكبر في التنمية السكنية في المملكة.

واختتم آخر قائلاً: إن إستراتيجية الصندوق الإقراضية الحالية غير قادرة على مواجهة الطلب، ويحسن ألا يستمر وفق هذه الآليات، فالحل يكمن في مراجعة إستراتيجية الإقراض بكاملها. ومن الأفكار المقترحة أن يتولى الصندوق ضمان القروض المقدمة من البنوك التجارية للمواطن، هذه الطريقة سوف تمكن الصندوق من الاستفادة من الوفرة في السيولة المتراكمة لدى البنوك التجارية والموجهة للقروض الاستهلاكية وتحويلها إلى قروض استثمارية وهو الاستثمار في السكن لصالح المواطن.

تساؤلات عن جدوى إنشاء العبّارات..

انتقادات حادة لحالة بعض الأنفاق والطرق في المملكة

انتقد أعضاء مجلس الشورى حالة الأنفاق في بعض مدن المملكة نظراً لعدم توفر قنوات لتصريف مياه الأمطار فيها، كما انتقدوا حالة الطرق الحديثة التي وصفوها بأنها لا تقارن بالطرق القديمة الأفضل حالاً، وتساءلوا عن الوظائف الشاغرة لدى وزارة النقل. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٣/٤هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور بندر بن محمد حجار، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة فهد العبود، ثم عرض للمناقشة وأبديت بشأنه بعض الملحوظات، حيث قال أحد الأعضاء: إن الأنفاق في مدينة الرياض لا تتوفر بها قنوات لتصريف مياه الأمطار وإنما يعتمد التصريف على الخزانات

أحد الأنفاق

الأنفاق في مدينة الرياض لا تتوفر بها قنوات لتصريف مياه الأمطار وإنما يعتمد التصريف على الخزانات الأرضية، حيث اعتمدت الوزارة في ذلك على تصاميم أمانة الرياض لعام ١٣٩٧هـ

الأرضية، حيث اعتمدت الوزارة في ذلك على تصاميم أمانة الرياض لعام ١٣٩٧هـ، فإذا كان الأمر كذلك ألم يكن في حسبان الوزارة ما قد ينجم من إضرار عند تزايد مياه الأمطار؟ لذلك لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة قبل وقوع الأضرار، حتى وإن كان ذلك بالعدول عن الأنفاق إلى حلول أكثر أمانًا وتؤدي الغرض المنشود كالكباري.

وقال آخر: ورد في إجابات المندوبين وجود عبّارات ضخمة لتصريف مياه الأمطار لا قيمة لها بسبب إنشاء المخططات السكنية في الأودية. وهذه العبّارات كلف إنشاؤها مبالغ كبيرة وتساءل: لم لم يسبق عملية الإنشاء التنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية لتلافي ذلك؟ وعند علم الوزارة بهذه المخططات ما الإجراءات العملية التي اتخذتها لتصريف مياه تلك العبّارات؟

وتساءل عضو آخر: هل غاب عن الوزارة عند إعداد مواصفات الطرق مراعاة طبيعة المناطق من حيث

بعض الخسائر التي وقعت جراء السيول

التربة والتكوينات؟ فالوزارة لديها خبرات متراكمة في هذا الجانب، فعلى ماذا اعتمدت اللجنة في حكمها بأن الخلل في المواصفات؟ فقد يكون الخلل في التنفيذ أو زيادة الأعمال على بعض الشركات المنفذة.

ولفت آخر إلى أنه بالرغم من أن السكك الحديدية هي الوسيلة الأساسية للنقل البري، ومع ذلك لم نجد سوى إشارة هامشية عابرة واحدة لهذه الوسيلة في تقرير الوزارة واللجنة، فلم يحتو التقريران على مرئيات وزارة النقل في نشاط ومشروعات الهيئة العامة للسكك الحديدية على الرغم من إشراف الوزارة على هذه الهيئة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن الطرق القديمة أفضل بكثير من الطرق الحديثة من حيث التنفيذ، وأن المدة الزمنية بين الانتهاء من زفلتة الطريق وإعادة صيانته قصيرة جدًا مقارنة مع الدول المجاورة. كما يلحظ أن المسار "الثالث" في الطرق المخصص للشاحنات دائمًا سيئ ومتعرج بعكس ما هو مشاهد في الدول الأخرى، فهل الخلل في ذلك بسبب المواصفات أو التنفيذ.

ولفت آخر إلى أن ثمة وظائف شاغرة لدى معظم الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية التي تعرض تقاريرها على المجلس، فتقرير وزارة النقل يشير إلى وجود (٢٣٤) وظيفة شاغرة، ونسبة البطالة في المملكة تبلغ حاليًا حوالي (١٠٪)، فما أسباب ذلك؟ وما موقف المجلس من الوزارات والهيئات الحكومية التي لديها وظائف شاغرة ولم تشغلها؟

وأوضح آخر أن اللجنة شخصت المشكلة التي تعاني منها الوزارة في إنشاء الطرق وهي تدني مستوى جودة الطرق، وظهور عيوب إنشائية، وتحفر طبقة الإسفلت، وتحدد مسارات الشاحنات. فهل الشركات التي تنفذ الطرق في المملكة لا تلتزم بمعايير الجودة العالمية في التصميم والتنفيذ؟ ولاسيما أن الأمطار تسقط في كل دول العالم ولم نر ما يحدث عندنا، فهل الوزارة تتساهل في عدم إلزام الشركات التي تنفذ الطرق بمعايير ومواصفات عالية الجودة؟

ولفت عضو آخر إلى أنه يلحظ عدم وجود ذكر لمراكز الخدمات على الطرق السريعة لخدمة المسافرين؛ فهذا الجانب مهم جدًا، ويحسن بوزارة النقل التنسيق مع الأجهزة الحكومية ذوات العلاقة لفتح المجال أمام المستثمرين للاستثمار في هذا المجال وفق أعلى المواصفات، وتوفير الخدمات على جميع الطرق السريعة في المملكة، كما هو معمول به في جميع الدول المتقدمة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن وزارة النقل تعد من أكثر الوزارات تميزًا في تنفيذ المشروعات، ففي السنوات الخمس الأخيرة رُبطت أجزاء المملكة المختلفة بطرق سريعة يسّرت للناس، وخففت حوادث السيارات التي كان يتعرض لها المواطنون، إضافة إلى ذلك فإن نسبة الصرف لدى الوزارة تزيد على نسبة (٩٨٪) من ميزانيتها، وهذا مؤشر جيد على أداء الوزارة وسرعة إنجازها لمشروعاتها.

واختتم آخر قائلاً: إن وضع سيارات الأجرة العامة والليموزين في المملكة سيئ للغاية، فلِمَ لا نجد هواتف لطلب سيارات الأجرة؟ ولِمَ يسمح لسيارات الأجرة بالتجوال العشوائي في المدن الرئيسة دون وقوفها في مواقع محددة واستخدام هواتف الطلب؟ وأين الوزارة من تطوير خدمات الأجرة في المملكة؟

انخفاض سعر القمح وراء توقف السداد:

دعم المزارعين ومنح مشروعات الأعلاف ق

د. عبدالله العبدالقادر

عقدت اللجنة قبل طرح هذا النظام على المجلس أكثر من ثلاثة وعشرين اجتماعًا أساسيًا وفرعياً للجنة، وعُقدت خلال هذه الاجتماعات لقاءات مكثفة مع عدد من المختصين في النواحي الشرعية والنظامية لمراجعة الأحكام المختلفة لهذا النظام

طالب أعضاء مجلس الشورى بزيادة دعم الجمعيات التعاونية الزراعية لمساعدة المزارعين، كما طالبوا بالاستفادة من الكوادر الوطنية المتخصصة من جميع المجالات الزراعية ولفتوا إلى حاجة مشروعات الأعلاف إلى قروض من صندوق التنمية الزراعية، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٣/٣هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون المالية، بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية الزراعية للعام المالي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ، والذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العبدالقادر، ثم عرض للمناقشة وأبديت عليه بعض الملحوظات، حيث قال أحد الأعضاء: من المناسب أن يعد صندوق التنمية الزراعية الدراسات المتعلقة بإيجاد بدائل لزراعة القمح لا تستهلك الكثير من المياه.

وقال آخر: لقد شهد دور صندوق التنمية الزراعية في السنوات الأخيرة تباينًا ملحوظًا بين أدائه الفعلي والمستويات المحددة له في خطة التنمية "الثامنة"؛ فقد ذكر التقرير أن عدد القروض قصيرة الأجل التي نُفّذت بلغت (٨٪) من عدد القروض قصيرة الأجل المعتمدة في

ـــــــروضاً من صندوق التنمية

خطة التنمية "الثامنة"، وأن قيمة هذه القروض بلغت (٥٪) مما اعتمد في خطة التنمية "الثامنة". وكذلك الحال بالنسبة للقروض متوسطة الأجل؛ فلم يتجاوز العدد المنفذ منها (٤٣٪)، وجاءت قيمتها (٧٠٪) مما اعتمد في خطة التنمية "الثامنة". وفي ظل هذا التباين سواء في الأداء أو السداد، ليس في توصيات اللجنة أو الإستراتيجية الجديدة التي عرضها التقرير ما يشير إلى معالجة هذا الاختلال.

ولفت عضو آخر إلى أن صندوق التنمية الزراعية أرجع سبب التدني في نسبة السداد لسنة التقرير إلى خفض سعر القمح إلى ريالٍ "واحدٍ" للكيلو غرام، مما أجبر المزارعين على التوقف عن الإنتاج، ومن ثم فقد توقف هذا المصدر المهم للتحصيل. ومع ذلك ليست هناك أي مقترحات أو توصيات لمعالجة هذا الموضوع، سواء من الصندوق أو من اللجنة.

وأشار عضو آخر إلى أن الإستراتيجية الجديدة للصندوق لا تتضمن في أهدافها ما يشير إلى أهمية البحث العلمي. فمن المناسب أن يكون من أهداف الصندوق دعم البحوث العلمية المتعلقة بالزراعة والتقنيات المرتبطة بها من خلال تخصيص مبالغ يُتعاقد عليها بين الصندوق والباحثين والجهات البحثية.

وقال أحد الأعضاء: لقد أعد صندوق التنمية الزراعية في تقريره "سبع" مبادرات لتحقيق أهدافه الإستراتيجية، ولكن ليس في الإستراتيجية التي أشارت إليها اللجنة سوى "أربع" مبادرات فقط. ومن المسؤول عن تنفيذ هذه المبادرات؟ وما آلية التنفيذ؟

ولفت آخر إلى أن التقرير لم يشر إلى مبادرة خادم الحرمين الشريفين للاستثمار الزراعي التي أُطلقت منذ سنتين لتأسيس شركات سعودية تقيم مشروعات زراعية في دول أخرى؛ وهل من صلاحية الصندوق دعم مثل هذه المبادرات؟ فإن كان كذلك فمن المناسب إضافة توصية لدعم هذه المبادرة.

وأوضح أحد الأعضاء أن القروض الزراعية تختلف عن بعضها فقد تصل إلى ملايين الريالات، ومن غير المعقول إعفاء المقترض من السداد، وقد يكون من المناسب وضع حد لهذه القروض كما هو معمول به في صندوق التنمية العقارية.

وقال آخر: أشير في التقرير إلى استدعاء شركات ومكاتب أجنبية متخصصة لتنفيذ الأنشطة الزراعية، ويجب في هذه الحالة الاستفادة من الكوادر الوطنية المتخصصة في جميع المجالات الزراعية وعدم الاعتماد على العنصر الأجنبي.

واقترح عضو آخر أن يتم إقراض المشروعات المتعلقة بصناعة الأعلاف في المملكة من قبل صندوق التنمية الزراعية، فالمملكة تعد أكبر مستورد للشعير في العالم؛ حيث بلغت الكميات المستوردة "سبعة ملايين" طن من الشعير؛ أي (٥٠٪) من التجارة العالمية للشعير. ومن جانب آخر نجد أن هناك خطة وطنية لصناعة الأعلاف في المملكة ووافق عليها مجلس الوزراء قبل سنتين، وهدفها الرئيس تقليل الاعتماد على الشعير في التغذية، ولكن لن تحقق هذه الخطة أهدافها ما دام الشعير حتى يومنا هذا يُدعم لوحده.

واختتم أحد الأعضاء مطالباً صندوق التنمية الزراعية بتطوير آلياته وأدواته ليضمن استيفاء قروضه، وأيضًا لتسهيل إجراءات حصول المواطنين على قروض تعينهم في مزارعهم، وقال: إن بعض المواطنين لا يتمكنون من الاستفادة من القروض الزراعية نتيجة لتملكهم أراضٍ عن طريق الإرث وهم لا يحملون أوراقًا ثبوتيةً لها كما هو حاصل في المنطقة الجنوبية. وقد ترى اللجنة دراسة هذا الموضوع وإيجاد الحلول المناسبة لتسهيل إجراءات الحصول على القروض الزراعية.

تساؤلات عن استثمارات مؤسسة التقاعد في الخارج

تساءل أعضاء مجلس الشورى عن حجم استثمارات المؤسسة العامة للتقاعد خارج المملكة وعن سبب انخفاض عوائدها عاماً بعد عام وطالبوا بسرعة إنهاء مشروع نظام التقاعد الجديد، ولفتوا إلى زيادة نفقات المشروعات والإنشاءات الجديدة بزيادة أكثر من ٢٠٠٪.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٣/٢٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع الأعضاء إلى تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالرحمن هيجان، وأبديت عليه بعض الملحوظات، حيث قال أحد الأعضاء: من الأفضل أن توضح المؤسسة مقدار الأموال التي تستثمرها في الداخل والخارج وعوائد هذه الاستثمارات، فالمجلس بحاجة إلى تحليل مالي لأداء المؤسسة حيث خلا تقرير المؤسسة من ذلك.

وتساءل أحد الأعضاء إلى متى يستمر انخفاض إيرادات المؤسسة العامة للتقاعد سنة بعد أخرى، وعلى الرغم من أن اللجنة ذكرت أنّ المؤسسة تحقق عوائد مجزية؟ فأين هذه العوائد؟ والأنسب أن تحرص المؤسسة على عدم تأثر استثماراتها وأن تراجع ذلك، وأن تراجع سياساتها الاستثمارية. ومن الأنسب أن توضح اللجنة موقف المؤسسة من هذا الموضوع. والتقرير مالي بدرجة كبيرة ويحتاج عند دراسته إلى رؤية مالية متخصصة. واقترح أن يدرس من قبل لجنة الشؤون المالية.

ولفت آخر إلى أن تنظيم المؤسسة العامة للتقاعد صدر منذ زمن طويل، وقد استجدت أمور وقضايا إدارية واجتماعية واقتصادية تتطلب من المؤسسة أن تعيد النظر في نظامها، وفي هذا الصدد فقد أصدر المجلس قرارين ينصان على سرعة إنهاء دراسة مشروع نظام التقاعد الجديد.

وأشار عضو آخر إلى أن هناك عدم وضوح في استثمارات المؤسسة الواردة في التقرير، سواء في الداخل أو الخارج. وقال: إن هناك مبالغة في صرف المؤسسة على مشروعاتها. كما أن هناك ارتفاعًا واضحًا في مستوى مصروفات المؤسسة، ونحتاج أن تكون المؤسسة أكثر شفافية ووضوحًا، ولاسيما ما يتعلق بموضوع نظام التقاعد المدني والعسكري الذي بدأت المؤسسة في دراسته منذ عام ١٤٢٣هـ، ولم ينته بعد.

وقال عضو آخر: إن ما ذكر في التقرير بشأن مشروع مركز الملك عبدالله المالي يتحدث فقط عن التجهيزات المادية والبشرية والشركات العالمية المنفذة للمشروع، ولكن أين الخطة الإستراتيجية لهذا المركز؟

ولفت آخر إلى أن عدد المستفيدين من برنامج تمويل المساكن قليل جدًا مقارنةً بعدد الطلبات؛ فقد بلغ عدد المستفيدين (٣٦٩) من أصل (٤٠٠٠) طلب، مع أن المبلغ المرصود لهذا البرنامج حوالي عشرة مليارات ريال.

وقال أحد الأعضاء: يجب التأكيد على قرار مجلس الشورى القاضي بزيادة معاشات التقاعد دوريًا بنسبة تعكس ارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم في أسعار المواد.

وأوضح أحد الأعضاء أن نفقات الباب الرابع (المشروعات والإنشاءات الجديدة) قد ارتفعت من (٣٤١) مليون ريال في عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، إلى قرابة مليار وأربعة وتسعين مليون ريال، أي بزيادة قدرها (٢٢١٪) تقريبًا، ومع ذلك لم يذكر التقرير أسباب هذا الارتفاع المفاجئ، وتساءل: هل كانت هذه المشروعات تحت بند الاستثمار، أم مشروعات خاصة لاستخدامات المؤسسة ومكاتبها؟

وعلق آخر على انخفاض إيرادات المؤسسة العامة

تنظيم المؤسسة العامة للتقاعد صدر منذ زمن طويل، وقد استجدت أمور وقضايا إدارية واجتماعية واقتصادية تتطلب من المؤسسة أن تعيد النظر في نظامها، وفي هذا الصدد فقد أصدر المجلس قرارين ينصان على سرعة إنهاء دراسة مشروع نظام التقاعد الجديد.

للتقاعد بين العامين الماليين ١٤٢٨/١٤٢٩هـ-١٤٣٠/١٤٣١هـ، بمقدار بليوني ريال قائلاً: إن ذلك لم يذكر أسبابه. كما لم يوضح التقرير حجم المبالغ المستثمرة في الأساس في كل من العامين المذكورين، كما لم يوضح تفاصيل تلك الاستثمارات.

وانتقد عضو آخر التعاقد مع أربعة مقاولين لإنشاء ستة عشر مبنى بمركز الملك عبدالله المالي بنظام البناء المتزامن مع التصميم، وهذا النظام -كما هو معروف- قد تصل نسبة الزيادة فيه إلى (١٠٠٪) مقارنةً بالأسلوب الاعتيادي وهو طرح المناقصات الكاملة. فمن المناسب أن لا تلجأ المؤسسة إلى اعتماد هذا الأسلوب في مشروعاتها نظرًا لتكلفته العالية والاستفادة من أموال المؤسسة فيما يخدم المستفيد.

واختتم أحد الأعضاء قائلاً: إن الحد الأدنى للمعاش التقاعدي لا يسد احتياجات المواطنين، وغالبًا ما تتحمل الأسرة التي بدون عائل أوضاعًا مالية صعبة جدًا، فمبلغ ألف وثمانمائة ريال لا يكفي أبداً لمتطلبات الحياة. وعلى اللجنة مناقشة المؤسسة بشأن توصيات المجلس وقراراته بهذا الشأن والتي لم تشر إليها المؤسسة في تقريرها.

الأعضاء وهموم الوطن

وزارة للشباب فقط

لفت أحد الأعضاء إلى أن أكثر سكان المملكة من فئة الشباب، والرئاسة العامة لرعاية الشباب تعنى بالرياضة فقط، وأقترح إنشاء وزارة خاصة تحت مسمى وزارة الشباب تعنى بتحقيق الأهداف الآتية: وضع وتنفيذ خطة لقطاع رعاية الشباب وحشد جميع الإمكانيات البشرية والمادية لذلك. ونشر الثقافة الشبابية، والتأكيد على مفهوم الروح الشبابية والقيم والمبادئ والسلوكيات المستهدفة منها، وتشجيع العمل التطوعي بين الشباب، وكذلك وضع وتنفيذ خطط إعداد وصقل وتنمية الكوادر البشرية العاملة في مجال رعاية النشء والشباب، واعتماد النظم المتعلقة بذلك، ووضع البرامج التي من شأنها تنمية قدراتهم ومهاراتهم، وتنفيذ السياسات لتطوير النشاط الشبابي، وإنشاء وإدارة قاعدة بيانات معلوماتية للنشاط الشبابي ووضع السياسات المنظمة للعلاقات بين الجهات والهيئات المعنية بالنشاط الشبابي لتحقيق التعاون الأمثل بينها، واقتراح التشريعات ووضع اللوائح والآليات اللازمة لتحديد العلاقات والواجبات والمسؤوليات، وتنظيم كافة الأنشطة المتعلقة بالشباب ورقابتها والعمل على وضع الأطر القانونية والمؤسسية اللازمة للانتقال إلى الاستقلال المالي والإداري.

تساءلوا عن إستراتيجية مؤسسة الموانئ للتطوير..

مشكلات الموانئ في مناقشات الأعضاء

الدكتور فهد العبود

طالب أعضاء مجلس الشورى بإعادة النظر في الأراضي والمرافق المؤجرة من قبل المؤسسة العامة للموانئ بأسعار رمزية ولمدة طويلة وذلك لزيادة واردات المؤسسة، وطالبوا بعلاج التلوث البيئي الصادر من السفن الراسية قبالة ميناء جدة، والتكدس في الميناء، وطول الإجراءات، وانتقدوا عدم وجود إستراتيجية لدى المؤسسة لتطوير الموانئ. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٣/٢٥هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للموانئ للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور فهد العبود، وأبديت عليه بعض الملحوظات، حيث قال أحد الأعضاء: بإمكان المؤسسة إعادة النظر في أراضي ومرافق الموانئ المؤجرة بأسعار رمزية لمدة طويلة، في حين أن أسعارها الحالية تساوي عشرات الأضعاف، ويمكن أن تدر دخلاً كبيراً وزيادة واردات المؤسسة. ولعل اللجنة تورد في ردها بياناً يوضح أسعار التأجير للأراضي والأرصفة المؤجرة ومساحاتها ومدد العقود وإمكانية إعادة التقدير للسعر من عدمه.

وقال عضو آخر: ماذا تم بشأن ما تحدثه السفن الراسية قبالة ميناء جدة الإسلامي من تلوث بيئي، وضرورة أن يكون هناك تنسيق بين المؤسسة وهيئة الأرصاد وحماية البيئة والهيئة الإقليمية للحفاظ على بيئة البحر الأحمر والخليج العربي بالتنسيق مع سلاح الحدود والجهات المتخصصة بالكشف والعمل على قياس تلوث البيئة البحرية الذي تسببه هذه السفن.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن اللجنة لم تتعامل مع الأمور الأساسية المتعلقة برفع الطاقة التشغيلية، حيث كان من المناسب الحديث عن وسائل رفع هذه الطاقة مثل تطوير البنية التحتية لهذه الموانئ وربطها بشبكة الطرق السريعة وتزويدها بما تحتاجه من خدمات وقوى عاملة.

واقترح عضو آخر أن يتم طلب نتائج وتوصيات منتديات النقل البحري التي تعقد سنويًا لتطلع على مرئيات القطاع الخاص، أو على الأقل تطلب لقاء العاملين في هذا القطاع.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن هناك الكثير من المعوقات الآنية التي تعترض عمل الموانئ، مثل نقص الوقود وانخفاض أعداد الركاب والتكدس بسبب بطء التنزيل وطول الإجراءات وغير ذلك، وطالب بعلاج ذلك.

وقال أحد الأعضاء: ورد ضمن الحلول التي اقترحتها المؤسسة لحل مشكلة بعض الموانئ، التوجه نحو طرح تأجير ميناء جازان في منافسة عامة بين

خطوط الملاحة العالمية لاستخدامه محطة ارتكازية لعملياتها، وهذا الحل غير مناسب؛ فتأجير موانئنا لخطوط عالمية فيه محاذير وطنية وسيادية وفيه تفويت للاستفادة الوطنية من هذه الموانئ وتشغيلها بما يخدم المملكة اقتصاديًا. وهل الدفع برفع الطاقة التشغيلية للموانئ بتأجيرها للخطوط الملاحية العالمية أم بتطوير مرافقها لإفادة البلاد من إمكاناتها. إن الخيار الأخير هو الذي كان على اللجنة النص عليه لا أن يترك الأمر مفتوحًا.

ولفت عضو آخر قائلاً: بلغ عدد موظفي المؤسسة أكثر من ثلاثة آلاف وسبعمائة موظف في الوقت الذي أُسند فيه العديد من المهام التشغيلية في الموانئ إلى القطاع الخاص، وكان ينبغي في هذه الحالة نقل أعداد من هؤلاء الموظفين إلى عقود التشغيل، ومن ثمّ حصول الموظف على ميزات أفضل عند انتقاله للعمل في الشركة المشغلة.

وقال آخر: ليس لدى المؤسسة خطة إستراتيجية لتنمية وتطوير الموانئ بصفة عامة، والذي يظهر أن كل ميناء يجتهد في تطوير نفسه، وهذا خطأ إستراتيجي يجب أن يعاد النظر فيه، وضرورة قيام المؤسسة بإعداد إستراتيجية شاملة لتطوير وتنمية الموانئ مستقبلاً، ولاسيّما أن مجلس الوزراء أصدر قراراً نص على قيام المؤسسة بإعداد إستراتيجية شاملة لتطوير وتنمية الموانئ في المملكة.

واختتم آخراً قائلاً: من الأفضل أن تبحث اللجنة في مشكلات الموانئ مع المستوردين والتأكد من حلها. كما يبدو أن التخصيص لم يسفر عن نجاح مشهود في الموانئ وإنما أحدث مشكلات كثيرة، فمن الأنسب أن تتأكد اللجنة من ذلك، ولاسيما أن الأصل في الخدمات العامة أن تقوم بها الدولة ومؤسساتها ووزاراتها ولا ينبغي أن تخصص أجهزة خدمية ثبت تدني مستواها بعد التخصيص.

الأعضاء وهموم الوطن

دعوة الإعلام لنقل صورة حقيقية عن مناقشات الأعضاء

رأى عضو مجلس الشورى عبدالله بن مبيريك أن المعالجة الإعلامية لبعض المناقشات تحت قبة المجلس تنقل صورة غير حقيقية لدور المجلس وضرب مثالاً على ذلك ما ذكر بشأن مناقشة المجلس لملاءمة دراسة اقتراح إبقاء مراكز الأعمال في المستشفيات الحكومية، حيث كانت عناوين بعض الصحف على النحو الآتي: "الشورى يسقط مقترحاً لعلاج المواطنين مجاناً رغم تأييد اللجنة الصحية"، "الشورى يسقط مقترح عضو طالب بمجانية الرعاية الصحية للمواطنين"، "الشورى يسقط مقترحاً بعدم تحويل المستشفيات الحكومية إلى مراكز تقدم خدماتها بمقابل". ويضاف إلى ذلك مقالات تسيء إلى المجلس بدون نقد موضوعي.

واقترح العضو أن يشرح المجلس للمواطن قراراته عبر موقعه بشكل مبسط، وأن تنقل جلسات المجلس كاملة عبر التلفزيون، وأن تحل اختلافات وجهات النظر بين الأعضاء عبر قبة المجلس وليس عبر الصحافة؛ لأن هذا قد يفقد الثقة والمصداقية في المجلس.

مطالبات بدعم محطات التحلية بالمملكة

المهندس محمد النقادي

طالب أعضاء مجلس الشورى بدعم تحلية المياه من قبل المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، وكذلك دعم معهد الأبحاث التابع لها، والتوسع في محطات التحلية لتقليل التكلفة وتساءلوا عن سبب شطب مشروع التوسعة الثالثة لمحطة تحلية المياه في (الشقيق).

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدها يوم ١٤٣٢/٣/١٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقريرين السنويين للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة للعامين الماليين ١٤٢٨-١٤٢٩/١٤٣٠-١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي، ثم عرض للمناقشة وأبديت عليه بعض الملحوظات، حيث قال أحد الأعضاء: ورد في التقرير أن وحدات المرحلة الأولى من محطات الشعيبة أوقفت، وخُفّض إنتاج بعض وحدات المرحلة "الثانية" لاستيعاب كمية المياه المستلمة من شركة الشعيبة للمياه والكهرباء عبر خطوط نقل المياه التابعة للمؤسسة، فكيف تتعاقد المؤسسة لإنتاج مياه ليست لديها القدرة على استيعابها وتصريفها عبر شبكاتها؟

وقال آخر: من الصعوبات التي تواجهها المؤسسة وذكرت في تقريرها هذا وفي التقرير السابق معاناة المؤسسة من تأخر وصول بعض قطع الغيار المؤثرة على الإنتاج وعدم توافر بعضها بسبب خروج المصنع من الخدمة أو لتقادم المعدات، فهذا الموضوع مهم جدًا وله بعد اقتصادي وأمني وقد نادى الكثير من المختصين بضرورة إعطائه اهتمامًا يليق به، فلا بدّ من تدريب أبنائنا على التصنيع والتركيب والتشغيل والصيانة لهذه الصناعة. كما يحسن تعميم المعرفة في كل ما يخص الأمور الفنية في صناعة التحلية فهي العصب الحيوي الذي تعتمد عليه معظم مدن المملكة في توفير المياه. كذلك من الصعوبات التي تعاني منها المؤسسة قلة الوظائف التخصصية في تشكيلات معهد أبحاث المياه المالحة في الجبيل، وعدم الموافقة على استحداث وظائف جديدة، مع عدم وجود كادر خاص بالباحثين في المعهد. ونظرًا لندرة هذه التخصصات ينبغي دعم الأقسام المتعلقة بالمياه خاصة قسم التحلية ومركز أبحاث المياه بتطوير علاقة بحثية مع الجامعات السعودية لوجود المتخصصين في هذا المجال.

ولفت أحد الأعضاء إلى أنه ورد في ردود المندوبين أن تكلفة إنتاج متر مكعب من المياه المحلاة سبعة ريالات بافتراض سعر الوقود الحالي، وأن سعر البيع للمواطن هو خمس عشرة هللة مما يوضح حجم الإعانة الكبيرة. وقال: إن استمرار الدعم بهذه الطريقة لا يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك للمياه، كما أن المستفيد من هذه الإعانة غير المباشرة ليس بالضرورة من ذوي الدخول المحدودة بل المستفيد الحقيقي هو المستهلك الأكبر وهم ذوي فئات الدخول العالية، وكذلك الشركات والمصانع وهي جهات ربحية ولا بد أن تتحمل الكلفة الحقيقية لاستهلاك المياه.

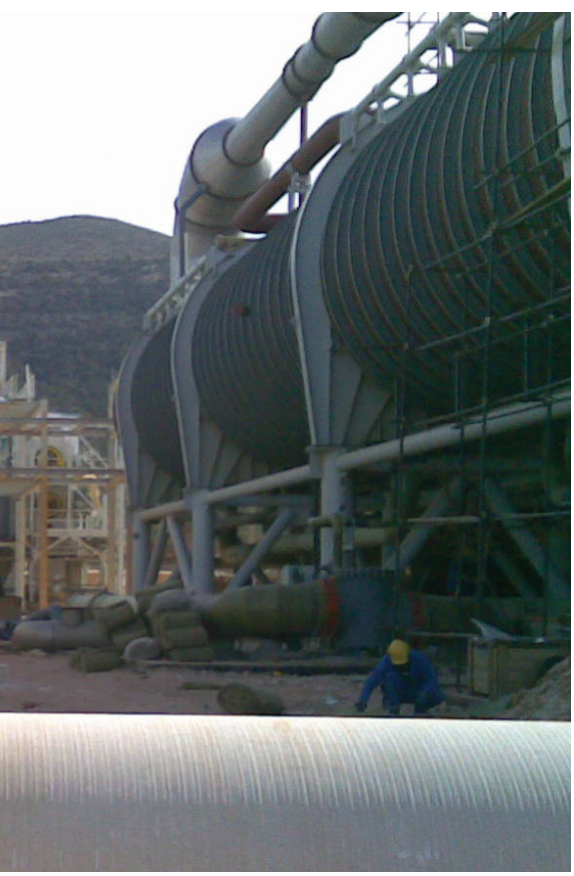

وأشار أحد الأعضاء إلى أنه من المهم دعم تحلية المياه ماديًا بالمبالغ المطلوبة من قبل المؤسسة. كما يحسن توضيح المزيد من المعلومات عن خزن المياه الوارد في التقرير وذكر طاقته الاستيعابية وأماكن تواجده والمدة الزمنية المتوقعة لاستهلاك هذه المياه.

وقال آخر: إن هناك معهداً للأبحاث تابع للمؤسسة، وحوّل هذا المعهد ليكون على مستوى دول مجلس التعاون. وأرى أن يدعم هذا المعهد، حتى يؤدي عمله ويقوم بالدور المنوط به على أكمل وجه. ويحسن التنسيق والتعاون بين المؤسسة والجامعات الحكومية.

واقترح آخر التوسع في محطات تحلية المياه، ولاسيما أن أهل الاختصاص يذكرون أن التوسع وزيادة الإنتاج للمياه المحلاة تقلل التكلفة للمتر المكعب الواحد من المياه، فعند التوسع تنخفض التكلفة وتعم الفائدة لتشمل جميع مناطق المملكة. كما يحسن الاستفادة من الخزانات الموجودة سابقًا لمياه الآبار وتحويلها لكي تكون خزانات لمحطات تحلية المياه.

وانتقد أحد الأعضاء شطب مشروع التوسعة "الثالثة" لمحطة تحلية المياه في (الشقيق) من قبل الوزير وقال: إن هذا المشروع أدرج في أكثر من خطة تنموية للمملكة. كما أنه معتمد في الميزانية، فهل للوزير الحق في شطب مثل هذا المشروع والاعتماد على السدود التي لا يمكن الاعتماد عليها لأنها غير ثابتة؟ وينبغي للمجلس دعوة وزير المياه والكهرباء لمناقشة هذا الموضوع.

ولفت آخر إلى أن المملكة تعد اليوم أكبر منتج للمياه المحلاة في العالم وحققت خبرات كبيرة في هذا المجال، وقال: عند الاطلاع على المعوقات الواردة في التقرير والمطالب الستة لتحسين وضع المؤسسة يخشى على مستقبل المؤسسة؛ لأن الطلب على المياه العذبة يزداد سنويًا. فأقترح سرعة تحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة قابضة مملوكة بالكامل للدولة، حيث صدرت موافقة المجلس الاقتصادي الأعلى بهذا الشأن.

وطالب أحد الأعضاء بتقليل تكلفة إنشاء محطات التحلية، والحرص على كل ما يتعلق بالصيانة وذلك لدوام استمرارية المحطات المنشأة. كما طالب بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، والإسهام في مجال التوعية في استهلاك المياه.

واختتم أحد الأعضاء قائلاً: ورد في التقرير أن عدد العاملين في المؤسسة بلغ (٩٥٨٠) عاملاً وموظفًا، منهم (٩١٢٧) في قطاع التشغيل والبقية يخضعون لنظام الخدمة المدنية، فما المقصود بالذين يخضعون لنظام الخدمة المدنية: هل هم سعوديون والبقية غير سعوديين؟ كما يلحظ أن المؤسسة تتحاشى الحديث عن جانب السعودة في التقرير فلِمَ؟ وهل استفيد من الفرص الوظيفية الواردة في التقرير أم لا تزال فرصًا شاغرة لم يستفد منها؟ كما ورد في التقرير أن المؤسسة شجعت الأبحاث التي تخفض تكاليف الإنشاء والتحلية، لكن لم يرد في التقرير ما يشير إلى الاستفادة من هذه الأبحاث، فمن المهم الاستفادة من هذه المنجزات العلمية وتفعيلها.

الأعضاء وهموم الوطن

عشرون سنة انتظاراً للقرض العقاري

طالب أحد الأعضاء بأن يُنظر بشكل جدي في إدارة صندوق التنمية العقارية ومدى قدرتها على توجيه هذه الثروة الكبيرة التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين -يحفظه الله- لدعم الصندوق وتلبية احتياجات أبناء الوطن، إضافة إلى ضرورة رسم إستراتيجيات واضحة وجديدة لإيجاد خدمات ومنتجات تتوافق مع أهمية المرحلة المقبلة، ومن أمثله ذلك: بناء المدن السكنية المتكاملة، حيث إن هذه المدن تهيئ السكن المناسب للمحتاج، وتخفف الازدحام السكاني داخل المدن الكبيرة. وأيضًا إشراك البنوك المحلية في الإقراض مقابل ضمانات مالية يقدمها صندوق التنمية العقارية، وبدون شك سيسهم هذا في إشراك البنوك المحلية في مسيرة التنمية، وسيقلل من طابور الانتظار الذي قد يصل إلى (عشرين سنة) للحصول على قرض سكني قدره (ثلاثمائة ألف ريال) والذي ربما ستكون قوته الشرائية بعد (عشرين سنة) قليلة جدًا. وكذلك التعامل مع القطاع الخاص وإدخاله ليكون شريكًا مستثمرًا لمدد طويلة، مما يحقق المساهمة الوطنية للقطاع الخاص ويمكنه أيضًا من تحقيق الربح.

الأعضاء طالبوا بتشكيل لجنة لدراسته

إشادة بنظام المناطق البحرية

أشاد أعضاء مجلس الشورى بنظام المناطق البحرية وقالوا إنه من الأنظمة المهمة للمملكة لتأكيد سيادتها على مناطقها البحرية، وقالوا إن المملكة من أولى الدول في تشريع الأنظمة البحرية منذ عام ١٣٦٤هـ، وطالبوا بتشكيل لجنة خاصة من المجلس لإضافة بصمة واضحة من المجلس على النظام الذي تأخر في وصوله إلى المجلس.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣١/٣/١٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الأمنية، بشأن مشروع نظام المناطق البحرية للمملكة العربية السعودية، تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعود السبيعي، وعرض الموضوع للمناقشة؛ حيث أبديت عليه بعض الملحوظات، حيث قال أحد الأعضاء: يعد هذا المشروع من الأنظمة المهمة بالنسبة للمملكة، فهو يؤكد سيادة المملكة على مناطقها البحرية، ويستند في مجمله على قواعد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وصدور هذا النظام –على الرغم من أهميته– يعد متأخرًا؛ لأن اتفاقية الأمم المتحدة أبرمت عام ١٩٨٢م، والمملكة انضمت إليها قبل عدة سنوات.

وقال آخر: مما يحمد لهذا النظام أنه وضح العديد من الإجراءات المتعلقة بدخول البحر الإقليمي للمملكة لممارسة الملاحة عبر هذا الإقليم، إلا أن الكثير من شراح القانون الدولي أشاروا إلى أنه إذا وجدت ممرات بحرية في المنطقة الاقتصادية الخالصة تسمح للمرور فإنه ينبغي أن ينص أي نظام يصدر على أنه في هذه الحالة يعد المرور عبر المنطقة الاقتصادية الخالصة –بالنسبة للسفن الحربية– وليس عبر البحر الإقليمي.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن المملكة من أولى الدول التي بدأت بتشريع الأنظمة البحرية، وكان أول نظام صدر عام ١٣٦٤هـ، ثم صدر نظام تملك ثروات البحر الأحمر. أما هذا النظام فيجمع جميع التشريعات البحرية للمملكة وقد عدل الكثير من مواد الأنظمة السابقة وأضاف كثيرًا مما يتفق مع قوانين البحار الدولية والاتفاقيات الدولية، لتواكب التطور الذي حصل في أنظمة قوانين البحار، فمن هنا تبرز أهمية هذا الملف من كونه ملفًا اقتصاديًا جغرافيًا سياديًا أمنيًا، إلا أن اللجنة تعاملت معه تعاملاً أمنيًا فقط، وركزت على ما يخص الحدود، ومن ثمّ استغنت عن مقابلة المندوبين والخبراء، وهم من ينبغي لقاؤهم، وتوصيات اللجنة ركزت على ما يختص بالحدود وترسيمها وتطبيقها وهي جزء لا يتجزأ من هذا النظام المهم. لذا، فإن هذا النظام غير مكتمل ولا يليق خروج هذا النظام بهذه الصورة مع إطلالة المملكة على المسطحات المائية الكبيرة وما فيها من كنوز وثروات دولية. كما أن المجلس وقبل ثمانية أشهر أقر نظام قواعد خطوط الأساس، وجاء في محضر اللجنة الوزارية المعنية بالحدود أنه يجب تأخير إصدار نظام المناطق البحرية لحين خروج نظام خطوط الأساس. لذا، من غير المناسب أن يخرج هذا النظام بعد نظام قواعد خطوط الأساس دون الربط

المملكة من أولى الدول التي بدأت بتشريع الأنظمة البحرية، وكان أول نظام صدر عام ١٣٦٤هـ، ثم صدر نظام تملك ثروات البحر الأحمر. أما هذا النظام فيجمع جميع التشريعات البحرية للمملكة وقد عدل الكثير من مواد الأنظمة السابقة

بين النظامين، ولذلك جاء النظام خاليًا من تحديد مياه البحر الإقليمي والمياه الداخلية، وقد نصت أنظمة الدول المجاورة على معنى البحر الإقليمي والمياه الداخلية وما تشمله هذه المياه. وهذا أمر سيادي مهم يجب أن يكون في النظام. كما جاءت المصطلحات قاصرة فلا نجد تعريفًا للأرخبيل، والخليج، والنتوء البحري، والنتوء الجزري، والكوات المائية، وهي مناطق موجودة داخل المياه الداخلية للمملكة. كما أن هناك العديد من المواد الآمرة في النظام، وليست لها عقوبات في هذا النظام، فكيف يمكن للدول الأخرى أن تحترم نظامنا إذا لم يكن به عقوبات؟ فكل أنظمة الدول المجاورة حددت العقوبات في حالة المخالفة. كما أن النظام أشار إلى الصيد في المنطقة الاقتصادية الخالصة وأنه يحظر على غير المواطنين، ثم يسكت في مياه البحر الإقليمي عن حقوق الصيد وأنها تختص بالمواطن، وقد نصت عليه أنظمة الدول المجاورة. لذا، أقترح إعادة النظام للجنة على أن تستدعي خبراء وجغرافيين سعوديين ومندوبين من الجهات المختلفة لتستجلي منهم الصورة كاملة، وتعيد صوغ النظام بما يليق بمكانة المملكة ويكفل مصالحها الحيوية.

وأشار عضو إلى أن النظام أشار إلى أن تتحمل دولة علم السفينة المسؤولية كاملة عن أي خسارة أو ضرر، لكن بعض الدول تستأجر سفنًا تحمل أعلامًا لدول أخرى للابتعاد عن المساءلة القانونية. لذا، يحسن أن تغطى هذه النقطة جيدًا.

وقال أحد الأعضاء: هناك صعوبة في فهم مواد هذا النظام، فمعظمها تتحدث عن أمور فنية لا يفهمها إلا أهل الاختصاص. ويحسن إعداد مذكرة تفسيرية ترفق بالنظام وتوضح المواد التي تحتاج إلى تفسير أو إيضاح. ويمكن أن تعد المذكرة التفسيرية من خلال اللجنة الدائمة لقانون البحار لكونها الجهة التي أعدت هذا النظام.

ولفت آخر إلى أن اللجة لم تستدع مندوبين لسماع وجهة نظرهم، وقال: إن هذا النظام مهم ويحتاج إلى دعوة المندوبين لمعرفة ملحوظاتهم على هذا النظام.

وقال أحد الأعضاء: لم تعدل اللجنة مواد هذا النظام، لأهميته وحساسيته. وأقترح تكوين لجنة خاصة تضم مختصين سواء من داخل المجلس أو من خارجه؛ لإضافة بصمة واضحة من المجلس على النظام.

الأعضاء وهموم الوطن

أربعة تقارير تلخص مشاكل الأجهزة الحكومية

لفت أحد الأعضاء إلى أن هناك أربعة تقارير حكومية مفصلة توضح جميع المعلومات وأوجه القصور والمشكلات في جميع المشروعات الحكومية، وهي تقارير وزارة التخطيط والاقتصادي فيما يتعلق بالخطة، وتقرير ديوان الرقابة العامة فيما يتعلق بمشكلات الجهات ومخالفاتها، وتقرير لجنة المراقبة والتخطيط فيما يتعلق بالمخالفات، وتقرير وزارة الخدمة المدنية فيما يتعلق بالخدمات. واقترح البدء من حيث انتهت إليه هذه التقارير، والنظر في المشكلات التي تتضمنها هذه التقارير وإيجاد الحلول لها.

الأعضاء: الصندوق أصبح عائقاً أمام السعودة

انتقادات واسعة لصندوق تنمية الموارد البشرية

الدكتور عبدالرحمن هيجان

انتقد أعضاء مجلس الشورى أداء صندوق تنمية الموارد البشرية لعدم التركيز على الأهداف الحقيقية التي أنشئ من أجلها، وأنه أصبح عائقاً أمام السعودة وأدى إلى تعميق العطالة والمساهمة في تقليل أجور العاملين في القطاع الخاص.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/٣/٢٤هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية للعام المالي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالرحمن هيجان- وأبديت عليه بعض الملحوظات، حيث قال أحد الأعضاء: بلغ عدد القوى البشرية العاملة في الصندوق في عام التقرير (٢٦٢) موظفاً، وبلغ إجمالي المصروفات العمومية والإدارية أكثر من "مائة مليون" ريال. إضافة إلى أن نسبة الإنفاق الفعلي على برامج التدريب والتوظيف لم تتجاوز (٣٠٪) من إجمالي الإيرادات، ونسبة (٢٩٪) من المخصصات التقديرية، بينما حصل الصندوق على إيرادات تتجاوز (مليارين) في عام التقرير. والصندوق بحاجة إلى كفاءات إدارية وخطط تطويرية أكثر من حاجته إلى زيادة موارده المالية.

وقال آخر: يلحظ عدم تركيز الصندوق على الأهداف الحقيقية التي أنشئ من أجلها مما انعكس جليًا على ضعف أداء الصندوق. كما يلحظ قلة دعم أصحاب المنشآت الصغيرة، إضافة إلى أن اللجنة لم توضح نتائج البحوث والدراسات الواردة في التقرير.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن اقتصار الصندوق حاليًا على تخصصي التمريض والصيدلة لا يحقق رغبة العديد ممن يحملون مؤهلات علمية في مجالات صحية أخرى، كالعلوم الإشعاعية والمختبرات الإكلينيكية، وتخصصات علوم التأهيل الصحي المختلفة. ويحسن من القائمين على هذا البرنامج المتميز إعادة النظر في تطويره بالدرجة التي يتحقق من ورائه أكبر شريحة من المختصين في المجالات الصحية المختلفة.

وقال أحد الأعضاء: ورد في التقرير أن الصندوق

وقّع اتفاقية لإنشاء كرسي صندوق الموارد البشرية مع جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيز، إلا أن اللجنة لم تشر إلى معلومات عن هذه الاتفاقيات ومدى حاجة الصندوق لها، وماذا قدمت إلى تاريخه، والمبالغ المدفوعة عليهما.

وأوضح أحد الأعضاء أن الصندوق يعد أحد الآليات المهمة لتوظيف الأيدي العاملة الوطنية وإحلالها محل الأيدي العاملة غير السعودية، وقال: يلحظ أن دور الصندوق أصبح عائقًا أمام السعودة، وأدى إلى تعميق العطالة والمساهمة في تقليل أجور العاملين في القطاع الخاص، وذلك لقيام بعض منشآت القطاع الخاص بمخالفة عقود العمل واتفاقية الدعم وذلك بتخفيض مرتبات الموظفين المدعومين عن المرتبات المتفق عليها وغير ذلك، ولأنه ليس في الاتفاقية المبرمة بين الصندوق والشركة الموظفة ما يلزمها بالاستمرار في توظيف الموظف المدعوم بعد انتهاء مدة الدعم، ولتدني مستوى المعاهد التدريبية الخاصة التي يلتحق بها المتدربون.

ولفت آخر إلى أن التقرير يفيد أن المدن الكبيرة استحوذت على معظم الفرص الوظيفية التدريبية. لذا، يحسن أن يكون هناك زيادة في دعم الصندوق للتدريب والتوظيف في المدن الصغيرة، وذلك لتشجيع الشباب للبقاء في مناطقهم، وللتخفيف من نسبة البطالة في هذه المناطق.

وقال أحد الأعضاء: إن الصندوق بحاجة ماسة وعاجلة لإعادة النظر في السياسة الحالية التي يتبناها، بشأن الصرف على برامج دعم وتدريب وتوظيف الشباب السعودي؛ لأن السياسة الحالية لا تحقق الهدف الأساس الذي من أجله أنشئ الصندوق، فهي متحفظة جدًا وتقوم على تعظيم الإيرادات في مقابل التحفظ في الصرف على برامج الدعم. فالصندوق لا ينقصه المال بل هو بحاجة إلى توسيع مجال عمله، وزيادة دعم الشباب العاملين في القطاع الخاص.

وأيده آخر قائلاً: إن الصندوق لم يحقق الأمل المعقود عليه في القيام بدوره المنشود. ويحسن باللجنة أن تتواصل مع الصندوق بشكل أكبر لمعرفة ما يواجهه من صعوبات، فالأرقام الواردة في التقرير لشاغلي الوظائف تمثل نسبة قليلة أمام الأرقام الكبيرة لطالبي العمل. كما يلحظ على برنامج العمل عن بعد قلة عدد الفرص الوظيفية المطروحة، واحتياجه إلى آليات أخرى لتحقيق الغرض منه.

واختتم أحد الأعضاء قائلاً: إن الصندوق مقصر في سعيه لإيجاد وسائل وآليات دعم وتدريب وتوظيف الفتيات في المنشآت التي تناسب عمل المرأة، فالصندوق يعامل الفتيات بالأسلوب نفسه الذي يعامل فيه الرجل وهذا غير مناسب؛ لأن فرص عمل الشباب كثيرة مقارنة بفرص عمل الفتيات. كما أن هناك أعداداً متراكمة من العاطلات عن العمل إضافة إلى منافسة غير السعوديات لهن في أعمالهن.

في مداخلة على تقرير صندوق تنمية الموارد البشرية

د. عبدالله الفيفي: مؤسسات التدريب ملزمة بتغذية سوق العمال لحل مشكلة البطالة

إن عدم وجود تنسيق مستمر بين (القطاع الخاص) و(مؤسسات التعليم والتدريب) للملاءمة بينهما وبين احتياجات (سوق العمل)، يمثّل معوّقاً رئيساً في (تنمية الموارد البشرية)، وفي ازدياد (البطالة) في المملكة، وتعثر مطامح (السعودة).

الإشكالية تبدو أعمق من عدم وجود التنسيق، وتعود إلى إحجام معظم القطاع الخاص عن توظيف السعوديين.

وإذا كان القول بمواءمة التعليم الجامعي وسوق العمل فيه نظر، من حيث إن الجامعات الأصل فيها أنها صروح علم وبحث، لا ينبغي أن يُربط التعليم فيها بالتوظيف أو بسوق العمل، فإن مؤسسات التدريب تختلف عن ذلك، فهي ملزمة بتغذية سوق العمل. لذا فإن من الضرورة بمكان إيجاد آليات عمل تنفيذيّة للتنسيق بين الجهات ذات الاختصاص في عملية التدريب، من أجل تحقيق الملاءمة بين مخرجات التدريب وسوق العمل واحتياجاته. وهذا المعوّق هو من ضمن المعوّقات التي أبرزتها دراسات صندوق تنمية الموارد البشرية. ومع ذلك لم تقترح اللجنة توصية بهذا الصدد. بل لم أجد أن اللجنة ناقشت ذلك مع المندوبين. وكنّا نود أن نسمع مرئيات اللجنة حول الحل لهذا المعوّق، وأن يكون حلاً عمليًا، لا نظريًا يدعو إلى التنسيق، دون تحديد آلية علمية لذلك. واللجنة مؤهلة- بل ملزمة- بإيجاد حلّ لهذه الإشكالية الجوهرية في أداء الصندوق.

إن تلك الحلقة المفقودة بين مؤسسات التدريب والتعليم وسوق العمل تمثل حائلاً دون تحقيق توصيات اللجنة نفسها، وكان إيجاد الحل لغياب التنسيق أساساً ضرورياً للوصول إلى ما نادت به اللجنة في توصياتها. فالتوصية الأولى التي تدعو إلى العمل على استثمار الإيرادات المالية للصندوق في التوسع في برامج دعم التدريب والتوظيف كمًا ونوعًا بما يساهم في تنفيذ السياسات المحدّدة لتحقيق أهداف استراتيجيّة التوظيف السعودية، لن تتحقق ما لم يتم ردم تلك الهوة بين القطاعين، قطاع التدريب وقطاع العمل، بل سيصبح تنفيذ التوصية هدرًا للمال ومزيد إسهام في تخريج البطالة. والتوصية الأخرى التي تنادي بتفعيل برامج وآليات المتابعة لدى الصندوق بما يمكّنه من تحقيق ما يلي:

١- معرفة ما انتهى إليه خريجو البرامج التدريبيّة التي يدعمها الصندوق، ومدى نجاح هذه البرامج في تأهيل خريجيها وتحقيق التوظيف المنشود في القطاع الخاص.

٢- متابعة أوضاع من قام الصندوق بدعم توظيفهم بعد انتهاء فترة الدعم.

ستبقى مبادئ نظرية، لأن ما انتهى إليه الخريجون سيكون معروفًا سلفًا، وستقتصر متابعة الصندوق على من قام بدعم توظيفهم. وهذه مطامح محدودة، ولا تؤدّي الغرض الوطني في رفع مستوى التوظيف وتقليص نسبة البطالة.

إعادة هيكلة البريد والعنوان البريدي إلزامي

الدكتور سعود السبيعي

أصدر مجلس الشورى قراراً دعا إلى إعادة هيكلة قطاع البريد، بحيث تفصل الجهة المنظمة عن الجهات المقدمة للخدمة، كما نص القرار على إلزام الشركات البريدية المرخص لها بإيصال البريد إلى العنوان البريدي وفقاً لما جاء في التراخيص الممنوحة لها.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدها يوم ١٤٣٢/٣/٢٤هـ برئاسة معالي الشيخ عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للبريد السعودي للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور فهد العبود، فقال: إن المؤسسة أنجزت ترميز مناطق المملكة، وقد بلغ مجموع عدد الرموز البريدية (٣٧٠٦١) رمزًا بريديًا، كما فُرغ من ترقيم أكثر من (٩٠٪) من المواقع على مستوى المدن والمحافظات. أما بالنسبة لعدد صناديق "واصل" فقد وصل مجموعها إلى مليونين وسبعمائة ألف صندوق فقط وليس عشرة ملايين صندوق، والهدف من تركيب هذه الصناديق توعية المواطنين بمشروع الترقيم وتسجيل المواطنين في الخدمة واستلامهم الخدمات البريدية في محل الإقامة.

وأضاف: شهدت الخدمات البريدية تحسنًا وتطورًا، حيث تُسجّل المادة المرسلة عن طريق الحاسب الآلي وتُطبّق نظام تقصي الأثر في تتبع المواد البريدية. وكذلك تُنوّع الخدمات والمنتجات البريدية وخدمات تجديد رخص القيادة، والسوق الإلكتروني، وتُستخدم آلات الفرز وأنظمة المعلومات الجغرافية، وقد اعتمدت المؤسسة خطة إستراتيجية لتطوير خدماتها.

وقال رئيس اللجنة: إن في محافظة جدة (٣٦) مكتبًا بريديًا، عدا مكاتب الوكالات البريدية الخاصة، وتحاول المؤسسة تغطية المحافظة بالخدمة البريدية عن طريق مكاتب البريد الموزعة بها.

واختتم قائلاً: إن المؤسسة قد أعدت خطة إستراتيجية للنهوض بمستوى الخدمات البريدية، ومنها تطوير الخدمات البريدية القائمة وتحسينها وتنويع الخدمات البريدية، وإعادة هيكلة التوزيع البريدي وتطويره، وتحسين النقل البريدي، وإدخال التقنية البريدية في الخدمة.

مدى نظامية مخالفات مشروع «ساهر»

• محمد بن فيصل أبو ساق
عضو مجلس الشورى

يعد مشروع "ساهر" وسيلة من وسائل رصد وضبط المخالفات المرورية وهو كما تعلمون مشروع للرصد الآلي عبر وسائل حديثة، وليس نظاماً (قانوناً) جديداً، حيث إنه متوافق تماماً مع نظام المرور الجديد ولائحته التنفيذية المنشورة، والمتاح الاطلاع عليهما للجميع.

فالمادة السادسة والستون من نظام المرور ولائحته تحدد الجهات المخولة بضبط مخالفات أحكام نظام المرور، وليس مشروع "ساهر" إلا وسيلة واحدة من وسائل رصد وضبط المخالفات التي حددها نظام المرور ولائحته. وما يتم من وسائل الرصد الإلكتروني ليس إلا إثباتاً من خلال الصورة الإلكترونية لمخالفات محددة، مثلما يقوم رجل المرور بضبط المخالفة وتسجيلها.

كما تحدد المادة السابعة والستون من نظام المرور ولائحته كيفية الفصل في المنازعات وقضايا الحوادث المرورية، التي أشار النظام ولائحته إلى توليها من قبل محاكم مختصة، وتتولاها مبدئياً هيئات تم توضيح مهامها إلى حين مباشرة المحاكم المختصة مهامها.

وبالنسبة للغرامات المقررة على المخالفات فإنه لا علاقة لها بمشروع الرصد الآلي للمخالفات "ساهر"، وهي في نص النظام ولائحته، وقد صدر النظام وأعتمد قبل مشروع "ساهر". وتوضح المادة الثامنة والستون من نظام المرور ولائحته جدول المخالفات التي جاءت بحد أدنى وحد أعلى، بغض النظر عن رصدها بشكل شخصي من قبل رجال المرور أو من قبل أجهزة الرصد الآلي. ويوضح نظام المرور ولائحته في عدد من المواد كيفية تسديد المخالفات أو الاعتراض عليها.

ومما تجدر الإشارة له أننا بصفة عامة في مجتمعنا ندرك حجم الضرر الناتج عن المخالفات المرورية وحجم الخسائر في الأنفس وفي الأموال من نتائج حوادث المرور وتبعاتها المعنوية والمادية. ولا يخفى على الجميع تلك الأرقام المؤلمة عن الموتى والجرحى والخسائر التي تعلن بصفة دورية عن حوادث المرور في المملكة. وقد جاء مشروع الرصد الآلي للمخالفات المرورية جهداً رائعاً من مقام وزارة الداخلية، ونظام الرصد الآلي عموماً يعد قفزة متقدمة في ضبط حركة المرور عالمياً غايتها التقليل من حوادث المرور، وبالتالي التقليل من الخسائر البشرية والمادية.

إن الحجم الكبير للمخالفات التي رصدتها أجهزة مشروع "ساهر" لم تأت من فراغ، بل هي تثبيت لأمر واقع عن مخالفات لم ينكرها أصحابها، لكن البعض كان يخالف من قبل ولا يتم رصد مخالفاته أو معاقبته عليها. وأتمنى أن ترتفع أصواتنا جميعاً نحو مزيد من ضبط المخالفات المرورية، وضبط حركة السير على طرقنا، للحد من الحوادث والحد من الخسائر في الأنفس والممتلكات، وما للحوادث من تبعات وخسائر أخرى معنوية ومادية.

وبذلك فإن مشروع "ساهر" ليس نظاماً جديداً، وهو مجرد تنفيذ لنظام المرور ولائحته، ومتوافق تماماً مع نظام المرور ولائحته المنشورة، والمتاحة للجميع في أكثر من موقع. ولعلكم تتذكرون أن مجلس الشورى قد أسهم في سنته الأولى من هذه الدورة بإعداد إستراتيجية وطنية متكاملة للسلامة المرورية غايتها الحد من حوادث السيارات ومنع خسائرها.

ومن العجيب أن بعض من كتب عن "ساهر" في وسائل الإعلام يربط بين مستوى الدخل للمواطنين أو الراتب وبين مشروع "ساهر"، مع أن الجميع يدركون أن الأجهزة الآلية لا تفرق بين نوع أو ملكية السيارات المخالفة، وأجهزة الرصد تقوم فقط برصد المخالفات وتسجيلها عبر شبكة إلكترونية متكاملة. كما أن تكرار الرصد لسيارة معينة وضبط مخالفاتها دليل على استمرار قائد السيارة المخالفة في أسلوب قيادته وعدم احترامه لقواعد السير الآمن، ولذلك سوف يستمر رصد السيارة المخالفة وضبط مخالفاتها بغض النظر عن عددها طالما أن قائدها لا يحترم النظام، وبغض النظر إن كان دخله مرتفعاً أو متدنياً.

ومن منا لا يعلم حجم حوادث السيارات في بلادنا؟ ومن منا لا يدرك حجم خسائر الحوادث في الأنفس والأرواح؟ ومن منا لا يرغب في الحد من حوادث السيارات؟ ومن المؤكد أن دقة الرصد الآلي الحالية – رغم محدودية تغطياتها، ورغم عدم انتشارها في جميع مدن المملكة وقراها، ورغم قصر العمر الزمني للتجربة– ، قد وضعتنا أمام هذه الحقائق المؤلمة في استمراء بعضنا للمخالفات رغم خطورتها، ورغم تبعاتها المالية والمعنوية عليه وعلى من يعول.

وختاماً، فإن من المبكر جداً أن نضع الأحكام النهائية حول مشروع "ساهر" مع القناعة بأن كل جهاز أو آلة أو مشروع جديد، أو أي نظام جديد يستحق أن يكون تحت التجربة والمراقبة، ورصد الدروس المستفادة، وتحليل معطيات التنفيذ تحت كل الظروف، ثم الخروج بخطة متكاملة للتطوير والاستخدام الأفضل. وكثير من الوسائل الفنية والإدارية في المؤسسات الكبرى في القطاعين العام والخاص تخضع للتحليل والمراجعة بشكل دوري وينتج عن المراجعات توصيات مستمرة تحسن من الأداء وتقترب من تحقيق الغايات المرجوة.

عطاء بلا حدود يقابله انتماء وإخلاص ووعي

الشورى تنقب عن سر التلاحم

توالت على مدى الأسابيع الأخيرة صور رائعة من صور التلاحم بين القيادة والشعب، جسدت حجم الانصهار الذي تتميز به العلاقة بين القيادة والمواطن، وأكدت ما يتمتع به ابن هذا البلد الآمن من وعي فكري وإخلاص للأمن الوطني، الأمر الذي جنب الوطن الكثير من مزالق الضلال والتخريب، ومن جهة أخرى عكست ما توليه قيادتنا الرشيدة من اهتمام بتحقيق التنمية الشاملة وتلبية احتياجات المواطن، ومدى معايشتها لنبض الشارع. صور التلاحم تجسدت في منظومة القرارات الملكية الكريمة التي طالت العديد من القطاعات واستهدفت تحقيق نقلة تاريخية في طبيعة برامج الرعاية والخدمات المقدمة للمواطن وتصدت بمنهجية شاملة لقضايا محورية مثل التعليم والصحة والإسكان والبطالة وصناديق الرعاية.

الشورى ومن خلال الاستطلاع التالي تحاول إلقاء الضوء على صور التلاحم بين القيادة والمواطن والتي عشناها على مدى الأيام الماضية، ما بين ملحمة حب ووفاء لاقى بها الشعب مليكه لدى عودته سالماً معافى من رحلة العلاج، وفي المقابل كانت حزمة القرارات التنموية التاريخية..

البداية مع الأستاذ موسى بن محمد السليم عضو مجلس الشورى الذي لخص رؤاه حول تلك الملحمة بقوله:
نحمد الله العلي القدير الذي أنعم علينا في بلادنا منبع الهناء والخير، بالعودة الميمونة لوالدنا الملك عبدالله بن عبدالعزيز وقد أسبغ عز وجل عليه تمام الصحة والعافية:

فأشرقت الشمس في أرضنا
وفاح عبير زهور الربيع
مباهج أنس.. مشاعر ود
تلاحم حب عميق وثيق
بأحلى ابتهاج وأسمى سناء
شذى عطره عم كل الفضاء
تجلّت بصدق وأبهى صفاء
سنا ضوئه ساطعاً في السماء

والحمد لله الذي حفظ بلادنا الغالية وأجيالها الصاعدة من شرور سهام الأعداء والحساد، ووقاها من سموم الانحراف والإفساد، وأحبط مخطط وآمال دعاة الفتنة والفرقة والضلال، الحمد لله الذي قيض لبلادنا وأهلها قادة عظماء حكماء ورجال أمن بواسل أشداء وأيقظ قلوب مواطنيها الأوفياء في الوقوف صفاً واحداً ضد كل ما يحيكه الخونة الأعداء ووفق الجميع للقضاء على الفتن في مهدها ومباغتته كلاب ووحوش الضلال والفساد في جحورها، وله الحمد عز وجل أن حمانا وفلذات أكبادنا من الأشرار البغاة وأخطار المؤامرات والآفات التي حاول الحاقدون والحاسدون والأعداء القريبون والبعيدون لبلادنا تفريق وحدتنا وإفساد أجيالنا بسهامها وسمومها ولكن الله برحمته ولطفه وعظمته رحمنا، وأعاذنا من شرورهم ورد كيدهم في نحورهم، فله الحمد والشكر على نعمه التي لا تحصى.

ويضيف السليم: إننا ندرك جميعاً أن نسبة أجيالنا الصاعدة أصبحت تشكل حوالي ٦٠٪ من مواطني بلادنا الغالية، وأن مما لا شك فيه بأن بناء المجتمع على قاعدة ثابتة من الوعي الفكري والإخلاص للأمن الوطني يجنبه الكثير من مزالق الضلال والتخريب ويحقق المواطنة الصالحة التي نتوق جميعاً إليها خاصة ونحن ندرك بأن تلك السهام الموجهة لبلادنا ومواطنيها متنوعة الشرور والمشارب ومسمومة السنان والمخالب، وأنها موجهة أكثر وبشراسة أخطر لأجيالنا الصاعدة فكرياً وصحياً وسلوكياً واجتماعياً وأمنياً. ويشير السليم إلى أنه ولإدراك بعض الجهات ذات المسؤولية في بلادنا لهذه الأخطار وما يتوق إليه الأشرار بدأت تلك الجهات مشكورة في تنفيذ مشروع مشترك بين الجهات الأمنية في وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم لحماية الأمن الفكري في المؤسسات التعليمية كان من أهم ركائزه:

١- ترسيخ العقيدة الإسلامية الصحيحة في نفوس الطلاب.
٢- تعميق مفهوم حب الوطن والتلاحم مع ولاة الأمر.
٣- تبصير كل طالب وطالبة بأهمية الوحدة الوطنية والحذر من التحديات التي تواجههم وتواجه وطنهم وفق رؤية علمية موضوعية.

ـــــــم بين القيادة والمواطن

٤- تعزيز دور المعلم في تحقيق وتعميق الولاء والانتماء الوطني.

٥- حماية الطلاب من الأفكار الضالة والمنحرفة والتحذير من أصحابها.

٦- نشر ثقافة الحوار بين الطلاب وإقامته حول أخطار السلوك الإرهابي والفكر المنحرف.

٧- بيان مرجعية الفتوى الدينية وكيفية تلقيها من العلماء المعنيين.

٨- غرس مفهوم الوسطية والاعتدال في نفوس الأجيال.

ويؤكد السليم على أهمية تلك الركائز الفكرية الوطنية التربوية المشار إليها ويقول: لأن الأمن الفكري من أقوى سياجات الأمن الوطني ولأن هذا المشروع وأهدافه المعطاءة يستحق التعاون والدعم والتأييد وخاصة من مجلس الشورى الموقر الذي يضم ولله الحمد نخبة من العلماء والأكاديميين المختصين في العلوم الشرعية والاجتماعية والأدبية والإعلامية والنفسية والاقتصادية وجميع المجالات البناءة ولأن طلابنا وطالباتنا وأبناءنا وبناتنا في جميع المجالات التعليمية والعلمية أصبحوا في خضم التيارات الفكرية التي تموج بها العديد من القنوات الفضائية ومواقع الفيس بوك والاتصالات التقنية وعرضه للأفكار الهدامة، ولأنهم في أمس الحاجة إلى ما يأخذ بأيدهم إلى كل ما فيه الحفاظ على الوسطية والاعتدال وتقوية أواصر وسياج الأمن الفكري في كل مجال، والدفاع عن الأمن الوطني لبلادهم المجيدة بفكر المثقفين وبسالة الرجال.

ويدعو السليم مجلس الشورى إلى الأخذ بزمام المبادرة للتعاون مع الجهات المختصة في إجراء دراسة علمية ميدانية شاملة يكون من أهم أهدافها تعميق محبة الدين والوطن في نفوس أبناء وبنات هذا الوطن وتحقيق الإخلاص والولاء الوطني في مسيرة حياتهم وفي كل خطواتهم والوقوف صفاً واحداً وضد كل ما يملكه أعداء أمتهم من الفرقة والفتن وأن يكون من أهم معطيات هذه الدراسة تضافر جهود كل الجهات ذات العلاقة بتربية وتوجيه وتنشئة وتعليم أجيالنا وذلك بزيادة الاهتمام في مساجدنا ومدارسنا وأنديتنا الأدبية والرياضية ووسائلنا الإعلامية وفي القنوات الفضائية والاتصالات التقنية بكل ما يغرس محبة الدين والوطن والإخلاص والولاء لهما وللقيادة السامية في نفوس أبنائنا وبناتنا وينير عقولهم ويقيهم من أخطاء وسهام وشرور وأحقاد أعدائهم، كما أتمنى في هذا الإطار زيادة التعاون البناء بين الجهات الأمنية والوسائل الإعلامية وبين الأسرتين المدرسية والمنزلية معلمين ومعلمات وآباء وأمهات لتوعية شباب هذا الوطن توعية دينية وعلمية وصحية بما للمخدرات بكافة أنواعها من هدم للصحة

والقدرات العقلية وإضاعة للأخلاق والقيم الدينية وتفكيك للأواصر الاجتماعية، وما لشباك المحتالين والمتنكرين بشتى العباءات الكاذبة والخادعة من آثار تضليل وأفساد قاتلة ومحاولات إبعاد قذرة عن محبة دين الله والولاء والإخلاص له ثم للوطن وقيادته.

نعم أتمنى أن يزداد التركيز في تعليم وتثقيف أبنائنا وبناتنا بكل ما ينفعهم ويحافظ على كيانهم ووحدتهم وتعريفهم بكل من يدس لهم السم في الدسم، ويدفعهم بالمغريات والملذات للفتن والنقم.

واختتم السليم كلامه قائلاً: وأرجو في إطار السعي الجاد لتحقيق تلك الأهداف العظيمة أن يتبنى هذا المجلس الموقر تخصيص الأمن الفكري وأن يكون تحت شعار (الدين والوطن)، نعم الدين والوطن اللذان هما أهم اهتمامات قائدنا العظيم وسمو ولي عهده الأمين وسمو نائبه الجليل، حيث تؤكد دائماً القيادة السامية الرشيدة لمسيرة بلادنا السعودية المجيدة بأن: الدين والوطن.. لا.. لا تهاون فيهما مهما يكن.

من جهته قال عضو مجلس الشورى:الشيخ عازب آل مسبل: أتوجه بالشكر بعد الله عز وجل إلى قيادة هذه البلاد التي ما فتئت منذ عهد مؤسس الدولة السعودية الأولى الإمام محمد بن سعود الذي وضع يده بيد الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبدالوهاب ليؤسسا دولة التوحيد في الجزيرة العربية مهد الإسلام حتى عهد الإمام الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود – رحمه الله– الذي شيد بناء الدولة السعودية الثالثة، فأكمل – بفضل الله– هذا البناء ورفرفت عليه راية التوحيد معلنة تمسكها بالإسلام عقيدة ومنهج حياة،

د. محمد الجفري

د. محمد الجفري: حزمة من القرارات شملت جميع شرائح المواطنين

أ. موسى السليم

أ. موسى السليم: بناء المجتمع على الوعي الفكري والإخلاص للأمن الوطني يجنبه مزالق الضلال

وسار الأبناء خلف أبيهم يقودون شعب المملكة العربية السعودية إلى بناء الدولة الحديثة لتقف في مصاف دول العالم الأول مع ثبات المبدأ ورسوخ العقيدة. إن نجاح الشعب السعودي في رد إرجاف المرجفين والاصطفاف خلف قيادتهم لم يأت من فراغ، فقد أعطت القيادة جهداً صادقاً، وسخرت ما سخره الله لهذه البلاد من خيرات لخدمة دين الله في الأرض وخدمة هذا الشعب الكريم، فقد يخطئ من يظن أن هذا الشعب العريق، شعب المملكة العربية السعودية الذي تربى على عقيدة التوحيد سيستمع لترهات المرجفين ممن أرادوا أن يعصفوا بأمن بلادنا واستقراره.

وحمل رأي الأستاذ صالح البقمي: عضو مجلس الشورى نفس المشاعر حيث قال: نحمد الله ونشكره على ما من به علينا في هذه البلاد من النعم العظيمة في جميع المجالات، وما صرف عنا من النقم فجنبت البلاد ويلات الحروب، ورد الله كيد الحاقدين الداعين للفتنة والمظاهرات، مما يؤكد بالبرهان القاطع تمسك أهل هذه البلاد بدينهم القويم وشيمهم العربية الأصلية وشدة ولائهم وإخلاصهم لقادتهم وولاة أمرهم، فهنيئاً لهم وهنيئاً لنا بذلك، وما حبانا الله به من هذه النعم وما دفعه عنا من النقم هو بفضله سبحانه ثم بتوفيقه لولاة أمر هذه البلاد منذ عهد الملك عبدالعزيز – رحمه الله– إلى هذا الوقت الزاهر بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من إرساء قواعد العدل وتحكيم شرع الله بين الجميع، والأمن الذي لا مثيل له في أي بلد من بلدان العالم، ورغد العيش،

والتنمية الشاملة في جميع المجالات. وليعلم من وسوس له الشيطان ودعاة السوء إلى التظاهر ونحوه من وسائل الغواية أن في رقبته بيعة لولي الأمر يجب عليه شرعاً الوفاء بها، وأن الله أمر بالسمع والطاعة لولي أمر المسلمين، لذا يجب على الأمة أن تقف صفاً واحداً ضد من يريد الإثارة وإقامة المظاهرات التي لم تكن مألوفة أو معروفة في هذه البلاد منذ فجر الإسلام إلى هذا اليوم، ويتأكد هذا الأمر على العلماء وأساتذة الجامعات والكتاب، قال صلى الله عليه وسلم: «كل منكم على ثغر من ثغور الإسلام الله الله لا يؤتين الإسلام من قبله»، ومن فضل الله أن علماء هذه البلاد بهيئاتها الشرعية ومجامعها الفقهية قد أدت واجبها إزاء ظاهرة الإرهاب، والمؤمل منها أن تؤديه نحو دعوات المظاهرات وما يرافقها من فوضى ومحرمات.

ومن جهته يقول الدكتور محمد بن أمين الجفري عضو مجلس الشورى ورئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة حول المشاعر التي تربط المواطنين بالقيادة: لا يحتاج أي إنسان أن يبذل جهداً كبيراً لمعرفة أسباب كل هذا الحب العفوي الصادق الذي تكنه قلوب شعب المملكة العربية السعودية بل وجميع المقيمين على أرض هذه البلاد الطاهرة لمليكهم الملك عبد الله بن عبدالعزيز خادم الحرمين الشريفين. كل ما عليه أن يقوم به هو أن ينظر ويرى مدى القرب الذي يتواجد به مليكهم منهم. إن ذلك القرب هو باختصار قرب

الشيخ عازب آل مسبل

الشيخ عازب آل مسبل: يخطئ من يظن أن هذا الشعب العريق سيستمع لترهات المرجفين

من القلوب والأرواح والإحساس الصادق بكل فرد من أفراد شعبه وباحتياجاتهم. وسيرى كل من يود أن يرى ببصيرته وببصره أن هذا الملك لا يمر يوم أو ساعة من نهار إلا وشعبه شغله الشاغل وكأنه يسابق الزمن كي لا يسبقه من دون تحقيق ما وعد وعاهد به شعبه بأن لا يرضى لهم دون ذرا المجد موقعاً لهم في كل أمور حياتهم.

ويعود ملك القلوب بعد أن من الله عليه بالشفاء من رحلته العلاجية وما أن تطأ قدمه أرض البلاد ويحط رحاله إلا ويأبى أن يرتاح من عناء رحلته ويصدر من القرارات ما كان متلهفاً لإصداره حيث إنها ليست قراراً أو عدة قرارات بل حزمة من القرارات شملت جميع شرائح المواطنين بلا استثناء وحاكت جميع همومهم واحتياجاتهم ومتطلباتهم.

ويصف الدكتور محمد الجفري: حزمة القرارات التي صدرت في مرحلتها الأولى بأنها لم تكن وليدة يوم وصوله حفظه الله، فالمتابع لما يقوم به خادم الحرمين الشريفين منذ أن أجرى حفظه الله العملية الجراحية والتي تكللت ولله الحمد بالنجاح يرى متابعته وقراراته تتوالى وخاصة ما وجه به حفظه الله من سرعة الاهتمام بتداعيات الأمطار الأخيرة على مدينة جدة والقرارات التي صدرت لذلك لرفع الضرر عن المتضررين والعمل على القيام بصورة عاجلة بتفعيل وتنفيذ حلول دائمة وبميزانيات لا محدودة متخطية جميع الأنظمة الإدارية والمالية بصورة استثنائية لتسريع تنفيذ المشاريع اللازمة لكي لا تتكرر تلك الأضرار والآلام التي لحقت بأبنائه والتي جعلته يتألم أشد الألم والذي شعر أبناء شعبه بأن مليكهم يشعر بهم وبآلامهم من خلال تلك القرارات الصارمة والتوجيهات العاجلة والمحددة على الرغم من بعد المسافة بينه وبينهم إلا أن روحه وقلبه بينهم.

ولذا نقول لن يحتاج أي إنسان أن يسأل مرة أخرى لماذا هذا الشعب يحب مليكه ويشعر بأن روحه قد عادت إليه بعودة مليكه وقد رأوه يقف ويمشي ويتكلم ويحييهم ويبتسم لهم فرحاً بلقائهم ويقول لهم كم تمنيت أن أصافحكم فرداً فرداً على حبكم ووفائكم ودعائكم.

ويلفت الدكتور الجفري الضوء في قراءة متأنية لحزمة القرارات في المرحلة الأولى قائلاً: عند التأمل المهني في حزمة القرارات التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين فنرى بأنها بلغت في مجموعها ١٥٠ مليار ريال تعادل نسبة زيادة ٢٦٪ عن مخصصات الميزانية ونرى بأنها قرارات مدروسة وليست قرارات لحظية بل قرارات لها أبعاد تنموية كبيرة محددة ومتابعة ومكملة لما تم تخصيصه في ميزانية عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ والتي بلغت ٥٨٠مليار ريال والتي تعتبر أكبر ميزانية في تأريخ المملكة العربية السعودية. لقد بلغت فيها اعتمادات النمو والتطوير من مشاريع حيوية وبنى تحتية وخدمات ومرافق مبلغ ٢٥٦مليار ريال وهو ما يعادل ٤٤٪ من مخصصات الميزانية والذي وجه لتطوير وتنويع القاعدة الاقتصادية لكي يتمكن الاقتصاد من الانطلاق نحو زيادة طاقته الاستيعابية، وبالتالي توفير فرص وظيفية كبيرة للمواطنين. وعلى الرغم من أن هذه المبالغ

أ. شبيلي القرني

أ. شبيلي القرني: الوعي الكامل والوفاء المتبادل شواهد ماثلة

الكبيرة التي رصدت لذلك تهدف لتمكين الاقتصاد من توفير فرص وظيفية كبيرة مستقبلية للمواطنين إلا أن الواقع الحاضر يبين أن هناك حاجة ماسة وسريعة لإيجاد وظائف للشباب في الوقت الحاضر حيث إن نسبة البطالة القائمة حسب الإحصاءات الرسمية هي ١٠٪ وهناك حوالي ٤٨٠ ألف سعودي عاطل عن العمل. كما أن هناك فقط ٧٧٥ ألف سعودي يعملون في القطاع الخاص في مقابل ستة ملايين وافد يعملون في القطاع الخاص. ولذا فإن ولي الأمر يحفظه الله يعلم بأنه حتى يتمكن الاقتصاد من التنوع والتوسع والتمكن من توفير الفرص الوظيفية الملائمة وحتى تستطيع وزارة العمل الانتهاء من الدراسة العاجلة التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين لدراسة مشكلة البطالة والسعودة في خلال أربعة أشهر لابد من مواجهة الوضع القائم، ولذا فإن من أهداف الخطة الخمسية التاسعة في هدفها الثالث عشر «تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي واستحداث الأطر لرعايته وتنظيمه» وهو القطاع الذي يستهدف تمكين الشباب من القيام بمبادرات فردية بإنشاء مشاريعهم الخاصة بهم من خدمات وصناعات خفيفة وتجارة تجزئة، ولعلمه يحفظه الله بأن هذا القطاع هو القطاع الفاعل على مستوى العالم من إمكانياته الكبيرة غير المحدودة لتوفير فرص وظيفية للشباب كونهم يقومون هم بإيجاد الفرص الملائمة لأنفسهم من خلال قيامهم بإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة خاصة بهم ولا يتوجهون نحو البحث عن وظائف بل يكونون رافداً من روافد توفير الوظائف، فقد جاء أمره

حفظه الله عندما ذكر» بأن أمانتنا معكم أيها الشعب الكريم تستدعي منا إيجاد حلول عاجلة لمسألة البطالة ونحوها والتي نوليها جل اهتمامنا، ولا يكون ذلك إلا بدعم البنك السعودي للتسليف والادخار لتمكينه من تلبية طلبات القروض الاجتماعية، وتمويل ورعاية المنشآت الصغيرة والناشئة، وأصحاب الحرف والمهن من المواطنين ليزاولوا أعمالهم بأنفسهم ولحسابهم، وتوفيراً لفرص العمل لهم»، وتابع القرار الملكي الكريم برفع رأس مال البنك بزيادة عشرين مليار ريال ليصبح إجمالي رأس ماله ٣٠ مليار ريال مع إعفاء المتوفين من سداد القروض.

وأضاف الدكتور الجفري: كما أن خادم الحرمين حفظه الله من خلال الموافقة على أهداف الخطة الخمسية التاسعة قد حفز مجلس الشورى للعمل على القيام بالدراسات والتوصية بالأنظمة اللازمة لتفعيل أهداف الخطة، ومن ضمنها الهدف الثالث عشر الخاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا ما هو قائم فعلياً، حيث تمت موافقة مجلس الشورى على ملاءمة» دراسة مشروع نظام الهيئة العامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة»،الذي قدم للمجلس من قبل عدد من أعضاء المجلس حسب المادة الثالثة والعشرين لنظامه، لتكون الجهة المحفزة والمنظمة والمفعلة لهذا القطاع الذي فعله خادم الحرمين الشريفين في هذا القرار بصورة عاجلة من خلال هذا الدعم المالي الكبير له. وبهذا نرى بأن الملك يحفظه الله في حين انه خصص ما يقارب من ٤٤٪ من الميزانية لتسريع عملية التنمية وتنويع القاعدة الاقتصادية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد إلا أن اهتمامه منصب على الاحتياج الآني للشباب والمواطنين الباحثين عن فرص عمل وليس أحب من أن يجد المواطن القرض الميسر من دون أي فوائد لكي يتمكن من أن ينشيء عمله الخاص به وبأسرته. هذا نموذج من النماذج التي تبين أن القرارات الملكية الكريمة هي قرارات متتابعة ومكملة لمنظومة الإصلاح لاقتصادي والاجتماعي التي لم يمر يوم من دون أن يطالعنا حفظه الله بقرار أو أمر ملكي كريم يصب في مصلحة الوطن وجميع المواطنين، فحمداً لله على سلامته وحفظه من كل سوء.

أما الأستاذ شبيلي بن مجدوع القرني، عضو مجلس الشورى فرأى أن ما شهدته المملكة خلال الأيام الماضية يعكس الوعي الكامل والوفاء المتبادل بين عناصر الأمة قائلاً: حقاً إن بلادنا قيادة وشعباً ونظام حكم تختلف كل الاختلاف عن البلدان والقيادات والأنظمة المماثلة – والشواهد ماثلة– فما هو موجود وما تحقق وما هو

د. صالح البقمي

د. صالح البقمي: رد الله كيد الحاقدين الداعين للفتنة

في طريقه للتحقق وفق الأولويات المدروسة، كل ذلك لا يماثله شيئ يذكر في كل البلدان، وعندما يعي هذا شعب المملكة ويُجمع على العض عليه بالنواجذ فإنما ذلك للوعي الكامل والعقول الواعية والوفاء المتبادل والإرث الثمين الذي يُخلّفهُ الآباء والأجداد للأبناء والأحفاد، كخيار مُفضّل ومصير مُوّحدٌ، فلقد أثبت شعب المملكة للقاصي والداني عندما قالوا ويقولون دائماً وأبداً– لا ثم لا – لكل عمل دخيل. اكتفاء وتأكيداً على سلامة النهج والمنهج وتفرد دستور هذه البلاد بالصلاح للتطبيق في كل زمان ومكان، ومن شواهد ذلك أيضاً أن معاناة الشعوب التي خرجت على ولاتها في هذه الأيام لم تكن

د. صالح الزهراني

د. صالح الزهراني: وعي الشعب ووفاؤه فوت على الأعداء تحقيق أهدافهم

موجودة لدى مواطني هذا الشعب ولو كانت هناك من معاناة من ذلك القبيل لكان منهم ما كان من غيرهم ولكن الذي تم – بحمد الله – هو العكس فلقد كان ذلك مصدر إجماع متواتر من الشعب والقيادة على الوحدة وتضافر الجهود على حماية هذا المستوى المشرّف وحماية الانتماء الوطني الفريد.

ويضيف شبيلي القرني: شهد الشرق والغرب بأن خيبة أمل البغاة والأعداء المتمثلة في الإحباط الشديد لدعاة الفتنة عندما رفض المواطنون ما تبناه بعض الشواذ لأهداف خاصة فقالوا – لا ثم لا – فما حصل لغيرنا من الشعوب لم يحصل لنا وما حصل من الشعوب لا يمكن وأن يحصل منا فنحن أمة تختلف وقياداتنا تختلف ودستورنا مختلف، ولأننا هنا ممثلون لكافة أبناء هذه البلاد – مناطق ومحافظات – فها هي قبة المجلس تعج بالفخر والاعتزاز بالقيادة والشعب والمؤسسات وتشكر تضافر الجهود وسلامة المنهج وتؤكد على استمرارية العمل الدؤوب للرقي للأفضل والمزيد من الخير والنماء بلا هوادة وبلا حدود وعدم القناعة بما دون النجوم في كل المستويات لتبقى بلادنا وشعبها قمة في الدين والأخلاق والمعاملات، فعلى بركة الله تستمر المسيرة ونؤكد للقيادة والشعب بأننا من تحت هذه القبة ونحن الممثلون للمواطنين في كل مكان بأن نكون الحفيون بكل ما يخدم الجميع ويحقق آمالهم بشكل حضاري وديمقراطي، بالأفعال لا بالأقوال. خاصة وأن قيادتنا ترحب دائماً بكل رأي يصب في مصلحة الوطن.

من جهته قال عضو مجلس الشورى: الدكتور صالح الزهراني أتوجه لمقام خادم الحرمين الشريفين بأغلى التهاني بمناسبة عودة مقامه الكريم من رحلته العلاجية بعد أن من الله عليه بالصحة والعافية، فلقد عاد قائدنا ورمز وحدتنا ليواصل صناعة التاريخ من خلال قيادة مسيرة البناء العملاقة التي لا يشهد لها مثيل في تاريخ الأمم. كما عاد قائدنا ليواصل كتابة فصول تاريخ نهضتنا العظيمة التي جعلت من بلادنا ورشة عمل كبرى. لقد عاد خادم الحرمين الشريفين إلى الوطن في وقت كثرت فيه الشائعات والأقاويل المحرضة على أعمال الشغب والفوضى إلى درجة الاستخفاف بذكاء الشعب السعودي النبيل ومدى حرصه على أمن وطنه واستقراره وعلى المحافظة على مكتسباته ومنجزاته وانتظام مسيرة البناء فيه، غير أن وعي شعبنا ووفائه لقيادته قد فوت على الأعداء تحقيق أهدافهم، فهنيئاً لهذا الشعب النبيل الذي أبى إلا أن يكون حريصاً على أمن وطنه، وفياً لقيادته.

مجلس الشورى والإعلام البرلماني

• د. هلال محمد العسكر
عميد الكلية التقنية بالرياض

العلاقة بين وسائل الإعلام ومجالس الشورى (المجالس البرلمانية)، نعرف جميعاً أنها علاقة معقدة ومثيرة، تكون أحياناً صافية وحميمية، وأحياناً متشنجة ومتفجرة، وإن كانت لا تصل حد القطيعة والمقاطعة بينهما، ولو بحثنا في الأسباب لوجدناها – غالباً- تعود إما لغياب المعلومة الصحيحة أو لغياب الثقة بين الطرفين.

ولذلك جاءت مبادرة مجلس الشورى المتمثلة في عقد دورة تدريبية (ورشة عمل) في «الإعلام البرلماني» موجهة للصحفيين والمذيعين والمحررين والمراسلين وغيرهم من رواد الإعلام، بهدف تضييق الفجوة أمام سوء أي فهم لدور ونشاط المجلس أو قصور أي معلومة لدى الإعلاميين، وكذلك لتعزيز العلاقة وتوسيع دائرة الشراكة التي تعود على المجلس والإعلام والمجتمع بالفائدة، وهي بحق خطوة تبرهن على رغبة المجلس بالانفتاح على المجتمع، وتستحق الإشادة والتقدير، ونعتقد أنها جاءت في وقتها المناسب.

ولكي يتحقق للمجلس المزيد من الإنجازات في مجال الإعلام البرلماني، نعرض فيما يلي (من باب المشاركة والتضامن) بعض الأفكار التي يمكن استثمارها لتحقيق ذلك:

- إنشاء إدارة للإعلام البرلماني يتبع لها مركز إعلامي مزود بكافة التجهيزات التي يحتاجها الإعلاميون.
- عقد اللقاءات المكثفة بين أعضاء المجلس والإعلاميين.
- استقبال مندوبي المحطات الإذاعية والتلفزيونية والمندوبين الزائرين المعتمدين بالمجلس.
- تنظيم اجتماعات عمل مع الصحفيين على موائد المناسبات في المجلس.
- توزيع بيانات صحافية على وكالات الأنباء ووسائل الإعلام المختلفة.
- امتلاك تجهيزات سمع بصرية تقوم بالتسجيل والتصوير وتزويد محطات التلفزة بالأفلام.
- توفير المقتطفات الصحفية المنشورة عن المجلس وأعضائه وإعادة بثها على الشبكة الداخلية للمجلس.
- إنشاء وسائل إعلامية مرئية (شبكة تلفزيونية) ومسموعة (إذاعة محلية) ومقروءة (صحفية يومية ومجلة دورية) خاصة بالمجلس بهدف تطوير الإعلام البرلماني وتعزيز احترام المواطن وتثقيفه وتوعيته بأهمية دور المجلس في الحياة العامة.

كما نأمل من المجلس أن يخطو خطوة أخرى نحو توسيع دائرة الشراكة والمشاركة مع المجتمع المدني وكافة مؤسساته بصفتها بيوت خبرة وتخصص يمكن الإفادة منها في القضايا التي تهم المجلس، حيث لا يزال هذا الجانب دون المستوى المأمول.

ختاماً، نؤكد على أن ما حققه مجلس الشورى حتى اليوم (في المجال الاستشاري) محل شكر وتقدير من الجميع، ونشهد أن مسيرة المجلس تتحسن بشكل ملحوظ عاماً بعد عام، والطريق أمامه لا يزال طويلاً وأن الآمال بعد الله معقودة عليه في تناول كافة القضايا التي تهم أفراد المجتمع وخاصة في هذه المرحلة التي تشهد فيها البلاد انفتاحاً وتطوراً نوعياً في عهد خادم الحرمين الشريفين.

المشاركون في مؤتمر الاتحاد البرلماني بالدوحة:

الأولوية للأمن الجماعي العربي ف

أكد رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن مشاركة المملكة العربية السعودي ممثلة في مجلس الشورى في المؤتمر السابع عشر للاتحاد البرلماني العربي في العاصمة القطرية الدوحة، جاء ضمن توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله- لمجلس الشورى ومؤسسات الدولة بأن تكون المملكة في الصفوف الأمامية في دعم المسيرة العربية والإسلامية وأهمية تذليل كافة العقبات التي تقف عائقاً نحو تعزيز العمل العربي المشترك في مختلف المحافل وخاصة المحافل البرلمانية التي تعد بوابة مهمة للشعوب العربية لتعزيز مواقفها إزاء مختلف القضايا التي تواجهها.

وأوضح معاليه في تصريح صحفي أن الظروف التي مرت بها بعض الدول العربية ربما تمنح المؤتمر أهمية خاصة، مع الأمل في إيجاد صيغة برلمانية جديدة تضمن مستقبلاً أفضل للشعوب العربية في ظل ما يحيط بها من تحديات تفرضها طبيعة هذه المرحلة.

وقال معاليه: "إننا نهدف جميعاً لتحقيق التعاون والعمل يداً واحدة لكل ما فيه خير امتنا العربية والإسلامية "، منوهاً بالنجاحات التي حققتها بعض الدول العربية في مجال مكافحة الإرهاب.

وكان المؤتمر السابع عشر للاتحاد البرلماني العربي قد عقد أعماله في العاصمة القطرية الدوحة تحت رعاية صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر بحضور رؤساء الاتحادات العربية وعدد من أصحاب المعالي الوزراء والمسئولين بالدولة وممثلي عدد من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية.

وأبرز رئيس المجلس في كلمته ضمن أعمال المؤتمر السابع عشر للاتحاد البرلماني العربي حرص المملكة العربية السعودية على استقرار جمهورية مصر العربية وسلامة وأمن شعبها، مؤكداً أن مكتسبات ومقدرات مصر جزء لا يتجزأ من مكتسبات ومقدرات الأمتين العربية والإسلامية لتواصل دورها الريادي في جميع المحافل العربية والإسلامية والدولية.

وقال: "إن ما يشهده عالمنا من تحولات وتحديات في سائر الميادين تقتضي الحاجة معه إلى مزيد من العمل على التطوير الشامل في جميع الميادين بما يحقق متطلبات التنمية الشاملة المستديمة في أوطاننا العربية، كما تقتضي دقة المرحلة إيلاء التضامن العربي العناية التي يستحقها في بعده الشمولي النبيل، لتقوية التماسك بين البلدان العربية، وتعزيز التكافل والتعاون فيما بينها، لتطوير ذواتها، ومزيد دعم لكيانها، مع الأخذ بأسباب التقدم".

وأضاف: "أن أمتنا في أشد الحاجة اليوم إلى أن توحد صفوفها وجهودها، وتحسن استغلال مواردها الطبيعية والبشرية الهائلة، وهي متمسكة بأصولها وخصوصياتها، عازمة بإيمان واقتدار على استثمارها الاستثمار الأمثل، بما يعود على شعوبها بالرفاهية والحياة الكريمة، لتصل ثمراتها العالم أجمع".

واستطرد معاليه قائلا: "إن مفهوم الديمقراطية الذي يشكل أحد محاور نقاشاتنا في هذا المؤتمر يتطلب منا الخروج برؤى يتفق عليها الجميع، تراعي التنوع الثقافي والحضاري، وتترجم مبادئ العدل والحرية والمساواة، والحفاظ على الكرامة وحقوق الإنسان، حتى نتجنب كثيراً من المآسي الإنسانية المريرة والمؤلمة، التي تؤرق ضمير المجتمع الدولي".

وبين معاليه أنه في كل مرة ينعقد فيه هذا المؤتمر ينتاب الجميع شعور بالأمل الممزوج بالترقب إزاء ما يمكن أن يسفر عنه اجتماع على هذا المستوى الرفيع، من مواقف وقرارات تضعنا في الطريق المؤدي إلى حل قضايانا ومشكلاتنا، خاصة المزمن منها مثل القضية الفلسطينية التي كانت وما زالت محور اللقاءات والمؤتمرات على امتداد العقود المنصرمة.

وقال: "ما يحز في النفس أن قضية العرب الأولى وما صاحبها من مضاعفات وتعقيدات، ما زالت تراوح مكانها من حيث استمرار الظلم والتنكيل الواقع على أبناء الشعب الفلسطيني، وحرمانه من ممارسة أقل حقوقه الإنسانية والسياسية، بما في ذلك حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة القابلة للحياة، التي يتوفر فيها العيش الكريم لشعب طالت معاناته واستعصت قضيته العادلة على كل الحلول والمبادرات المطروحة".

وقال معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ: "إن مستقبل فلسطين، ومصير القدس الشريف، ووضعية الإرث التاريخي في الأراضي المحتلة، يظل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بحال الأشقاء الفلسطينيين قيادة وفصائل، ومدى بلوغهم الحد الأدنى من التوافق فيما بينهم، الأمر الذي يجعل من التضامن العربي، ووحدة الصف الفلسطيني، ضرورة قصوى، ومطلب أساس، لا يمكن التقليل من شأنه وإن التشرذم والفرقة والتباعد في المواقف السياسية بين الفصائل الفلسطينية هو الذي أوصل الكيان الفلسطيني إلى الواقع المؤلم الذي نشاهده اليوم".

ورأى معاليه إن معالجة القضية الفلسطينية تتركز في وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة القرار وعدم وجود ثغرات يدخل منها من يسيء إلى الشعب وقضيته.

وتطرق معالي رئيس مجلس الشورى إلى مخاطر الانحراف الفكري، والتعصب المذهبي وتسييسهما؛ مؤكداً أن ذلك يحتاج عملاً مشتركاً ومنسقاً لمكافحة إفرازات هذه التوجهات وتأثيراتها الخطيرة على الواقع، يقول الحق تبارك وتعالى ((وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ)).

وقال معاليه: "الخلاف كفيل بتحويل الاتفاق إلى فشل، والقوة إلى ضعف، والوحدة إلى أشلاء، لقد عاشت مرارتها أمم سبقت فكان عاقبة أمرها خسراً، ويشهد واقعنا الحاضر في عدد من المواقع في العالم تمكن العدو من الأشقاء حتى صار الخلاف بينهم أعظم من خطر عدوهم، يتأكد فيها أن الخلاف شر محض لا خير فيه، ويبين بجلاء من المستفيد والخاسر".

وأضاف: "أن أعداء الأمة يحدقون بها ويتربصون بها

ـــــي جميع التحركات

الدوائر، ويسعون في إذكاء نيران الخلافات، جاعلين من تنوع الفكر أو المذهب وقوداً لنشر الخلاف وبث الفرقة، ثم الإمساك بخيوط المصالح يمدون يداً داعمة لهؤلاء والأخرى إلى أولئك، فيقرروا بعدها مصير الأشقاء".

ولفت رئيس مجلس الشورى في ختام كلمة إلى أهمية العمل على تحقيق الأهداف والمبادئ النبيلة التي من أجلها تم إنشاء هذا الاتحاد، وفي مقدمتها استصدار التشريعات التي تضمن حفظ الحقوق، وتأمين العدالة، والابتعاد عن الازدواجية، الذي من شأنه أن يعزز تفاؤلنا وأملنا في أن نوفق إلى مزيد فعل وإنجاز لما يحقق الأمن لبلداننا، ويحافظ على وحدتنا وأن نكرس العمل البرلماني العربي المشترك في أفضل صيغه، مؤكد ثقته في أن هذا الاجتماع سيوفر فرصة ثمينة لتناول ودراسة العديد من القضايا والمسائل بروح من التعاون والتفاؤل.

هذا وقد شارك عضو مجلس الشورى عضو الاتحاد البرلماني العربي الأستاذ عبدالله بن محمد الناصر في اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي والتي ناقشت عددا من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها شملت تنفيذ قرارات الدورة السابعة للجنة التنفيذية والتحضير للمؤتمر السابع عشر للاتحاد البرلماني العربي، ومجلة الاتحاد نصف السنوية ومؤتمر تونس حول "المرأة العربية في البرلمان" ومشروع ميزانية الاتحاد لعام ٢٠١١م.

كما شارك عضو مجلس الشورى الأستاذ عبدالرحمن بن ناصر العطوي في اجتماعات لجنة الشؤون المالية والاقتصادية حيث تم مناقشة عدد من الموضوعات المعروضة أمام اللجنة.

والتقى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمعالي رئيس مجلس النواب الأردني فيصل الفايز وذلك على هامش أعمال المؤتمر السابع عشر للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في العاصمة القطرية الدوحة.

وتركز الحديث خلال اللقاء على العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها، والتعاون البرلماني بين مجلس الشورى ومجلس النواب الأردني، والموضوعات المدرجة على جدول أعمال المؤتمر.

وأكد المؤتمر في بيانه الختامي أهمية تحقيق التضامن العربي ورص الصفوف لمواجهة التحديات التي تواجه

الأمة وتجاوز الصعاب التي تعترض نهضتها وتطورها.

وفيما يتعلق بالأوضاع العربية الراهنة أعرب رؤساء البرلمانات والمجالس التشريعية العربية عن قناعتهم الراسخة بأن التضامن العربي يشكل القاعدة الأساسية التي لا غنى عنها لتعزيز قدرات الدول العربية، والأداة الفعالة لتوحيد طاقات الأمة العربية، وتوفير مقومات التنمية الشاملة، وتطوير الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز المكانة الدولية لجميع الدول العربية.

كما أعربوا عن قناعتهم أيضاً بالترابط الوثيق بين مستقبل الأمن الوطني لكل دولة عربية ومستقبل الأمن العربي، وشدد على ضرورة إعطاء الأولوية للأمن الجماعي العربي في جميع النشاطات والتحركات التي يقوم بها القادة العرب والحكومات والمنظمات العربية على جميع المستويات وعلى الأصعدة.

وأكد المؤتمر في بيانه ضرورة تحييد العلاقات العربية عن الخلافات السياسية بين الدول الشقيقة، وتكثيف الزيارات واللقاءات البرلمانية العربية بغض النظر عن الخلافات السياسية مما يساعد على تخفيف الاحتقان السياسي وكسر حدة الخلافات العربية.

وحث البيان على مواصلة مسيرة التحديث والتطوير في الوطن العربي بما يكفل تعزيز الممارسة الديمقراطية، وتوسيع المشاركة السياسية، وترسيخ قيم المواطنة والثقافة الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان وإفساح المجال للمجتمع المدني ليمارس دوره في عملية بناء المجتمع، وتمكين المرأة من القيام بدور بارز في مجالات الحياة العامة كافة.

وناشد المؤتمر القمة العربية القادمة التي ستعقد في بغداد دراسة الأحداث التي تمر بها المنطقة العربية ووضع إستراتيجية مرنة لضمان الاستقرار الداخلي في البلدان العربية انطلاقاً من مبادئ التضامن العربي والتعاون الشامل بين البلدان الشقيقة.

ودعا المؤتمر في بيانه إلى إنشاء لجنة من رؤساء البرلمانات والمجالس التشريعية العربية برئاسة رئيس الاتحاد البرلماني العربي، تكلف باتخاذ المبادرات فيما يتعلق بتعزيز الثقة في العلاقات العربية- العربية وتسوية القضايا العربية الخلافية.

ولدى مناقشته القضية الفلسطينية، أعاد المؤتمر إلى الأذهان جميع القرارات الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد ومجالسه السابقة حول القضية الفلسطينية، وأكد أنها القضية المركزية للأمة العربية، وأنه لا سلام ولا استقرار في منطقة الشرق الأوسط بدون حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية ينهي الاحتلال الإسرائيلي ويحفظ للشعب الفلسطيني حقه في العودة وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس على جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلت منذ يونيو ١٩٦٧.

وجدد المؤتمر رفضه وإدانته لكل ما قامت وتقوم به إسرائيل من محاولة لفرض الأمر الواقع على المناطق الفلسطينية عامة والقدس خاصة بتغيير وضعها الديمغرافي عن طريق الاستمرار في الاستيطان وبناء

جدار الفصل العنصري وتهجير السكان وهدم منازلهم ومصادرة أراضيهم وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعزل القدس عن محيطها العربي، وإجراء حفريات أسفل الحرم القدسي الشريف وفي محيطه بهدف خلخلة أساساته تمهيداً لانهياره وإقامة ما يسمى بهيكل سليمان على أنقاضه.

ودعا المؤتمر الحكومات العربية كافة إلى الوفاء بالتزاماتها لدعم صمود القدس وأهلها، وفقاً لقرار القمة العربية في سرت في (مارس) ٢٠١٠.

ولفت البيان النظر بشكل خاص إلى ما قامت به إسرائيل من هدم لفندق شبرد في القدس بما يمثله من رمزية فلسطينية كونه كان مقراً للشيخ الحاج أمين الحسيني – رحمه الله – مفتي فلسطين السابق يلتقي فيه مع رجالات فلسطين ومجاهديها.

ودعا في هذا الصدد إلى عقد جلسة خاصة للاتحاد لمناقشة موضوع القدس وما تتعرض له من مخاطر، ومحاولات إسرائيلية آثمة لتهويدها وطمس هويتها العربية الإسلامية.

وثمن المؤتمر عالياً تنامي التوجه الدولي للاعتراف بدولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، والمتمثل بقيام عشر دول بذلك إضافة إلى أكثر من مائة دولة سبق أن اعترفت بدولة فلسطين منذ عام ١٩٨٨ وعبر عن أمله أن تتتابع الاعترافات لما لذلك من تأثير حاسم على مجريات الصراع في منطقتنا وإرجاع القضية الفلسطينية إلى حضنها الدولي.

ودعا جميع برلمانات العالم إلى الضغط على حكوماتها للاعتراف، أو تأكيد الاعتراف، بدولة فلسطين على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ ودعم توجهها بالذهاب إلى الأمم المتحدة للاعتراف بها عضواً كامل العضوية في المنظمة الدولية.

وشدد البيان الختامي الصادر عن المؤتمر السابع عشر للاتحاد البرلماني العربي على ضرورة تضافر الجهد العربي الرسمي والشعبي في دعم طرح قضية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة على مجلس الأمن الدولي لإنجاح استصدار قرار يؤكد إدانة مجلس الأمن للاستيطان الإسرائيلي.

كما أدان التوجهات والممارسات الإسرائيلية لإعلان يهودية الدولة، لما لهذا الإجراء من خرق فاضح لجميع قرارات الشرعية الدولية وتهديد حقوق الشعب الفلسطيني معربا عن قلقه البالغ للانقسام الذي تعيشه الساحة الفلسطينية.

ودعا جميع فصائل العمل الفلسطيني وقواه الفاعلة إلى الارتقاء إلى مستوى الأحداث، والتوجه الصادق إلى إعادة اللحمة بين صفوفها كطريق وحيد لمواجهة التطرف والتعنت الإسرائيلي.

رئيس المجلس مع رئيس مجلس الشعب السوري

وحول الإرهاب أكد المؤتمر مواقف الاتحاد البرلماني العربي بشأن هذه الظاهرة الواردة في قرارات مجالسه ومؤتمراته السابقة وشدد في هذا الصدد على ضرورة التمييز بين الإرهاب وحق الشعوب في المقاومة من أجل تحرير أراضيها من الاحتلال واستعادة حقوقها المشروعة وفقاً للمواثيق والقرارات الدولية، مجدداً دعمه وتأييده لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة.

وأدان الإرهاب بجميع أشكاله وصوره وممارساته، داعياً إلى تضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لوضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة، وضرورة تجفيف منابع تمويله وتجريم دفع الفدية للتنظيمات الإرهابية. واستنكر المؤتمر الربط المتعمد بين الإرهاب والإسلام، دين التسامح والسلم، وأكد أن الإرهاب لا دين له.

وطالب المؤتمر بخلو منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، مؤكدا المؤتمر على جميع القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الدولي ومؤتمرات الحوار البرلماني العربي - الأوروبي، والعربي - الإفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة بتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وأدان في هذا الخصوص عدم انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ووجه البيان الختامي للمؤتمر السابع عشر للاتحاد البرلماني العربي التحية للشعب التونسي وتمنى له أن يتمكن من النهوض بمسؤوليات بناء دولة القانون المرتكزة على توسيع المشاركة وتعميق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والنهوض الاقتصادي. كما أعلن عن تضامنه الكامل مع الشعب المصري في هذه الظروف الصعبة التي يجتازها، وأكد أن أصالة وعراقة الشعب المصري كفيلة بضمان تجاوزه لهذه المرحلة الحرجة واستعادة استقراره وأمنه ووضع الأسس الكفيلة بنهوضه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وأدان التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لمختلف الأقطار العربية ومحاولة توجيه النظام السياسي العربي داعياً إلى ترسيخ الحكم الرشيد في الوطن العربي واحترام مبادئ العدالة والمساواة والحريات العامة وإبداء الرأي بكل الوسائل المشروعة والقانونية.

وجدد المؤتمر إشادته بالتزام الحكومة السودانية وقبولها بنتائج استفتاء حق تقرير المصير بجنوب السودان لكونه وفاءً لعهد قطع باتفاق السلام الشامل وأحد أهم استحقاقاته مؤكداً دعمه لجهود السودان الساعية للعمل الجاد المشترك لإنفاذ ما تبقى من بنود في القضايا العالقة.

ورفض البيان الختامي للمؤتمر بشكل قاطع قرار المحكمة الجنائية الدولية بحق رئيس جمهورية السودان، واعتبره خرقاً فاضحاً للقانون الدولي، وانتهاكاً سافراً للسيادة الوطنية لجمهورية السودان ويمثل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، كما أدان سياسة المعايير المزدوجة التي تنتهجها بعض الدول والمؤسسات الدولية التي تتعمد استغلال القانون الدولي ومخالفته ضد بعض الدول وتغض الطرف عن دول أخرى تنتهك القانون الإنساني الدولي وترتكب أبشع الجرائم.

العقوبات البديلة

• زامل الركاض

لا شك أنه من علامات صلاحية الشريعة الإسلامية وخلودها أنها تركت بعض التفصيلات لولي الأمر ليقرر من التعزيرات ما يناسب العصر والبيئة، فالجرائم لن تحصر في وقائع محددة، لذا فإن مرونة العقوبة وتنوعها تتحدد تبعا لطبيعة وزمان ومكان الجريمة، والعقوبات البديلة ليست مصطلحاً جديداً، وإنما هي موجودة في الفقه الإسلامي ومعمول بها قديماً وحديثاً، ففي مذهب الحنابلة مثلاً يكلف المعسر بالعمل حتى يسدد ما في ذمته.

والمتأمل لأدلة الشريعة فيما يتعلق بباب العقوبات يقف جلياً على المقصد الشرعي من تشريع العقوبات وهو إصلاح النفس وتهذيبها، بمعنى أن هذه العقوبات ليست مقصودة لذاتها بل هي وسيلة شرعية لتحقيق الإصلاح والتهذيب مثل قوله تعالى (إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم) وكذلك نجد أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يحرص على تطبيق العقوبة على من اقترف بعض الذنوب إذا جاءه الجاني وهو تائبٌ، فلم يعد هناك حاجة للعقوبة بعد تحقق الإصلاح والتهذيب.

ونعتقد أنه بالرغم من وجود مؤيدين للتوسع في العقوبات البديلة إلا أن هناك من يقلل من فاعليتها أو يرى أنه قد يعتري بعض تطبيقاتها المعاصرة شيء من النقص والخلل، وهذا غير صحيح، فالعقوبات البديلة أحكام شرعية تهدف إلى تحقيق الردع العام وتهذيب وإصلاح الجاني وتحقيق النفع العام كعقوبة بديلة للسجن والجلد وتخفف من حجم إنفاق الدولة على السجون من توفير الإقامة والإعاشة والخدمات الصحية والاجتماعي والحراسات، وهو ما قد يشجع على المكوث في السجون نظراً لتوفر سبل الحياة السهلة دون جهد أو تعب، وسيقلل من تعطيل قدرات أيدٍ عاملة وعقول مفكرة كان من المفترض أن يكون لهم مساهمات في بناء وتنمية الوطن.

ونخلص إلى أن العقوبات التعزيرية ليس فيها ما هو أصلي وما هو بديل، فكل عقوبة تحقق الردع والنفع العام والخاص فهي مطلوبة، والعقوبات البديلة تتناسب مع كل الجرائم التعزيرية والفئات العمرية بخلاف عقوبة السجن والجلد التي لا تناسب الأحداث أو حديثي العهد بالإجرام في المخالفات البسيطة، وحيث إن الأصل في باب التعزير الاجتهاد لكونها عقوبات غير مُقدرة شرعا وتخضع لاجتهاد القاضي في تحقيق المصلحة فإن الحاجة تقوم إلى التوسع في تطبيق العقوبات البديلة ووضع الضوابط المنظمة للعمل بها في المحاكم لتحقيق الغرض من العقوبة بإصلاح وتهذيب الجاني وتغير نظرته لنفسه ويعزز لديه الإحساس بالقدرة على النفع العام بخدمة دينه ووطنه ومجتمعه.

وانطلاقا من موجبات العدالة والمسؤولية والمصلحة تتجه الأنظمة العدلية في الكثير من دول العالم إلى تطبيق العقوبات البديلة أو ما يعرف بعقوبة النفع العام لأسباب وطنية واقتصادية واجتماعية وإنسانية خاصة في الجرائم التي تقع لأول مرة أو من الفئات العمرية الصغيرة التي تعاني من مشكلات نتيجة ضعف التنشئة وسوء التكّيف الاجتماعي وقلة الوعي، من خلال فتح نافذة نحو المستقبل أمامهم للخروج من دائرة الضياع، وذلك بالتوسع في الأخذ ببدائل العقوبات البدنية والسالبة للحرية وإعطاء القضاء سلطات أوسع في تطبيق العقوبات البديلة لتحقيق النفع العام وإصلاح الفرد والمجتمع.

واعتقد أن العقوبات البديلة أصبحت وسيلة تأديبية حضارية بديلة لعقوبة السجن في الجرائم التعزيرية التي يجوز للقاضي أن يجتهد فيها نظرا لتغير طبيعة الجريمة والبيئة التي وقعت فيها، بخلاف جرائم الحدود التي لا مجال للاجتهاد فيها لأنها مقدرة شرعا، والعقوبة البديلة تعكس إيجابياً على سلوك الجاني وتشجع على الأعمال التطوعية والخيرية المتعلقة بالنفع العام وتؤهل الشباب الجانح والمتهور ضمن برامج متخصصة تسهم في رفع مستوى الوعي الوطني والثقافي وتمنع الاختلاط بين الجانحين من الشباب في المخالفات البسيطة مع فئات المجرمين حيث أثبتت التجارب أن البدء بعقوبة السجن يؤدي إلى كسر الحاجز النفسي عند الشاب.

والعقوبات البديلة كما أسلفنا تساهم في تقويم سلوك المحكوم عليه دون أن يوصم بالجريمة خاصة أن الكثير من معارف السجين وأصدقائه قد يقطعون صلتهم به نهائياً سوا خلال فترة سجنه أو بعد الإفراج عنه كنوع من الرفض، وتصل تلك المعاناة أقصى درجاتها في حالة تخلي الأسرة عن ابنتها السجينة أو ابنها الحدث وعدم الحضور لاستلامهم بعد انتهاء عقوبتهم، كما يمتد الرفض إلى المجتمع نتيجة عدم تقبله للمفرج عنه، لذا فإن تفعيل هذه العقوبات بحيث تأخذ الإطار الرسمي لإصلاح الشخص الجانح وردعه دون أن تؤثر على اسمه ومكانته في المجتمع سينعكس عليه بآثار إيجابية تبعده عن العودة إلى عالم الجريمة مرة أخرى.

ونخلص إلى أن تطبيق العقوبات البديلة في الجرائم التعزيرية سيؤدي إلى إبراز محاسن الشريعة والذب عن الدين وحفظ حقوق الإنسان وكرامته وتحقيق العدالة في المجتمع من الناحية السياسية، وتهذيب وإصلاح الجاني وحماية أسرته من الآثار السلبية للعقوبة التقليدية في المجتمع، وكذلك تأهيل الجاني وزيادة الناتج الوطني وتخفيف الأعباء عن الدولة فيما يتعلق بالسجون وتحقيق النفع العام من الناحية الاقتصادية، وبالجملة نعتقد أن تطبيق العقوبات البديلة يتطلب أن يكون القاضي مؤهلا للاجتهاد في تحديد العقوبة المشروعة والملائمة لتحقيق التهذيب والإصلاح والتأهيل للجاني وتضمن في الوقت نفسه توفر الردع والنفع العام.

محامٍ •

النائب الكويتي خالد سلطان بن عيسى في حوار مع الشورى Ash-shura

العدل والشفافية وحرية التعبير.. وسائلنا لاكتشاف وعلاج الأخطاء

• الكويت: عبد الحميد زقزوق

أكد النائب خالد سلطان بن عيسى عضو مجلس الأمة الكويتي أن المملكة العربية السعودية قامت بعمل جبار وأدت دوراً رئيساً في تحرير الكويت وزوال محنتها، ذلك الدور الذي لا يمكن أن ينساه الضمير الكويتي بأي حال من الأحوال.

ودعا ابن عيسى إلى مزيد من التعاون بين الكويت ودول الخليج في شتى المجالات، لا سيما أن بينها كثيراً من القواسم المشتركة، وأنها ترتبط بعرى وثيقة من الدين والثقافة واللغة، مشيراً إلى الدور الفاعل الذي تلعبه المجالس النيابية الخليجية بجانب حكوماتها سعياً إلى تحقيق الوحدة المنشودة.

وشدد ابن عيسى في حواره مع الشورى Ash-shura على ضرورة نشر العلم الشرعي الصحيح بين شعوب المنطقة، لأن هذا هو السبيل للتصدي للإرهاب.

وفيما يلي نص الحوار:

• تعيش الكويت هذه الأيام ذكرى اليوم الوطني ولاشك أنكم تستذكرون من صنعوا هذا الاستقلال وتستذكرون أيضا مع الذكرى العشرين للتحرير كل من وقف مع الكويت من الأشقاء والأصدقاء ونود أن نتوقف عند موقف المملكة العربية السعودية في ذلك؟

• اليوم الوطني مضى عليه الآن خمسون عاماً، ويوم التحرير مضى عليه عشرون عاماً، وهذا يعود بذاكرتنا إلى الوراء لنستذكر من وقف مؤازراً الكويت في محنتها، وقام بدور رئيسي في تحريرها وهي المملكة العربية السعودية التي فتحت أراضيها وأجواءها ومياهها وتحملت ميزانيتها الكثير لتحرير الكويت وهذا العمل في الذاكرة الكويتية وفي الضمير الكويتي ولا يمكن أن ينساه بأي حال من الأحوال وهو عمل جبار لا يأتيه إلا الكبار.

هدفنا الوحدة بين دول الخليج في شتى المجالات لأننا شعب واحد

• كيف تنظرون إلى دور مجلس الشورى السعودي في دعم التلاحم والتعاون بين البلدين الشقيقين؟

• كما أن لمجلس الأمة الكويتي دوراً في التقارب بين المملكة والكويت ودعم أواصر الأخوة والمحبة بين شعبينا، فكذلك لمجلس الشورى السعودي نفس الدور فالكويت والمملكة وبقية دول الخليج تعتبر شعبا واحداً، ثقافتهم واحدة ودينهم واحد وعاداتهم وتقاليدهم واحدة بل إن الغالبية العظمى من أبناء الكويت أصولهم ومنبعهم من المملكة العربية السعودية، وهذا يجعلنا ندعو إلى التوسع في الربط بين المملكة العربية السعودية وبين الكويت في شتى المجالات، وقد رأينا كيف أن دول الاتحاد الأوربي وهي مختلفة الأديان ومختلفة الثقافات واللغات وكثير من الأمور قد فتحت الحدود فيما بينها فسمحت بهجرة العمالة وأقامت سوقا اقتصادية واحدة

هي السوق الأوربية المشتركة ووحدت السياسات المالية والاقتصادية فيما بينها، ومثل هذا ينبغي أن يكون هدفا لنا في الكويت وفى المملكة وفي بقية دول الخليج العربية، ولا شك أن للمجالس النيابية في هذه الدول، النواب والوطني والأمة والشورى، دوراً فاعلاً ومساندا لحكومات هذه الدول لتوحيد ما يمكن توحيده من نظم وأطر وسياسات في دولنا بحيث يمكن أن تستفيد من إقامة سوق خليجية موحدة، وكذلك استفادة الدول من بعضها البعض من خلال التعاون الصحي وفي المجال الثقافي، وكذلك في مجال الدعوة إلى الله عز وجل، فالمملكة العربية السعودية تملك جيشا من العلماء المتميزين وتملك مؤسسات فاعلة في هذا المجال وهم يحملون دعوة التوحيد، ومعروف أن دول الخليج تأثر أغلبها بدعوة الإمام محمد بن الوهاب، وهذه الأرضية ذات العوامل المشتركة تفتح المجال لأن يكون هناك تعاون في حقل الدعوة إلى الله عز وجل سواء في داخل دولنا أو في الدول الخارجية.

• إلى أي مدى يمكن التنسيق فيما بين المملكة وبين الكويت في مواجهة أعمال الارهاب والتطرف وكذلك في التنسيق في مجالات العمل الخيري والفكر المستنير؟

• لسنا بحاجة إلى عمل مستنير في هذا الاتجاه لأننا نحمل نفس الدعوة وهي دعوة وسطية تحارب الغلو والتطرف، كما أنها تقاوم أي تهاون أو أي ابتعاد للدين وبالتالي هي وسط بين التفريط والإفراط، وهذه الدعوة هي مقومات العقيدة والثقافة الدينية والإسلامية التي بطبيعتها تحارب التطرف والإرهاب، وأما ما نراه من شذوذ بتصرفات أفراد في عمليات الإرهاب فهؤلاء مع الأسف غرر بهم ولم ينالوا من العلم والثقافة الإسلامية للأسف الشديد ما يحصنهم من التأثر بمثل هذا التطرف.

وأنا لا أشك في أن هناك أياد أجنبية تستهدف دولنا بتحريك بعض الشباب الذين ينقصهم الكثير من العلم والذين أضاعوا الطريق، والعلاج هنا لابد أن يكون بالمزيد من العلم الديني والثقافة الدينية في المجتمع وفى التعليم العام والتعليم العالي، وحتى المناهج التعليمية السعودية هي مناهج وسطية ولا شك أن الطريق إلى تحقيق ما نصبو إليه هو نشر العلم الشرعي بين شعوبنا.

• كيف ترون جهود المملكة في سبيل توسعة وتجديد وتحديث المنشآت في الحرمين الشريفين وغيرهما والتي تعين المسلمين على أداء الشعائر؟

النائب الكويتي يتحدث لـ الشورى

• إن الله عز وجل يعلم حيث يضع رسالته، فاختيار مكة المكرمة لهذه الرسالة الخالدة، رسالة خاتم الرسل نبينا محمد • صلى الله عليه وسلم•، اختارته حكمة الله عز وجل.

ولا شك أن ما نراه من تقدم سريع واستثمارات واسعة في المشاعر في مكة أو في الحرمين الشريفين أمر غير مسبوق في أي من الدول ولا يوجد له مثيل في العصر الحديث، ففي أي مكان لم نر اجتماع ٥ أو ٦ و

أيادٍ أجنبية تستهدف دولنا بدفع بعض الشباب إلى عمليات الإرهاب

المناهج التعليمية السعودية هي مناهج وسطية

٧ مليون نسمة في مكان بعينه وفى فترة قصيرة يؤدون المشاعر بانسياب رائع فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أننا أمام معجزة إلهية، ويكفي أن نعلم أن توسعة خادم الحرمين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في الحرم المكي هي أربعة أضعاف التوسعات السابقة، وهذه خطوات جبارة وهي بالإضافة إلى أنها خدمة للإسلام والمسلمين فإنها تشكل أيضا

مرضاة الله عز وجل وتحكيم تطبيق شرعه طريق الاستقرار والرفاه

قيمة اقتصادية كبيرة للمملكة العربية السعودية، بل هي أكبر من قيمة النفط والغاز وغيرهما، وسيظل هذا المكان عامراً بذكر الله إلى يوم القيامة.

• في ظل مضي الكويت الآن في خطة تنموية اقتصادية خمسية، إلى أي مدى تستطيع المملكة العربية السعودية الشقيقة الإسهام في تنفيذ هذه الخطة ودعم خطواتها ؟

• عندنا مثل في الكويت يقول "دهننا في مكبتنا" وبالتالي فأمر مفروغ منه أن تكون المملكة في عون الكويت في المضي قدما في خطتها التنموية خاصة وأن المملكة متجهة أيضا بخططها التنموية مستخدمة استثمارات سعودية واسعة خارج أراضي المملكة.

قبل أن ننهي حوارنا نود أن نسألكم عما حدث في تونس ومصر، وما هي الدروس المستفادة؟

• يجب أن نعلم أولاً أن المقادير بيد الله عز وجل، والاستقرار والرفاه يأتي من عند الله عز وجل، ولتحقيق ذلك لابد من العمل على مرضاة الله عز وجل وتحكيم تطبيق شرع الله والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والعدل وحرية إقامة الشعائر الدينية، وهذا الدرس الأول الذي نتعلمه من تجربة تونس فجميعنا يعرف كيف كان النظام السابق، وكان الشعب التونسي مظلوما في رزقه ومعيشته وفى حريته، وما حدث في تونس هو درس لنا في الواقع، ويجب على دولنا أن تتبع منظومة سياسات تعمل على كشف الخلل والأخطاء وعلاجها وتصحيح المسار، وهذا يقتضى ثلاثة أشياء، حرية التعبير والشفافية والعدل في مؤسسات ووزارات الدولة، لو تحققت هذه الشروط لأصبحت أنظمتنا تتمتع بقدرة على كشف العيوب ومعالجتها أولا بأول تلقائيا، وبذلك تتجنب أنظمتنا ما حدث في تونس ويكون ذلك مدعاة للاستقرار وحفظ كيانات الدول وأنظمتها.

الاتفاقيات الدولية: نبذة عامة

• ا . د . صدقة بن يحيى فاضل

الاتفاقية الدولية (International Agreement) هي عبارة عن: إقدام طرفين، أو أكثر، من أطراف العلاقات الدولية (دول، منظمات دولية، شركات متعددة الجنسيات، زعامات عالمية، منظمات سياسية ذات بعد دولي) على إبرام اتفاق بينهما، تترتب عليه التزامات معينة من الطرفين، أو الأطراف الموقعة، خلال فترة زمنية محددة. وغالباً ما تكون الاتفاقية عبارة عن: اتفاق «تعاون» في مجال أو مجالات تحددها الاتفاقية. وتعتبر الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المكون الرئيس لما يعرف بـ « القانون الدولي »، أو «الشرعية الدولية».

إن «القبول» الطوعي لأي اتفاق يعتبر شرطاً أساسياً لمشروعية الاتفاقية، وسريانها. ولكن «القبول الاضطراري» في حالات دولية معينة، لا ينفي أحياناً «مشروعية» الاتفاق، ولا يلغي ما يترتب عليه، سياسياً وقانونياً. فـ «الاتفاق» الذي يفرض على طرف دولي، من قبل آخر في حالات معينة، كالهزيمة في الحروب (المشروعة فقط) يعتبر أحياناً اتفاقاً دولياً يستوجب الالتزام به من أطرافه، والاعتراف به من قبل من يعنيه الأمر من أطراف العلاقات الدولية المعاصرة له.

XXX

ولغرض التحديد، يميل كثير من القانونيين والسياسيين لتقسيم «الاتفاقيات الدولية» إلى أنواع عدة. من ذلك التفريق بين «الاتفاقية» و«المعاهدة» و«مذكرة التفاهم»... الخ. والواقع، أن مصطلح «الاتفاقية الدولية» يجمع كل الاتفاقات الدولية تحت مظلته، بما فيها المعاهدات ومذكرات التفاهم. والبعض يقول: إن « المعاهدة » كثيراً ما تبرم للالتزام بشيء معين، أو التعهد بعدم الإتيان بفعل معين... وكثيراً ما تعقد بين أكثر من طرفين دوليين، وتسمى باسم المكان الذي أبرمت فيه، أو باسم موضوعها، أو التاريخ الذي أبرمت فيه.

و«اتفاقية التعاون العامة» هي عبارة عن: اتفاق بين أطراف دولية معينة للتعاون في كل المجالات الممكنة. وهي تمثل إطاراً عاماً للتعاون، وبحيث قد تنبثق عنها اتفاقيات (أو بروتوكولات) متفرعة... للتعاون في مجالات شتى محددة. وأهم محتوياتها غالباً ما تكون: ديباجة (توضح منطلقات التعاون، ومبرراته) وأهداف التعاون، ووسائل تحقيق هذه الأهداف، ومدة الاتفاقية ... الخ. وكثيراً ما تنص على إقامة « لجنة مشتركة » للإشراف على تنفيذ وتفعيل هذه الاتفاقية.

أما «مذكرة التفاهم» (Memorandum of Understanding) فهي أكثر أنواع الاتفاقيات انتشاراً. وهي عبارة عن : اتفاق بين طرفين دوليين، أو أكثر، للتعاون في جانب ما معين من جوانب الحياة، وفق مبادئ معينة يتفق عليها أطرافها. وغالباً ما تكون مختصرة (مكونة من ٥ – ١٥ مادة) وموقوتة بفترة محددة، قابلة للتجديد. وغالباً ما تنص موادها على: مبررات التعاون وأهدافه، آلية التشاور، التنسيق في المحافل الدولية المختلفة، أسلوب فض الخلافات (متى وجدت) مدة سريان الاتفاق...الخ. وأغلب برلمانات العالم تعتبر هذا النوع من الاتفاقات اتفاقيات تنفيذية لا يشترط أن يصادق البرلمان عليها، وأن كانت تعرض على البرلمان للإحاطة.

وهناك، في الواقع، عشرة مسميات دارجة لـ« الاتفاقية الدولية »، هي كما يلي: المعاهدة، الاتفاقية، اتفاقية التعاون العامة، مذكرة التفاهم، العهد، الميثاق، البروتوكول، التصريح، الإجراء المؤقت، المذكرات المتبادلة. ونوجز فيما يلي المعنى العام للستة الأخيرة، بعد أن وضحنا الأربع الأولى:

ا- العهد (Convention): اتفاقية غالباً ما تنفذ عبر مؤتمرات عامة لأطرافها.

ب- الميثاق (Charter) عبارة عن «دستور» عام، يتم في إطاره التعامل بين الأطراف المتعاقدة.

جـ- البروتوكول (Protocol) : عبارة عن اتفاق متفرع من اتفاق أكبر، أو أحد الآليات التي يتم بموجبها، وبموجب مثيلاتها، الالتزام باتفاق معين، أو بمبادئ معينة. وقد يتبع بعض الاتفاقيات عشرات البروتوكولات... كل في جزئية معينة من الالتزام العام.

د- التصريح (Declaration): بيان عام يحدد الخطوط العامة لاتفاق دولي بشأن موضوع محدد.

هـ- الإجراء المؤقت (Vivendi Modus): اتفاق مرحلي (مؤقت) ينظم أمراً

بصفة مؤقتة، ولحين التوصل لاتفاق نهائي، ودائم بشأنه.

و- المذكرات المتبادلة Exchange of Notes اتفاق يحتوي على ملاحظات معينة متبادلة بين أطرافه، يمكن الانطلاق منها، فيما بعد، لاتفاقية دائمة، أو تفاهم متبادل.

والاتفاقيات الدولية هي تقليد دولي ضارب في القدم. إذ وجدت الاتفاقيات الدولية منذ أن وجدت الدول. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في العام ١٩٤٥م، وصدور ميثاق الأمم المتحدة، أصبح هناك تأكيد من قبل « المجتمع الدولي» والقوى المتنفذة فيه، على مبدأ «شفافية» معظم العلاقات الدولية، وضرورة أن تتم هذه العلاقات – أو أغلبها- في العلن... ليعلم الآخرون بما يدور بين غيرهم من تعاون أو صراع. وذلك عبر إعلان الاتفاقات الدولية الهامة للملأ. ومع ذلك، ما زال قدر كبير من العلاقات الدولية يتم في السر، وما زالت التفاهمات غير المعلنة تشكل جانبا اكبر لهذه العلاقات.

وللعلنية، تشترط قوانين الأمم المتحدة إعلان الاتفاقيات الدولية المهمة، عبر «تسجيل» أي اتفاقية رئيسة في الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة. فحتى يعتد بأي اتفاقية (دولياً) لابد أن تكون مسجلة لدى هذه المنظمة الدولية الأكبر. و«التسجيل» هنا يعني: إيداع نسخة مصدقة من الاتفاقية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

وهناك اتفاقية دولية كبرى، تسمى «اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات»، الموقعة عام ١٩٦٩م. وهذه الاتفاقية تضع الأطر العامة للتفاوض على إبرام الاتفاقيات الدولية، وإجراءات التوقيع، والتصديق عليها. إضافة إلى ما يترتب من التزامات على أطرافها، وطرق الوفاء بهذه الالتزامات، وفض المنازعات الناشئة عن الخلاف في التطبيق، وما إلى ذلك. وهي مكونة من : تمهيد وثمانية فصول، وما مجموعه ٨٥ مادة. وهي تقوم على قاعدة: العقد شريعة المتعاقدين، وأن كل معاهدة (نافذة / مصدقة) ملزمة لأطرافها، وعليهم تنفيذها «بحسن نية» (مادة ٢٦). وتتناول بعض موادها مسألة «التصديق» ... ومن أهم المواد التي تتعلق بالتصديق هي المواد رقم ١١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤.

وتترك هذه الاتفاقية لكل دولة طرف (في أي اتفاقية).

« تصديق» الاتفاقيات التي تبرمها مع أطراف دولية أخرى، وفق نظامها السياسي الداخلي، رغم وجود عرف سياسي عالمي بان خطوة «التصديق» هي من اختصاص

السلطة التشريعية في الحكومة العامة(البرلمان). وتنص دساتير معظم دول العالم المعاصر على: وجوب تصديق الاتفاقيات من قبل السلطة التشريعية في كل بلد .

وقد وقعت المملكة اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الدولية بتاريخ ٢٥ / ٦ / ١٤٢٣هـ، بموجب المرسوم الملكي رقم (م / ٢٥). وتوجب عليها بالتالي الالتزام بنصوص هذه الاتفاقية، وصياغة قوانينها المتعلقة بالاتفاقيات بما يتمشى وهذه الاتفاقية. وهذا ما يتم بالفعل .

لقد تبلورت، إذن، إجراءات عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية – عالمياً، وإقليمياً، وقريباً سعودياً .... بعد إقرار نظام عقد الاتفاقيات الدولية، الذي أقره مجلس الشورى (بقراره رقم ٣٢ / ٢٥، وتاريخ ١٧ / ٦ /١٤٢٨هـ) والمسمى بـ «إجراءات عقد الاتفاقيات الدولية «. ومعروف، أن الاتفاقية الدولية تمر بثلاث مراحل أساسية متتالية، هي: التفاوض، التوقيع، التصديق. والمرحلتين الأولى والثانية هي من اختصاص السلطة التنفيذية (الوزارة المعنية / مجلس الوزراء). أما المرحلة الثالثة، وهي«التصديق» (Ratification) فهي من اختصاص مجلس الشورى – بصفة رئيسة – بناءً على نص المادة الخامسة عشرة من نظام مجلس الشورى، المذكورة أدناه، بمشاركة مجلس الوزراء. هذا في المملكة، وحسب نظامها.

ومعروف أن للسلطة التشريعية في حكومات الدول الغربية (وما شابهها) كامل صلاحية التصديق ... أي أن السلطة التشريعية في كل حكومة هناك تتولى كامل الخطوة الثالثة من خطوات إبرام الاتفاقيات الدولية. أما الخطوتان الأولى والثانية فهي من اختصاص (وصلاحيات) السلطة التنفيذية.... ممثلة في مجلس الوزراء وما يتبعه من أجهزة . وقلة من الدول تترك للسلطة التنفيذية بحكوماتها أمر إبرام الاتفاقيات الدولية، واعتمادها، طالما لا تتضمن الاتفاقية أي التزام مالي على الدولة. ولكن الاتفاقية التي تتطلب التزاماً مالياً أو سياسياً لابد أن تعرض على البرلمان للنظر في المصادقة عليها أو رفضها. كما أن دساتير بعض الدول تعتبر» مذكرات التفاهم « المؤقتة « اتفاقية تنفيذية « – كما سبق أن أشرنا.... تكفي موافقة السلطة التنفيذية عليها لاعتمادها، دون حاجة لـ«مصادقة» من البرلمان المعني.... ونكمل هذا الحديث في مقال قادم، بإذن الله.

عضو مجلس الشورى

الأمير سعود الفيصل: لن نسمح بالتعدي على قيمنا الإسلامية التي تحمي المجتمع وتحفظ أمنه واستقراره

شدد صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية على أن المملكة ترفض وبشكل قاطع أي تدخل في شؤونها الداخلية، أياً كان مصدر هذا التدخل. وأن المملكة لن تسمح بالتعدي على ثوابتنا وقيمنا الإسلامية الحنيفة التي تستند إليها أنظمة وقوانين المملكة.

وأضاف سموه خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده سموه في جدة أن أنظمتنا المستندة على الشريعة تهدف إلى حماية المجتمع والحفاظ على أمنه واستقراره وسلامته من الفرقة وهو ما نصت عليه تعاليم الشريعة الإسلامية الغراء، وأكدت عليها البيانات الصادرة عن هيئة كبار العلماء وسماحة مفتي عام المملكة والتي شددت على ضرورة لزوم مصلحة المجتمع وأن الإصلاح والنصيحة لا تكون بالمظاهرات، وحرمت بموجبه المظاهرات وحذرت منها. أرجوا أن يكون هذا الموقف واضحاً.

وفيما يتعلق بما حصل في المنطقة الشرقية قال سموه: تجمع بعض الإخوان، فسألهم الضابط عن الحاجز الذي يمنعهم من إيصال مطالبهم لقادة هذا البلد، خاصة وان خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله يستقبل المواطنين من كل مناطق المملكة. عندها سلموه مطالبهم في أوراق مكتوبة وعادوا إلى منازلهم مرتاحين. مضيفاً نحن في هذا البلد باب رئيس الدولة مفتوح، بل إنه يصر على أن كل مسؤول يرعى شؤون المواطنين لابد أن يكون بابه مفتوحاً وان يتلقى ما يريده المواطن أو أي مظلمة تلحق بالمواطن أو أي تعد على مصالحه.

واستطرد الفيصل: هناك شيء في غاية الأهمية وهو الحوار الوطني، ومن حق كل مواطن أن يبدي رأيه في أي مشكلة تخص المجتمع المدني السعودي، على أن لا يكون هناك تعد من أي حقوق على حقوق أخرى، وان تكون العدالة والمساواة بين الجميع. وأفضل وسيلة للوصول إلى ما يريده المواطن هي الحوار.

وعن النظرية التي تشير إلى وجود أصابع خارجية تحاول التدخل في شؤوننا الداخلية قال الفيصل: أي أصبع سيأتي إلى المملكة سنقطعه. والتدخل في شؤوننا الداخلية لن نقبله، كما أننا لا نتدخل في الشؤون الداخلية لأحد. نحن دولة ترتكز على الشريعة الإسلامية ولن نقبل لومة لائم يرى في هذا النظام ما لا يعجبه.

واسترسل سموه: التغيير سيأتي عن طريق مواطني هذه البلاد وليس من الخارج، من أيام إبراهيم عليه السلام وهذه الأمة موجودة في هذه البلاد وتعرف مصالحها واحتياجاتها وتعرف السبيل في الوصول إلى غاياتها.

وفي قراءته لما يحدث في المنطقة أشار إلى أن التدخل الخارجي واضح، ولكن هل هو السبب الرئيسي أم لا. وان ما يحدث في البلدان العربية يختلف من بلد لآخر فلكل بلد ظروفها الخاصة. ولا يمكن الجمع بين كل الظروف.

وأشار سموه إلى أن هناك تحولا جوهريا في تضامن دول المجلس التعاون وفي تلاحمها أكثر من أي وقت سابق، وهذا ما ظهر جلياً في الاجتماع الأخير.

ملك المغرب يشكل لجنة لمراجعة الدستور المغربي

أعلن عاهل المغرب الملك محمد السادس عن تكوين لجنة خاصة لمراجعة الدستور برئاسة عبداللطيف المنوني ستعمل على رفع نتائج عملها في غضون شهر يونيه المقبل.

ودعا العاهل المغربي في خطاب وجهه إلى الشعب هذه اللجنة الى الإصغاء والتشاور مع المنظمات الحزبية والنقابية والمنظمات الشبابية والفاعلين الجمعويين والفعاليات الثقافية والفكرية والعلمية المؤهلة وتلقي تصوراتها وآرائها في هذا الشأن .

وأكد الملك محمد السادس التزامه الراسخ بإعطاء دفعة جديدة لديناميكية الإصلاح العميق أساسها وجوهرها منظومة دستورية ديمقراطية وقال: إن الإصلاحات الدستورية في المغرب ستنبني على سبعة مرتكزات أساسية هي أولا:

التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة الغنية بتنوع روافدها وثاني ركيزة للاصلاح هي ترسيخ دولة الحق والمؤسسات وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وضمان ممارستها وتعزيز منظومة حقوق الإنسان.

وأضاف: وينبني المكون الثالث للمراجعة الدستورية في المغرب على الارتقاء بالقضاء الى سلطة مستقلة وتعزيز صلاحيات مؤسسة المجلس الدستوري فيما تهم الركيزة الرابعة للإصلاح توطيد مبدأ فصل السلطات وتوازنها وتعميق الديمقراطية وتحديث المؤسسات عبر برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة يتبوأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة.

كما ترتكز الإصلاحات حسب العاهل المغربي على تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين بتقوية دور الأحزاب السياسية في نطاق تعددية حقيقية وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية والمجتمع المدني وتقوية آليات تخليق الحياة العامة وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة.

الرئيس البرتغالي كافاكو يفوزبفترة رئاسة ثانية

فاز الرئيس البرتغالي انيبال كافاكو سيلفا بفترة رئاسة ثانية في الانتخابات التي جرت في البرتغال مؤخراً.

وحصل كافكو سيلفا على ٥٥ في المئة من الأصوات مقابل نحو ١٩ في المئة لمانويل اليجري عضو الحزب الاشتراكي الحاكم في فوز اعتبر على نطاق واسع تعزيزاً للجهود الرامية إلى التغلب على أزمة ديون منطقة اليورو.

وكافكو سيلفا - عضو الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي يمثل يمين الوسط -حليف أساسي في جهود حكومة الأقلية الاشتراكية برئاسة رئيس الوزراء جوزيه سقراطس لخفض العجز في الميزانية من خلال تطبيق إجراءات تقشف صارمة.

وزير الخزانة البريطاني يبرر زيادة الضرائب

دافع وزير الخزانة البريطاني جورج اوسبورن عن زيادة قيمة الضريبة المضافة من ١٧،٥٪ الى ٢٠٪ قائلاً: إنها ستعزز من إيجاد فرص للعمل وتعتبر أفضل من الزيادة في ضريبة الدخل.

وأضاف اوسبورن أن الزيادة في ضريبة القيمة المضافة التي دخلت حيز التنفيذ بالفعل ستجلب ١٣ بليون جنيه إسترليني إضافية كإيرادات للدولة.

يشار إلى أن المواد الغذائية وملابس الأطفال والصحف والمجلات مستثناة من قيمة الضريبة المضافة.

وذكر الموقع الإلكتروني لإذاعة بي.بي.سي.أن هذه الزيادة تعتبر الثانية خلال سنة وذلك بعد أن عمل وزير الخزانة في حكومة حزب العمال السابقة ألستر دارلنغ على زيادة قيمة الضريبة المضافة لتصل الى معدل ١٧،٥ جنيه في شهر يناير الماضي وقام بخفضها إلى ١٥٪ لمدة ١٣ شهرا لدعم النمو الاقتصادي في بريطانيا في ذلك الوقت.

وتوقع أحد مراكز البحوث لبيع التجزئة والتسويق أن مبيعات التجزئة ستنخفض بنحو ٢،٢ بليون جنيه في الثلاثة اشهر الأولى عند تطبيق الزيادة في ضريبة القيمة المضافة.

كما حذر اتحاد التجزئة البريطانية أيضا من أن الارتفاع في ضريبة القيمة المضافة قد يقلص من أسلوب البيع ويجعله يتركز في شهر يناير خلال رأس السنة من كل عام.

نيجيريا تسجل ٧٠ مليون ناخب استعداداً للانتخابات الرئاسية

بدأت نيجيريا مهمة ضخمة لتسجيل نحو ٧٠ مليون ناخب وهي عملية ستكون أساسية لضمان مصداقية الانتخابات الرئاسية التي ستجري في البلاد في أبريل المقبل .

وقال الرئيس النيجيري جودلاك جوناثان - الذي فاز بترشيح حزبه الحاكم له لانتخابات الرئاسة- إن تنظيم انتخابات شفافة للرئاسة والبرلمان وحكام الأقاليم في ثلاثة أشهر هو أهم الأولويات. مضيفاً أن تنقية القوائم الانتخابية جزء أساسي في هذه المهمة .

وكان جوناثان قد عين في يونيو حزيران الماضي اتاهيرو جيجا -وهو أستاذ جامعي- رئيسا للمفوضية الوطنية للانتخابات في إطار جهود تطهير النظام الانتخابي . وقال جيجا إن البدء في إنشاء قوائم انتخابية جديدة في بلد يبلغ سكانه ١٤٠ مليوناً بهذه السرعة هو تحدٍ كبير .

وأضاف قائلا للصحفيين في قرية اتوكي مسقط رأس الرئيس النيجيري بعد وقت قصير من تسجيل جوناثان نفسه في القوائم: نحن نعمل في ١٢٠ ألف مركز اقتراع في أنحاء البلاد. علينا أن ننشر الأفراد والمواد في هذه الأماكن ونتأكد من بدء العملية في الوقت المحدد.

وتجمعت حشود من القرويين وأنصار جوناثان في قريته لمشاهدته وزوجته يسجلان اسميهما في سرادق أقيم أمام منزلهما الريفي .

وأغلقت المدارس حتى نهاية الشهر ويجري استخدامها كمراكز للتسجيل أثناء العملية التي تستمر أسبوعين.

ضوانين يفوز بانتخابات الرئاسة في جزر القمر

أكدت المحكمة الدستورية بجزر القمر الفوز الكاسح لمرشح السلطة اكليل ضوانين في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٦ ديسمبر في الارخبيل الواقع في المحيط الهندي.

وقد فاز ضوانين نائب الرئيس الحالي الذي رشحه الرئيس المنتهية ولايته أحمد عبد الله سامبي ليخلفه في السلطة في الانتخابات بحصوله على ٦٠،٩١٪ من الأصوات.

وحصل منافسه وممثل المعارضة محمد سعيد فضل على ٣٢،٨١٪ من الأصوات، تلاه عبدو جابر (معارضة)، ٦،٢٨٪. وبلغت نسبة المشاركة ٥٢،٨٠٪، كما أوضحت المحكمة المذكورة.

الفعاليات البرلمانية والجهود الرامية لمكافحة (الإيدز)

أ.د. محسن بن علي فارس الحازمي
عضو مجلس الشورى

تأسس الاتحاد البرلماني الدولي عام ١٨٨٩م بهدف تحسين الاتصالات بين البرلمانات، ومن ثم الحد من التوترات العالمية المساهمة في تحقيق السلم والرفاهية في العالم.

ويتكون الاتحاد من عضوية أكثر من ١٤٠ برلماناً وطنياً، وهو بذلك يمثل محفلاً عالمياً وقناة للاتصالات في مختلف المجالات الحياتية بين البرلمانيين، والاتحاد هيئة مستقلة تتمتع بحكم ذاتي، وتمول البرلمانات الأعضاء الجزء الأكبر من ميزانيته.

وللاتحاد مجلس قيادي، له سلطة انتخاب الرئيس والأمين العام. وتمثل اللجنة التنفيذية التشكيلة الجغرافية والسياسية، وللاتحاد جمعية ولجان دائمة. ويساند الاتحاد منظمة الأمم المتحدة في دعم وتعزيز العمل الديمقراطي، وجعل الأمم المتحدة أقرب إلى الشعوب التي هي في خدمتها.

بدأت الفعاليات البرلمانية لمكافحة فيروس ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من خلال تبني دور للبرلمانيين في إيجاد تشريعات وفعاليات ميدانية تساعد على الوقاية منه، والرعاية للمصابين بفيروس ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من قبل الاتحاد العالمي للبرلمانات بمناقشة الموضوع في اجتماعات عدة انتهى باجتماع الاتحاد بمدينة مانيلا بجمهورية الفلبين عام ٢٠٠٥م، والذي خصص لتدارس مختلف جوانب الموضوع وفي ضوء ذلك تم تشكيل لجنة استشارية للاتحاد العالمي للبرلمانات مختصة ببرنامج مكافحة (الإيدز).

وتتكون عضوية اللجنة من عشرة من ذوي المؤهلات والخبرات يمثلون البرلمانات التي اعتمدها الاتحاد (جدول ١) إلى جانب ممثلين لعدد من المؤسسات والجهات ذات العلاقة. وتعنى اللجنة بالنظر في الجوانب التشريعية الرامية لتعزيز جوانب الوقاية والرعاية والتأهيل للمصابين بفيروس ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

الدولة	الاسم
جنوب أفريقيا	Ms.H.Bogopane Zulu
أوغندا	Mr. E. Tumwesigye
تنزانيا	Ms. L. Mafuru Mangongo
المملكة العربية السعودية (المجموعة العربية)	الدكتور محسن بن علي فارس الحازمي
أستراليا	Ms. K. Hull
الهند	Mr. J. Seelam
أرغواي	Ms. M. Xavier
المملكة المتحدة	Mr. N. Gerrard
سويسرا	Mr. F. Gutzwiller
بلجيكا	Ms. M. Temmerman

جدول (١): أعضاء اللجنة من البرلمانين:

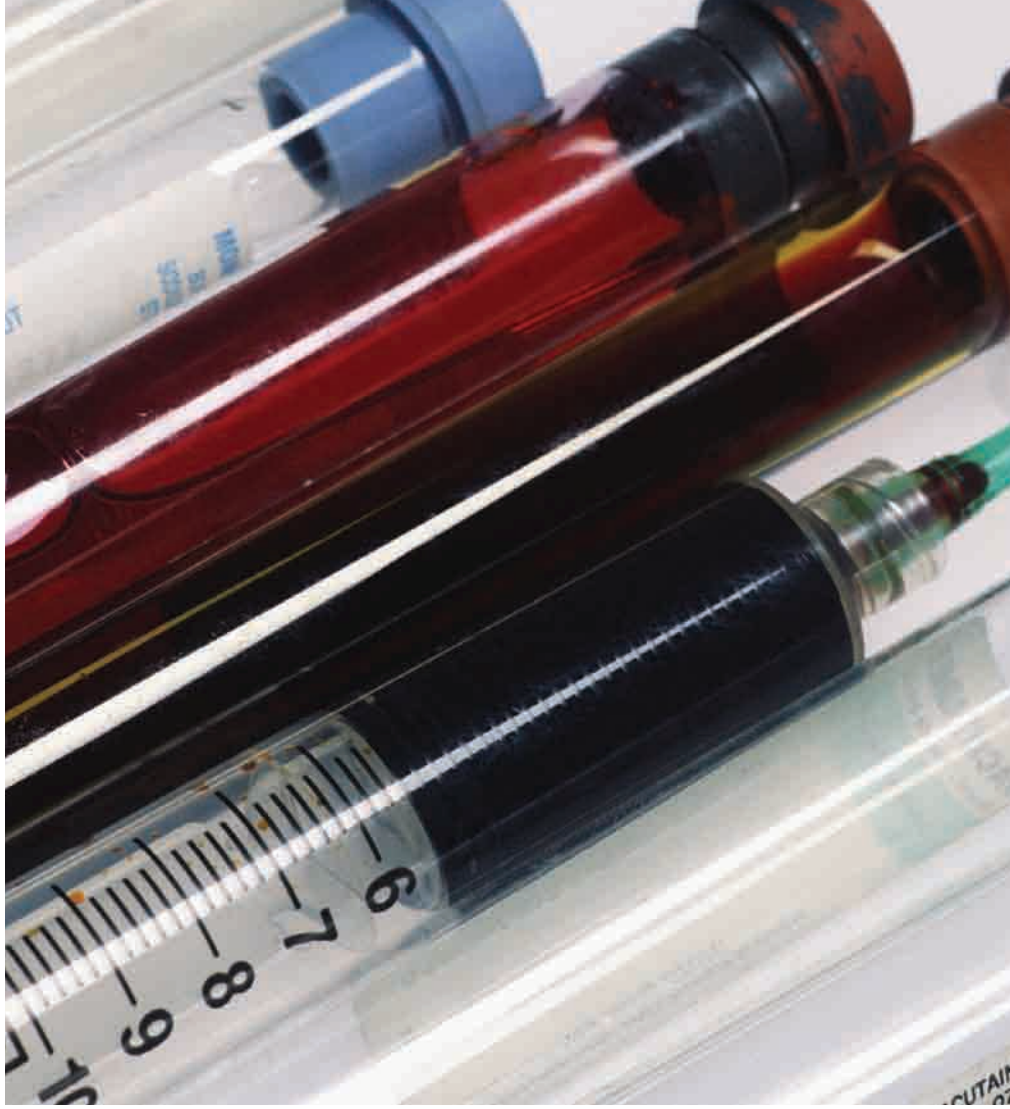

وفي هذا الإطار عقدت اللجنة اجتماعاتها، ومنها اجتماعين في الولايات المتحدة الأمريكية وفي جمهورية البرازيل في عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م، واجتماعاً وزيارات ميدانية بجمهورية جنوب أفريقيا في عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)، واجتماعاً سادساً في جنيف- الاتحاد السويسري في عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م)، وندوة تدريبية واجتماعاً إقليمياً للبرلمانيين في منطقة أسيا- الباسفيك عقد في مدينة هانوي عاصمة جمهورية فيتنام عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م) ثم المشاركة في فعاليات المؤتمر الدولي الثامن عشر حول مرض (الإيدز) والاجتماع البرلماني الذين عقدا في العاصمة النمساوية فينا عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠م)، وذلك انطلاقاً من مهامها وخططها الرامية إلى متابعة وتنشيط وسائل الوقاية والرعاية والتأهيل والأنظمة والقوانين لتفعيلها من خلال اجتماعاتها وندواتها التدريبية الإقليمية عن التشريعات ذات الصلة.

تأثيرات (الإيدز) معضلة محلية وإقليمية وعالمية:

يصيب فيروس (الإيدز) البشر وينتقل من شخص لآخر (من دم المصاب إلى دم الشخص الآخر) من خلال أي وسيلة تؤدي إلى ذلك، ومنها الاتصال الجنسي واختلاط دم الأم وجنينها، والأدوات الملوثة بالدم الحامل للفيروس، وبصفة عامة فإن فترة الحضانة في الشخص البالغ حوالي شهر بعد الإصابة بالفيروس تليها أعراض شبيهة بالأنفلونزا ثم شفاء نسبي حتى مدة ثمانية إلى عشرة سنوات قبل أن تبدأ الأعراض المرضية، حيث يصبح المصاب عرضة لأمراض شتى نتيجة الإصابة بالميكروبات أو الفيروسات والفطريات وظهور أورام سرطانية نتيجة نقص المناعة لدى المصاب، ويتم علاج المصاب بعدة أدوية تخفف من وطأة المرض، وتعمل على خفض نسبة الفيروس في الدم ودعم جهاز المناعة ضد الفيروسات والميكروبات والطفيليات. إلا أن مرض (الإيدز) مرض مزمن وله مضاعفات خطرة ومميتة، ولا يوجد حالياً علاج ناجع له. ولذلك تحتل الوقاية مكان الذروة وتتمثل في مكافحة الإصابة بالفيروس وآثارها.

١- نظرة عالمية على الإصابة بفيروس ومرض (الإيدز):

يقدر عدد المصابين بفيروس (الإيدز) حوالي ٤٠ مليون فرد، يعيش ٩٥٪ منهم في الدول النامية. وقد قضى (الإيدز) على ٢٠ مليون فرد على مستوى العالم. ويعتبر (الإيدز) السبب الرئيس للوفاة في أفريقيا والسبب الرابع للوفاة على مستوى العالم وتأثيراته بعيدة المدى.

وقد أعلن البنك الدولي في عام ٢٠٠٠م أن (الإيدز) يمثل أزمة في مجال التنمية، وينهك النظم الاجتماعية والتعليمية، والإنتاج الزراعي ومع نهاية عام ٢٠٠٦م، قدر عدد المتعايشين مع (الإيدز) والعدوى بفيروسه بـ ٣٩,٥ مليون يعيش منهم في العالم العربي ٦٧٠٠٠٠ وتبلغ الجهات الصحية عما يسجل لديها من نسبة الحدوث في المجتمع، وهي نسبة قليلة لا تعكس حجم المشكلة نظراً لما يوصف بالوصمة في المجتمع للمصابين والإحجام عن إظهار أو قبول الإصابة به. ولذا فإن استجابة النظام الصحي الشاملة لوباء فيروس (الإيدز) يعتبر تحدياً يتمثل في فقدان الإدماج المنهجي للخدمات والتدخلات الملائمة ضمن النظم الصحية والاجتماعية القائمة.

٢- الخبرات العالمية في الحد من انتشار المرض:

تعتبر الدول الصناعية في طليعة دول العالم في مكافحة آفة (الإيدز) من خلال الخطط الطارئة التي تدعم البرامج الأكثر شمولية والمستندة إلى الأدلة. وتعمل الدول النامية الأخرى جاهدة على مكافحته ورعاية المصابين به من خلال برامج مختلفة للوقاية والرعاية والتأهيل.

٣- جهود السعودية ودول الخليج العربي والدول العربية في مكافحة (الإيدز)

يمثل (الإيدز) تحدياً محلياً وإقليمياً ودولياً. وأكثر ما يقلق البرلمانيين مكافحة الفيروس أو الحد من آثاره المرضية، ومنها الوصمة بالعار وتداعياته على حقوق المصابين في المجتمع، فقد تفشى هذا الوباء وأصبح لا يعرف حدوداً جغرافية، ولا يوفر فئة من المجتمع. وتنطلق جهود وبرامج الدول العربية من خلال الجوانب الرئيسة التالية:

١- خطط وبرامج مجلس وزراء الصحة لدول الخليج العربية بما فيها المملكة وجهوده في مجالات الوقاية والرعاية والتأهيل من الإصابة بفيروس ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٢- جهود مجلس وزراء الصحة العرب في مجالات الوقاية والرعاية والتأهيل من الإصابة بفيروس ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

الخطة الإستراتيجية الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط (العالم العربي) في مجالات الوقاية والرعاية والتأهيل من الإصابة بفيروس ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، واتخذت وزارات الصحة بالمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى إستراتيجية أساسية لمكافحة (الإيدز) حيث تضمنت عدداً من الإجراءات للحد من انتشار

هذا الوباء منها:

- إيقاف استيراد الدم من الخارج.
- تكثيف جهود التوعية عبر مرافقها المختلفة وتعظيم الوازع الديني خاصة بين الشباب وتنمية المفاهيم الأخلاقية للحياة.
- التخفيف من تأثير المرض على حياة المصابين، والدعوة لنبذ الوصم وبذلك عزلة المصابين.
- المساعدة في تكثيف الأبحاث لاستحداث لقاحات أو علاجات فعالة للمرض.
- قيام عدد من الجهات الصحية والجمعيات الخيرية كل عام بالمشاركة في الاحتفال باليوم العالمي للإيدز وإصدار الملصقات التوعوية والنشرات والكتابة للصحف والمجلات حول أهمية هذه المناسبة وإبراز المطلوب من الفرد والمجتمع بما يسهم في تعزيز جهود المكافحة.

وتنطلق جهود المملكة من حيث اتخاذ الإجراءات الوقائية ورعاية المصابين ضمن إستراتيجية مكافحة (الإيدز) وإجراءات الحد من انتشاره من خلال ما يلي:

أ- خطة المملكة المتعلقة بالوقاية والرعاية والتأهيل ممثلة في وزارة الصحة والجهات الصحية الأخرى ووسائل الإعلام والجمعيات الخيرية في التوعية والتثقيف والإرشاد حول كيفية انتقال الفيروس ومكافحة مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) شرح وسائل وطرق المكافحة الوقائية وإبراز الجوانب الشرعية والأخلاقية ذات العلاقة والتي تحرم الممارسات الجنسية خارج رباط الزوجية، وتكريم الإنسان والإحسان إليه، قال تعالى: (... وأحسنوا إن الله يحب المحسنين) الآية ١٩٥ سورة البقرة، وعدم الإضرار به، واحترام حقوقه (الرجل والمرأة والذرية) في التمتع بالصحة وتجنب الإصابة بالأمراض، فلا ضرر ولا ضرار، وإجراء الفحص قبل الزواج لفيروس ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) إلى جانب الأمراض المعدية الأخرى الوراثية الأكثر انتشاراً توخياً للسلامة الصحية وتجنباً للغرر في الزواج ومراعاة القواعد الطبية في ضوء مقاصد الشريعة في الحفاظ على الدين والعقل والنفس والنسل والثروة والعرض، وإظهار الطريقة المثلى لعمارة الأرض، والتركيز على العفة والالتزام برباط الزوجية كوسائل وقائية ناجعة حيث قال الله تعالى: (ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلا) الآية ٣٢ سورة الإسراء، حيث إن مرتكب الفاحشة مع علمه بالهلاك الذي ينتظره منها يكون كمن قتل نفسه حيث يقول تعالى: (... ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون) الآية ١٥١ سورة الأنعام، ويقول الله تعالى: (.. ولا تلقوا بأيدكم إلى التهلكة..) الآية ١٩٥ سورة البقرة.

ب- التركيز على الجوانب الوقائية في ضوء عدم توفر علاج طبي ناجع لمرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والخطط الإجرائية لها وتنظيم حملات تثقيفية وتوعوية دورية وسنوية تتزامن مع الحملات العالمية للوقاية من فيروس ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من قبل الجهات الحكومية المعنية والجمعيات الخيرية ذات الصلة.

ج- رعاية المصابين بالمرض في مراكز متخصصة في كل من الرياض وجدة والدمام، وتقديم العلاج المجاني لمكافحة العوارض والمضاعفات المرضية.

د. مساهمة المملكة على المستوى الدولي في جهود الصندوق العالمي لمكافحة فيروس ونقص المناعة المكتسب (الإيدز) والدرن بمبلغ ٢٨ مليون ريال وتمويل ٥٠ برنامجاً من أصل ١٣٦ من خلال الصندوق الدولي لمكافحة فيروس ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

الفساد الإداري

• د. إبراهيم بن عبدالله السليمان
عضو مجلس الشورى

عثر على لوح محفوظ في الهند قبل حوالي ٣٠٠ عام قبل الميلاد كتب عليه العبارة التالية:
«يستحيل على المرء أن لا يذوق عسلاً أوسماً امتد إليه لسانه»
ومن هنا يتبين لنا أن الفساد ظاهرة من الظواهر التي لا ترتبط بمكان أو زمن معينين، وإنما هي ظاهرة قديمة كانت ومازالت تعاني منها دول العالم أجمع، عُرف الفساد عل أنه استغلال أو سوء استخدام المنصب لأي مصلحة ما كما يشير تعريفه في معاجم اللغة على أنه التلف وخروج الشيء عن الاعتدال ضد الإصلاح.
ويعتبر الفساد الإداري نوعاً من أنواع الفساد ومن أشكاله: الرشوة، الواسطة، المحاباة، المحسوبية، الابتزاز، تبذير المال العام بأي شكل من الأشكال، انعدام الصدق والشفافية في المعاملات الإدارية. ولا تخفى الآثار السيئة التي يخلفها الفساد بدايتها في انعدام الثقة في النظام والمسؤولين وتبذير المال العام وانحلال في القيم والأخلاق وزيادة الفقر وبالتالي الجرائم والحد من التطور الحضاري والاقتصادي.
ومن الضروري جداً الوقوف على مسببات الفساد ومن ثم إيجاد الحلول الفعالة للحد من هذا الفساد. ويعتبر ضعف الوازع الديني من أهم أسباب الفساد وعدم وجود عقوبات صارمة لمرتكبي الفساد وعدم توفير الحماية اللازمة للمبلغين عن الفساد بالإضافة إلى الجهل والتخلف واحتفاظ أصحاب المناصب بمراكزهم لمدة طويلة واقتصار المحاسبة على صغار الموظفين، كل ذلك يعتبر من المسببات التي يجب معالجتها تماماً للقضاء على الفساد.
وبعد.. فقد اتجهت كثير من الدول إلى إصدار تشريعات تحمي المواطنين الذين يقومون بالإبلاغ عن حالات الفساد المختلفة، وذلك ضد أي انتقام محتمل من العناصر المشاركة في جرائم الممارسات الفاسدة، وللإعلام المسؤول دور مهم في توعية الرأي العام وإرشاد المواطنين إلى الوسائل التي يمكن اتباعها للحصول على حقوقهم أو تقديم شكواهم ضد المؤسسات المختلفة. كما أن لمؤسسات المجتمع المدني دوراً حيوياً في توعية الناس وبيان الإجراءات التي يمكن اتباعها لممارسة حقوقهم من أجل الحصول على معاملة عادلة وجيدة من المؤسسات المختلفة. وللمسؤولين في الحكومة دور أكثر أهمية من خلال الالتزام بأخلاق العمل.
قال الله تعالى: «ولا يجرمنكم شنآن قوم على الاّ تعدلوا، اعدلوا هو اقرب للتقوى».
وقال الرسول صلى الله عليه وسلم:» إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه».
والله الموفق..

بحضور رئيس المجلس ووزير العمل:

بحث تخفيض رسوم استقدام العمالة المنزلية

رأس معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ اجتماعا مشتركا بمقر المجلس للجنتين هما اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة مقترح مقدم من عدد من أعضاء المجلس لتخفيض رسوم تأشيرات الاستقدام ورخص الإقامة للعمالة المنزلية ولجنة الموارد البشرية، بحضور معالي وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه وعدد من مسؤولي الوزارة، وذلك لمناقشة عدة موضوعات تدخل في اختصاص وزارة العمل.

ورحب معالي رئيس المجلس بمعالي وزير العمل والمسؤولين في الوزارة لحضورهم الاجتماع المشترك مع أعضاء المجلس أعضاء اللجنتين، مثمناً مبادرة وزير العمل، بالحضور إلى المجلس لتقديم الرؤى والتباحث مع أعضائه والاستماع إلى وجهات نظرهم واستفساراتهم فيما هو داخل في اختصاص وزارة العمل.

ووصف معاليه ذلك أنه تجسيد للشراكة بين مجلس الشورى ومؤسسات الدولة وقطاعاتها التي يوليها ولاة الأمر حفظهم الله كل العناية والدعم لما فيه خير وصالح المواطن في هذه البلاد.

فيما عبر معالي وزير العمل المهندس عادل فقيه، عن الشكر والتقدير لمعالي رئيس المجلس ولأعضاء المجلس، مؤكداً أهمية الدور الذي يؤديه مجلس الشورى في تطوير الأداء والنظم لأجهزة الدولة بما يحقق المزيد من الإنجازات التي تصب في صالح الوطن وتسهم في رفاهية ورخاء المواطن.

وأكد حرص واهتمام الوزارة على التعاون والتواصل مع مجلس الشورى ولجانه المتخصصة لبحث ومناقشة كل ما من شأنه تذليل المعوقات وإيجاد الحلول والأنظمة التي تمكن من تحسين أداء وزارة العمل ويساعدها في قيامها بالمهام المناطة بها.

واستعرض معاليه خلال الاجتماع ما تقوم به وزارة العمل وما يدخل في نطاق اختصاصاتها.

إثر ذلك بحث الاجتماع عدداً من المحاور منها المقترح المقدم من عدد من أعضاء المجلس بتخفيض رسوم تأشيرات الاستقدام للعمالة ورُخص الإقامة للعمالة المنزلية، بالإضافة إلى توظيف السعوديين في القطاع الخاص، وسعودة سيارات الأجرة إلى جانب موضوعات أخرى تدخل في اختصاص الوزارة.

حضر الاجتماع معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار ومعالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله الغامدي، ومعالي نائب وزير العمل الدكتور عبدالواحد بن خالد الحميد، وأعضاء المجلس أعضاء اللجنة الخاصة ولجنة الإدارة والموارد البشرية.

الجدير بالذكر أن مجلس الشورى درس في جلسته الحادية والعشرين التي عقدت يوم ١٤٣١/٥/١٩هـ تقريراً للجنة الشؤون المالية بشأن مقترح تعديل رسوم تأشيرات الاستقدام وفقاً للمادة (٢٣) من نظام مجلس الشورى، وقرر المجلس عقب مناقشته للمقترح المقدم الموافقة بالأغلبية على ملائمة دراسة المقترح، حيث وجه معالي رئيس المجلس في حينه إحالة الموضوع إلى لجنة خاصة لدراسته، وشُكلت على إثر ذلك لجنة برئاسة عضو المجلس الدكتور سعيد بن عبدالله الشيخ وعضوية سبعة أعضاء من أعضاء المجلس.

وفد برلماني كندي يبحث تعزيز التعاون في عدة مجالات

عبر معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ عن سعادته بزيارة معالي رئيس البرلمان الكندي نويل كنسيلا لمجلس الشورى، وقال معاليه عقب الاجتماع الذي عقده مع الضيف الكندي: إن معالي رئيس البرلمان الكندي كان له دور كبير في أن تكون مشاركة المملكة فعّالة في أعمال اجتماع مجالس وبرلمانات الدول الأعضاء في قمة العشرين، وأننا اليوم نجسد العلاقة القوية القائمة بين المملكة ودولة كندا.

وأبان رئيس المجلس أنه تم خلال الاجتماع بحث بعض الجوانب التي تعمق العلاقة التي تربط المملكة بكندا خاصة فيما يختص بالمجال الزراعي كونها تمتلك أراض خصبة تتيح التعاون في هذا الجانب بالإضافة إلى الموانئ المتميزة التي تساعد في نقل المحاصيل الزراعية وتصديرها للأسواق، فضلاً عن إمكانية التعاون في المجال التعليمي. وقد تم خلال اللقاء مناقشة الموضوعات التي تخص المجال البرلماني والتعاون بشكل عام بين المملكة وكندا.

من جانبه أوضح معالي رئيس البرلمان الكندي الدكتور نويل كنسيلا أن من أهم العوامل التي تعزز العلاقات الدولية والعلاقات الثنائية بين الدول العلاقات الشخصية بين الشعوب نفسها والتي يمكن تعزيزها عبر الحوار.

وقال معاليه: إنه منذ لقائي الأول مع رئيس مجلس الشورى تمكن المجلسان من عقد العديد من الاجتماعات بين أعضائهما، ونحن نؤمن أن الجانب السعودي يشاركنا الرأي بأنه لا يمكن أن يتم الحوار وتبادل الآراء إلا عبر اللقاءات وهذا ما نقوم به وجسدته هذه الزيارة".

وأضاف: إن هنالك العديد من العوامل المشتركة بين البلدين، فلدينا العديد من التشابه في النظام، ولدينا مجال لتبادل الخبرات المختلفة وتجسيد مفهوم التعاون وقد قمنا بزيارة لميناء الدمام، وهو ميناء حديث ومتقدم تجري فيه عمليات التفريغ بكل يسر وسهولة وانسيابية، فنحن نعتقد أن جانب الشركات الكندية المشغلة للموانئ والموانئ الكندية المتعددة يمكنها الاستفادة من التجربة السعودية.

وبين معاليه أن هناك جزءاً مهماً يقع على عاتق أعضاء المجلسين هو تعزيز مفهوم التبادل التعليمي والاستفادة من خبرات الآخر، كذلك تبادل الخبرات على المستوى الأكاديمي وتبادل أساتذة الجامعات وتبادل الطلاب الأكاديميين وتفعيل التعاون بين المؤسسات التعليمية في كلا البلدين.

رئيس المجلس يتلقى دعوة لحضور اجتماع رؤساء برلمانات مجموعة العشرين

تلقى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رسالة من معالي رئيس الجمعية الوطنية (البرلمان) بجمهورية كوريا هي تاي بارك تتعلق بدعوة معاليه لحضور الاجتماع التشاوري لرؤساء برلمانات الدول الأعضاء في مجموعة العشرين التي ستعقد في سيئول منتصف العام الجاري.

قام بنقل الرسالة سفير جمهورية كوريا لدى المملكة كيم جونج يونج خلال استقبال معالي رئيس مجلس الشورى له في مكتبه بمقر المجلس.

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الكوري، وتفعيل دور لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الكورية بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

....ويلتقي السفير السويسري المعين

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس بالرياض السفير السويسري المعين لدى المملكة بيتر راينهاردت.

وتم خلال اللقاء استعراض عددٍ من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وسويسرا، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بينهما في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان السويسري.

....واستقبل سفير مالطا

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بالمجلس سفير مالطا لدى المملكة فرانك جاليا.

وتم خلال اللقاء استعراض عددٍ من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة ومالطا، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان في مالطا.

لجنة الصداقة السعودية الإيطالية تستعرض مستقبل العلاقات الثنائية

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس بالرياض سفير جمهورية ايطاليا لدى المملكة فالنتينو سيمونيتي.

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية التي تربط بين البلدين الصديقين والعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الايطالي وسبل تطويرها.

من جهة أخرى عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الإيطالية بالمجلس برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور راشد الكثيري، في مقر المجلس بالرياض اجتماعا مع السفير الإيطالي لدى المملكة فالنتينو سيمونيتي.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وإيطاليا، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

كما تم بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية وتفعيل دور لجان الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم التعاون والعمل المشترك بين الجانبين.

رئيس المجلس يشيد بجهود جمعية (تبيان)

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه بالمجلس رئيس مجلس إدارة الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه (تبيان) الدكتور محمد بن سريع السريع وأعضاء الجمعية.

واطلع رئيس الجمعية رئيس مجلس الشورى على أهداف الجمعية التي تتضمن خدمة كتاب الله عز وجل ونشر هديه وعلومه بين الناس ومتابعة الدراسات الحديثة في القرآن الكريم وعلومه والاستفادة منها، والعمل على نشر البحوث والدراسات والرسائل العلمية في الدراسات القرآنية وتقديم المشورة العلمية في مجال التخصص وتحقيق التواصل العلمي لأعضاء الجمعية بين الهيئات والمؤسسات المعنية داخل المملكة وخارجها والتعاون معها والعناية بالتراث العلمي في التفسير وعلوم القرآن في مكتبات العالم جمعاً وتحقيقاً ودراسة ونشراً.

وأشاد معالي رئيس مجلس الشورى بالجهود التي تقوم بها الجمعية في خدمة كتاب الله عز وجل متمنياً للقائمين عليها التوفيق والنجاح.

د. حجار بحث العلاقات الثنائية مع النائب العام البحريني

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور بندر بن محمد حمزه حجار في مكتبه بمقر المجلس في الرياض النائب العام بمملكة البحرين الدكتور علي بن فضل البوعينين والوفد المرافق له.

وأكد معالي الدكتور حجار خلال اللقاء عمق ومتانة العلاقات التي تربط بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين الشقيقة في مختلف المجالات.

وأشار إلى ما يربط مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية ومجلسي النواب والشورى بمملكة البحرين من علاقات متميزة تنطلق من عمق الروابط الأخوية التي تجمع بين قيادتي وشعبي البلدين الشقيقين.

بعد ذلك دار حوار حول الدور الذي يقوم به مجلس الشورى في مناقشة القضايا التي تهم الوطن والمواطن.

حضر اللقاء معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن البراك، ورئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في المجلس الدكتور إبراهيم بن عبدالله البراهيم.

..... ويبحث العلاقات الثنائية مع نائب رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية فيتنام

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور بندر بن محمد بن حمزة حجار في مكتبه بمقر المجلس بالرياض، معالي نائب رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية فيتنام الاشتراكية نغوين دوك كيان والوفد المرافق له.

ورحب معالي الدكتور حجار في مستهل اللقاء بمعالي نائب رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية فيتنام والوفد المرافق له، وأكد أن العلاقات الثنائية بين البلدين تسير في الاتجاه الصحيح وهي علاقة فتية مرشحة – بإذن الله – لأن تشمل مجالات عديدة وجوانب مختلفة في ظل حرص القيادتين في البلدين على تعميق مستوى هذه العلاقة والدفع بها إلى الأمام حيث يتمتع البلدان بنقاط التقاء عديدة وبمقومات سياسية واقتصادية تشكل رافداً من روافد التعاون.

وأكد معاليه أن زيارة فخامة الرئيس الفيتنامي نغوين منيه للمملكة العام الماضي وإلقائه خطابا أمام مجلس الشورى دفعت بالعلاقات الثنائية إلى مزيد من التطور وفتحت آفاقاً جديدةً من التعاون في مختلف المجالات بين البلدين، وأسهمت في الارتقاء بها إلى المستويات التي ينشدها الشعبان الصديقان.

وقدر معاليه لجمهورية فيتنام سياستها المتزنة والعادلة تجاه القضايا الدولية ورؤيتها الثاقبة نحو إشاعة السلام والاستقرار في هذا العالم.

من جانبه أكد نائب رئيس الجمعية الوطنية الفيتنامي أهمية تعزيز علاقات التعاون بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والدفع بها إلى الأمام بما يحقق مصالح الشعبين الصديقين.

وجرى خلال اللقاء بحث واستعراض مجمل القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين إضافة إلى سبل تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين البلدين وتفعيل دور لجان الصداقة البرلمانية بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية بجمهورية فيتنام.

بعد ذلك قام معالي نغوين دوك كيان والوفد المرافق له بجولة على ردهات وقاعات المجلس المختلفة.

حضر اللقاء السفير الفيتنامي لدى المملكة داو ثانه شونج.

كما عقدت لجنتا الشؤون الاقتصادية والصداقة البرلمانية السعودية الفيتنامية بمجلس الشورى بمقر المجلس بالرياض

في اجتماع ضم وفوداً من كافة المناطق:

مجلس الشورى يبحث آليات التنسيق مع مجالس المناطق

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن المجلس سيبذل كل ما في وسعه لتحقيق ما تضمنته توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - بشأن التعاون بين مجلس الشورى ومجالس المناطق وتنظيم لقاءات دورية بينها.

جاء ذلك خلال استقبال معالي رئيس مجلس الشورى في مقر المجلس بالرياض وفود مجالس المناطق الذين يمثلون مجالسهم في الاجتماع المشترك مع رؤساء اللجان المتخصصة في مجلس الشورى الذي عقد أعماله في مقر المجلس.

وفي بداية الاستقبال رحب معالي رئيس المجلس بممثلي مجالس المناطق، مشيراً إلى أن هذا الاجتماع هو انطلاقة لأفق أرحب في أعمال المجلس وتعزيزاً لتوجه المجلس نحو المواطن في مختلف المناطق بما يعكس توجهات ولاة الأمر بإشراك مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها في مسيرة العمل التنموي.

ولفت النظر إلى أن مجلس الشورى كان ولا يزال يتلمس حاجات المواطنين، ويناقش قضاياهم الملحة وفق ما أتيح له من صلاحيات.

ورفع معاليه بالغ شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولنائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز، على ما يوليانه - حفظهما الله - من اهتمام وعناية بالمواطنين، وحرص على تحقيق التنمية المتوازنة في مختلف مناطق المملكة.

كما رفع معاليه شكره وامتنانه لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية على حرص سموه على تعزيز التعاون بين مجلس الشورى ومجالس المناطق، وتوجيهه - حفظه الله - لأصحاب السمو أمراء المناطق بتنفيذ الأمر السامي الكريم الخاص بتحديد آليات التعاون بين مجلس الشورى ومجالس المناطق.

وأعرب معاليه عن تقديره لأصحاب السمو الملكي أمراء المناطق على اهتمامهم وعنايتهم بتفعيل هذا التعاون وترشيحهم ممثلين لكل مجلس لزيارة مجلس الشورى والاجتماع مع رؤساء اللجان المتخصصة في المجلس لتحديد آليات التنسيق والتعاون بين الجانبين.

وأشار معاليه إلى وجود قواسم مشتركة بين مجلس الشورى ومجالس المناطق تتمثل في خدمة المواطن، وتحقيق تطلعاته في مزيد من الرخاء والنمو والازدهار التي يعيش فيها.

وأكد معالي الدكتور آل الشيخ أن مثل هذه اللقاءات التي وضعت لبناتها الأولى في ذلك اللقاء ستتيح لمجلس الشورى رؤية متكاملة عن احتياجات المناطق والاستفادة منها عند دراسة المجلس التقرير السنوي لأي جهة حكومية.

وأبدى معاليه تطلع المجلس إلى أن يكون قريباً من الموطنين وتحقيق تطلعاتهم، وتلبية احتياجاتهم.

بعد ذلك قام ممثلو مجالس المناطق بجولة في ردهات المجلس شملت القاعة الكبرى وإدارة الحاسب الآلي والمكتبة وحضور جانب من الجلسة التي عقدها

مجلس الشورى ذلك اليوم.

حضر الاستقبال معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار، ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله البراك، ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله الغامدي ووكيل وزارة الداخلية لشؤون المناطق الدكتور احمد السناني وعدد من أعضاء مجلس الشورى.

هذا وقد عقد في مقر المجلس اللقاء المشترك الأول لرؤساء اللجان المتخصصة في مجلس الشورى مع ممثلين من مجالس المناطق وذلك برئاسة معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار وبحضور معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله البراك.

ويهدف اللقاء – الذي يمثل وفد مجالس المناطق فيه عضوان اثنان من كل مجلس منطقة إلى جانب الأمين العام لكل مجلس – مع رؤساء اللجان المتخصصة في مجلس الشورى بحث سبل التنسيق والتعاون بين مجلس الشورى ومجالس المناطق للعمل على تحقيق التوازن بين مناطق المملكة المختلفة فيما يطرح في مجلس الشورى من خطط لبرامج تنموية واقتصادية واجتماعية.

وأوضح معالي الدكتور حجار أن هذا اللقاء هو بداية لسلسلة لقاءات قادمة ومستمرة بإذن الله تعالى بين مجلس الشورى ومجالس المناطق، لتحقيق توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في إيجاد آليات للتعاون بين مجلس الشورى ومجالس المناطق.

وأكد معاليه أهمية التعاون بين مجلس الشورى ومجالس المناطق حيث من شأنه تحقيق الكثير من النتائج التي تثري عمل مجلس الشورى ومجالس المناطق مما يمكن من تطوير أنظمة العمل في كل منها بحيث يكون هذا التقارب نقطة لدعم سبل التنمية المتوازنة في جميع المناطق والوقوف على حاجات المواطنين وقضاياهم ويجعل من معالجتها أمراً ممكناً وميسوراً، كما أن مثل هذا اللقاء فرصة لهم في مجلس الشورى ليطلع أعضاء مجالس المناطق على ما يقوم به مجلس الشورى من مهام وما يضطلع به من مسؤوليات وفق نظامه واختصاصاته.

وعبر معالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله الغامدي عن سعادته بعقد هذا اللقاء الذي جاء بعد اجتماعات مثمرة للجنة المشتركة بين مجلس الشورى ووزارة الداخلية ممثلة في وكيل الوزارة لشؤون المناطق الدكتور أحمد السناني أسهمت في تسهيل هذا التواصل بين مجلس الشورى ومجالس المناطق.

وأشار معاليه إلى أن مجلس الشورى أنشأ لهذا الغرض إدارة متخصصة هي إدارة شؤون مجالس المناطق تعنى بالتواصل مع الأمانات العامة لمجالس المناطق والتنسيق معها، معرباً عن أمله أن تتيح الآليات الجديدة – التي سيتم التوصل إليها في هذا الاجتماع – للمجلس التعاون مع مجالس المناطق في المستقبل القريب، وان تعزز من وظيفتي المجلس التنظيمية والرقابية.

وقال معالي الدكتور الغامدي "إن هموم المواطن واحتياجاته تتصدر أولويات مجلس الشورى وتناقش تحت القبة حيث يستشعر جميع أعضاء المجلس دورهم ومسؤوليتهم فيتلمسون دوما حاجات المواطنين وقضاياهم في مختلف المجالات ويطرحونها أمام المجلس بكل حرية وشفافية".

من جانبه عبر وكيل وزارة الداخلية لشؤون المناطق الدكتور أحمد السناني عن شكره وتقديره لمعالي رئيس مجلس الشورى ولمعالي نائبه ومساعده والأمين العام للمجلس على تنظيم هذا اللقاء المشترك الذي سيدعم عمل مجالس المناطق التي بدورها تعمل من أجل تنمية مناطقها.

وأشار إلى أن هذا اللقاء جاء كما ذكر معالي الأمين العام للمجلس بعد أن عقدت اللجنة المشتركة بين مجلس الشورى ووزارة الداخلية عدة اجتماعات في وقت سابق، حيث حظي هذا التعاون بموافقة ومباركة من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية – حفظه الله – الذي يعد الداعم الأكبر لعملنا وجهودنا في مجالس المناطق.

عقب ذلك قدم رؤساء اللجان المتخصصة في مجلس الشورى نبذة مؤجزة عن مهام اللجان واختصاصاتها.

ثم استعرض المجتمعون عدداً من آليات التعاون مجلس الشورى ومجالس المناطق وسبل استمرار التواصل فيما بينهما.

د. عبدالرحمن البراك يستعرض الموضوعات المشتركة مع عضو مجلس النواب الأسباني

استقبل معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله البراك في مكتبه بمقر المجلس في الرياض عضو مجلس النواب الاسباني المتحدث الرسمي للحزب الشعبي في لجنة العلاقات الخارجية غوستافو مانويل. وجرى خلال الاستقبال استعراض عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة واسبانيا، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الاسباني، وتفعيل دور لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الاسبانية بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

حضر اللقاء سفير اسبانيا لدى المملكة بابلوا برابوا. من جهة أخرى عقدت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس - رئيس اللجنة - الدكتور طلال بن محمود ضاحي بمقر المجلس بالرياض اجتماعا مع عضومجلس النواب الاسباني غوستافومانويل. وتناول اللقاء بحث العلاقات الثنائية التي تجمع المملكة العربية السعودية واسبانيا في شتى المجالات، كما تم بحث سبل تعزيز العلاقات والتعاون البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان الاسباني . حضر الاجتماع السفير الاسباني لدى المملكة.

د. الغامدي يستقبل الكاتب الخاص لمجلس الشيوخ الكندي

استقبل معالي الأمين العام لمجلس الشورى د. محمد الغامدي، في مكتبه بمقر المجلس بالرياض، الكاتب الخاص في مجلس الشيوخ الكندي غاري أوبراين.

ورحب معالي الأمين العام بالكاتب الخاص لمجلس الشيوخ الكندي، مؤكداً في الوقت ذاته متانة العلاقات التي تجمع المملكة العربية السعودية وكندا في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية لاسيما على صعيد العلاقات البرلمانية والتعاون الثنائي المشترك بين مجلس الشورى والبرلمان الكندي بغرفتيه الشيوخ والنواب.

وأكد الدكتور الغامدي أهمية تعزيز العلاقات الثنائية على الصعيد البرلماني من خلال تبادل اللقاءات والتواصل والحرص على تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين الصديقين.

وقدم معاليه لغاري أوبراين نبذة عن مجلس الشورى وآلية عمله ولجانه المتخصصة وعضويته في الاتحادات البرلمانية القارية والدولية.

وجرى خلال اللقاء استعراض مجمل القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، وبحث سبل تعزيز التعاون البرلماني المشترك وتفعيل دور لجان الصداقة البرلمانية في مجلس الشورى والبرلمان الكندي.

لجنة الصداقة السعودية الدانمركية تبحث تعزيز العمل البرلماني مع سفير الدنمارك

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الدانمركية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس الدكتور سالم القحطاني في مقر المجلس بالرياض اجتماعاً مع سفير جمهورية الدانمرك لدى المملكة كريستيان كونكسفيلت.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وجمهورية الدانمرك واستعراض علاقات التعاون بين البلدين في شتى المجالات.

كما بحث المجتمعون سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى السعودي والبرلمان الدانمركي وتفعيل دور الجان الصداقة البرلمانية بين البلدين بما يسهم في دفع التعاون البناء بين الجانبين.

حضر الاجتماع أعضاء مجلس الشورى أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية الدانمركية.

وزيرة التعليم الفنلندية تجري مباحثات مع لجنتي الشؤون التعليمية والصداقة البرلمانية

اجتمعت لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي في مجلس الشورى، برئاسة عضو المجلس سمو الأمير د. خالد بن عبدالله آل سعود، ولجنة الصداقة البرلمانية السعودية الفنلندية بالمجلس برئاسة عضو المجلس د. سالم بن علي القحطاني، في مقر المجلس بالرياض، مع وزيرة التعليم والعلوم في جمهورية فنلندا هينا ماريا فيركونن والوفد المرافق لها.

وبحث المجتمعون أوجه التعاون الثنائي المشترك بين المملكة وفنلندا في المجالات التعليمية والبحث العلمي.

واطلع رئيسا لجنتي المجلس وزيرة التعليم والعلوم الفنلندية خلال الاجتماع على آليات العمل في مجلس الشورى ومهامه وصلاحياته التي يضطلع بها وفقاً لنظامه، ولجانه المتخصصة، ودوره التشريعي والرقابي.

وعبرت معاليها عن شكرها وتقديرها لحكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود على اهتمامه بدعم العلاقات السعودية الفنلندية في مختلف المجالات لخدمة المصالح المشتركة للبلدين، منوهةً بالمكانة الرائدة التي تتبوأها المملكة على الساحة العلمية والتعليمية والبحث العلمي إقليميا ودولياً.

حضر اللقاء سفير جمهورية فنلندا لدى المملكة يارنو سوريالا.

الزكري يبحث العلاقات البرلمانية مع عضو البرلمان الياباني تورهيكو ماشيكو

التقى عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية اليابانية بالمجلس المهندس عبدالمحسن الزكري، في مقر المجلس بالرياض نائب رئيس لجنة الصداقة البرلمانية اليابانية السعودية والنائب بالبرلمان الياباني تورهيكو ماشيكو والوفد المرافق له بحضور السفير الياباني لدى المملكة شيغيرو إندو.

وجرى خلال اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، واستعراض علاقات التعاون بينهما في شتى المجالات الاقتصادية والتجارية.

كما بحث الجانبان سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي المشترك على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الياباني، وتفعيل دور لجان الصداقة البرلمانية بما يسهم في دعم التعاون والعمل البناء في شتى المجالات لما فيه تحقيق المصلحة المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين، وتناول اللقاء أبرز النتائج التي حققتها الزيارة الرسمية التي قام بها وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية اليابانية بمجلس الشورى إلى إمبراطورية اليابان العام الماضي.

آل الشيخ: المملكة حريصة على إنجاح العمل الإسلامي المشترك على مختلف الصعد

الشورى يشارك في الدورة الثالثة عـــ بمنظمة المؤتمر الإسلامي

أكد معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ حرص مجلس الشورى على المشاركة في أعمال اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ومناشطه المختلفة انطلاقاً من حرص المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو نائب خادم الحرمين الشريفين وسمو النائب الثاني - حفظهم الله - على إنجاح العمل الإسلامي المشترك على مختلف الصعد، وخصوصاً ما يهم الشعوب الإسلامية عبر بوابة العمل البرلماني وتأكيداً على أهمية الدور الذي تقوم به البرلمانات في مناقشة القضايا المصيرية التي تهم مجتمعات وشعوب الدول العربية والإسلامية.

وأشار معاليه في تصريح بهذه المناسبة إلى أهمية اجتماعات الدورة الثالثة عشرة للاتحاد والمؤتمر الاستثنائي الثاني للاتحاد والذي عقد في أبو ظبي وركز على بحث التحديات الدولية والإقليمية التي تواجه نهوض وأمن عالمنا الإسلامي في إطار المعطيات الجديدة لعملية السلام والحفاظ على القدس الشريف والاستخدامات السلمية للطاقة النووية في دول العالم الإسلامي، والحوار والتعاون مع برلمانات الدول الغربية وفي مقدمتها الكونجرس الأمريكي في ظل مواقف إدارة الرئيس باراك أوباما من التعاون مع العالم الإسلامي، إلى جانب بحث موضوع عملية إصلاح الاتحاد في ضوء تقريري لجنتي الإصلاح والتنفيذية إضافة إلى موضوعات أخرى مقترحه من بعض المجالس العربية.

هذا وأعرب معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد إبراهيم آل الشيخ عن شكره وتقديره لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة على رعايته لأعمال اجتماعات اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتي أقيمت في أبو ظبي .

وقد عبر معاليه عن شكره لأصحاب المعالي رؤساء المجالس والبرلمانات المشاركين في أعمال المؤتمر على ما أبدوه من مشاعر صادقة تجاه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -.

هذا وطالب عبدالعزيز عبدالله الغرير رئيس المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي في كلمته الافتتاحية بضرورة العمل على وقف مد " الإسلاموفوبيا " أي " التخوف من الإسلام" الذي تزايدت حدته وآثاره في العلاقات بين العالَم الإسلامي وغيره من دول العالم بحيث أصبح الإسلام بمبادئه وقيمه مستهدفا ومحل خلط مع الإرهاب في العديد من الدوائر الغربية.

وأشار الغرير إلى مقترح للجنة التنفيذية لمجلس اتحاد البرلمانات الإسلامية لإصدار إعلان برلماني إسلامي يمثل خطة عمل للاتحاد خلال السنوات الخمس المقبلَة في مجالين اثنين هما التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تهدد أمتنا الإسلامية والعلاقة مع أهل الحضارات الأخرى أو العلاقة بين الإسلام والغير كما يراها البعض.

وقال: "إننا مطالبون بأن نكون مؤثرين في الرأي العام الإسلامي وحتى يتحقق ذلك لا بد أن نكون واقعيين في أطروحاتنا وخططَ عملنا وإن اقتراح إصدار مثل هذا الإعلان يمثل استكمالا لجهود لجنة الإصلاح في الاتحاد حتى يتم تفعيل مخرجاته مشيراً إلى أن هذا التفعيل لن يتم إلا من خلال خطة عمل مرحلية".

هذا وقد عقد ضمن أعمال الدورة الثالثة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي اجتماع اللجنة التنفيذية الخامس والعشرين، والاجتماع الخامس للجان المتخصصة الدائمة وهي لجنة الشؤون السياسية والاقتصادية، ولجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان والبيئة، ولجنة المرأة والشؤون الاجتماعية والثقافية، وتم خلالها مناقشة العديد من الموضوعات البرلمانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم العالم الإسلامي.

كما عقد مجلس الاتحاد اجتماعاً على هامش الدورة تم خلاله دراسة التقارير ومشاريع القرارات المقدمة من لجان الاتحاد، والإطلاع على تقرير الأمين العام لنشاط مجلس الاتحاد خلال العام الفائت، وانتخاب رئيس الدورة الرابعة عشرة لمجلس الاتحاد، واعتماد مشروع جدول أعمال الدورة السابعة لمؤتمر الاتحاد.

كما عقد المؤتمر الاستثنائي الثاني للاتحاد الذي دعت له دولة الإمارات العربية المتحدة في العاصمة أبوظبي

ـــــشـــرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء

لمناقشة التحديات الدولية والإقليمية التي تواجه نهوض وأمن العالم الإسلامي، في إطار المعطيات الجديدة لعملية السلام، ودور الاتحاد في التصدي لمشروع يهود الكيان الصهيوني ومدينة القدس الشريف.

وناقش المؤتمر الاستثنائي إصلاح النظام الأساسي للاتحاد، في ضوء تقرير لجنة الإصلاح بشأن النظام الأساسي، وتقرير اللجنة التنفيذية بشأن النظام الأساسي للإتحاد المحال إليها من المؤتمر السادس للاتحاد الذي عقد في كمبالا يناير ٢٠١٠م، والذي تضمن مناقشة الوثيقة الإطارية لمقترح الشعبة البرلمانية في المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات بشأن إنشاء "لجنة المساعي البرلمانية الحميدة" كلجنة دائمة في الاتحاد تهدف إلى حل الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بالطرق الودية.

والتقى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مع معالي رئيس مجلس الشعب السوري محمود الأبرش، على هامش أعمال الدورة الثالثة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وجرى خلال الاجتماع استعراض الموضوعات ذات الاهتمام المشترك على الصعيد البرلماني، والتنسيق بين الجانبين في هذا الشأن.

وأصدر مجلس اتحاد البرلمانات الإسلامية في ختام أعمال الدورة إعلاناً يتضمن توصيات الدورة الثالثة عشرة حول مختلف القضايا والموضوعات التي وردت في تقارير اللجنة التنفيذية واللجان المتخصصة الدائمة الثلاث.

بالنسبة للقضية الفلسطينية شدد المجلس على أن قضية فلسطين، باعتبارها لب الصراع في الشرق الأوسط، يجب أن تظل القضية الرئيسية التي على الدول الأعضاء اتخاذ موقف إسلامي موحد بشأنها في المحافل الدولية، حتى تتحقق الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والمتمثلة في قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على تراب فلسطين وعاصمتها مدينة القدس الشريف.

وأكد المجلس اعتراف الدول الأعضاء بدولة فلسطين المستقلة على حدود الأراضي التي احتلت بعد الرابع

من يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها مدينة القدس الشريف، وطالب بتطبيق هذا الاعتراف من قبل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فوراً ورفع مستوى العلاقات مع دولة فلسطين إلى "سفارة"، كما نطالب المجتمع الدولي بالاعتراف بهذه الدولة الفلسطينية المستقلة، ونطالب أيضا مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار يعترف بهذه الدولة الفلسطينية المستقلة.

أما بالنسبة للجولان العربي السوري أكد المجلس دعم حق سوريا في استعادة الجولان العربي السوري المحتل، ونشيد بصمود المواطنين السوريين في الجولان وتمسكهم بأرضهم وهويتهم العربية السورية، كما نؤكد أن قرارات إسرائيل بفرض قوانينها وإدارتها على الجولان السوري المحتل، باطلة ومغايرة للقوانين الدولية. وبالنسبة للبنان أكد مجلس اتحاد البرلمانات الاسمية حق لبنان المشروع في المقاومة من أجل استكمال تحرير الأراضي اللبنانية المحتلة، ونشيد بالجهود المبذولة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية بين اللبنانيين، باعتبارها السبيل الوحيد المؤدي إلى حل التعقيدات ووضع لبنان على جادة الاستقرار والتقدم.

وحول الاستخدام السلمي للتقنية النووية أكد المجلس حق جميع البلدان في استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية، بما في ذلك سياساتها المتعلقة بدورة الوقود النووي، وفقاً لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وأعرب عن قلقنا إزاء القيود المفروضة من قبل بعض الدول، على التعاون الدولي في مجال البحث ونقل المعدات والمواد والتكنولوجيا من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، هذه القيود التي تتعارض مع المادة الرابعة من اتفاقية حظر الانتشار النووي، واستنكر تصاعد الضغوط والتهديدات التي تمارس لمنع هذا الحق القانوني أينما ظهرت، وشدد على ضرورة تسوية الخلافات باستخدام السبل الدبلوماسية السلمية، ويدين بقوة العمليات الإرهابية الإسرائيلية التي استهدفت عدداً من العلماء الإيرانيين.

وطالب المجلس إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وأعرب عن القلق إزاء القدرات والتهديدات النووية الإسرائيلية ، مؤكداً ضرورة إخضاع إسرائيل لفتح منشآتها وبرامجها النووية، وذلك طبقا للقواعد الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك ضرورة انضمامها إلى معاهدة حظر الانتشار النووي وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، باعتبار أن ذلك يشكل أساساً للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط ويمكن من تجنب ممارسة ازدواجية المعايير في التعامل الدولي.

وأعرب المجلس عن الارتياح لنجاح العملية الانتخابية في العراق التي أسفرت عن تشكيل حكومة وحدة وطنية يرجى منها تحقيق أماني العراقيين في إنهاء الاحتلال وترسيخ الاستقلال والسيادة الوطنية والاستتباب الأمني في ربوع العراق.

كما أعرب المجلس عن تفهمه لخيارات الشعب السوداني المعبر عنها في الاستفتاء، مؤكداً الوقوف بصلابة مع السودان ضد كل التهديدات الخارجية، والتضامن معه في دفاعه عن سيادته وأمنه واستقراره ووحدته.

وأدان المجلس ظاهرة الإرهاب، وأكد أن هذه الظاهرة متعارضة مع تعاليم الدين الإسلامي، التي تدعو إلى التسامح والرحمة ورفض العنف وتنهي عن سائر أشكال العدوان، خاصة قتل النفس البشرية بصرف النظر عن اللون والدين والعرق.

وأخيرا أعرب عن التأييد لخيار الشعب التونسي في طريقة إدارة بلاده واختيار ممثليه، وناشد القوى التونسية وفئات الشعب التونسي، التحلي بالحكمة وضبط النفس، حفاظاً على أمن البلاد ومكتسباتها، وطالب كافة الدول الأجنبية بعدم التدخل في شؤون تونس الداخلية

شارك في الاجتماعات وفود برلمانية يمثلون ٥١ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد، إضافة إلى المراقبين من الاتحاد البرلماني الدولي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

ومثل مجلس الشورى في أعمال الاجتماعات أعضاء المجلس الشيخ محمد السعدان والدكتور علي الغامدي والدكتور عبد الله الظفيري والدكتور مفلح الرشيدي.

إدارة الأولويات في الحياة
التخطيط ووضع الأهداف

• أ.د جبريل حسن العريشي
أستاذ المعلومات - عضو مجلس الشورى

«نادراً ما يتطلب العمل المهم أن تقوم به اليوم أو حتى خلال الأسبوع الحالي، فقط المهام العاجلة هي التي تتطلب أن تقوم بها فوراً»
تشارلز هامل- مؤلف

يتطلب النجاح في الحياة التركيز على الأنشطة الهامة بدلا من التركيز، بل والانشغال كلياً، في الأنشطة والمهام العاجلة، وهذا هو مفتاح التحكم في الحياة، والقدرة على إدارة الوقت بما يحقق الأهداف، ويخلق الشعور بالإنجاز، ليس هذا فقط ولكنه يجعل الحياة ذات قيمة ومعنى، وليست مجرد حياة، إنها الحياة بامتلاء، حيث يشعر المرء بالسعادة.

تكتسب الأنشطة أهميتها من مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف التي نسعى إليها، فهناك أفعال غير هامة، إنها فقط تشتت انتباهنا، وتبدد طاقتنا، وهذه الأفعال من السهل اكتشافها وتجنبها، إذا كنا نعرف أهدافنا ونسعى إليها، فعندما وقفت «أليس» في مفترق طرق، سألت صديقها الأرنب في أي طريق تمشي، فسألها بدوره: «إلى أين تريدين الذهاب؟» قالت: لا أعرف، فقال لها: إذن لا يهم، امشِ في أي طريق. وهذه القصة الرمزية من رواية «أليس في بلاد العجائب» تبين أنه بدون أهداف يضيع الجهد والوقت، ولكن إذا وضعنا لأنفسنا هدفا فإننا سنصل إليه. والنجاح الحقيقي ليس فقط في تمييز الأنشطة والأفعال التي تخدم أهدافنا، وإنما في تمييز الأهم من المهم، وترتيبها حسب أهميتها، لتكون الأولوية في الإنجاز للأهم ثم الأقل أهمية.

وتحديد الأهداف يأتي من خلال نظرة شاملة لرسالة الشخص في الحياة ورؤيته الشخصية لما يجب أن يكون عليه، فالرسالة mission أو المهمة أو الدور هي البوصلة التي تقود سفينة الحياة، وكل إنسان له رسالة فهو عظيم، وبدونها يتعرض لهزات اجتماعية، وعلى كل منا أن يتوقف قليلاً ليفكر في رسالته، ويصوغها في كلمات قليلة تشتمل على معانٍ كثيرة، ويكتبها في ورقة ويضعها في مكان بارز، يتيح له الاطلاع عليها بشكل متكرر، حتى تكون دائماً نصب عينيه، توجهه في كل حركاته وسكناته، وتهدي شراعه في بحر الحياة الزاخر. ثم يأتي دور الرؤية الشخصية، وهي ترجمة الرسالة في أهداف تتجدد، فالرسالة مستمرة والرؤية متجددة.

وقبل التخطيط ووضع الأهداف لا بد من تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر، أو ما يطلق عليه SWOT Analysis اختصارا لكلمات Strengths Weaknesses. Opportunities and Threats هو أحد أشهر أدوات التخطيط، ويستخدم في إيجاد بدائل وخيارات إستراتيجية. وتحليل نقاط القوة والضعف هو تحليل داخلي لعناصر القوة والمميزات التي يمتلكها الشخص ليعرف كيف يستفيد منها ويعظم من دورها في حياته، وكذلك نقاط الضعف لمعالجتها أو على الأقل تجنب تأثيرها على نجاحه. أما الفرص والمخاطر فهي العوامل الخارجية المواتية والمعاكسة في البيئة المحيطة والتي لا يمكن السيطرة عليها، ولكنها تؤثر على فرصة تحقيق الأهداف.

والأهداف منها الأهداف طويلة المدى (الإستراتيجية) وهي أهداف عامة والتي يتطلب تنفيذها مدة ما بين ثلاث إلى خمس سنوات، مثل الحصول على درجة علمية كالماجستير أو الدكتوراه، وأهداف متوسطة المدى أو مرحلية تنفذ في عام أو عامين، وأهداف قصيرة المدى (إجرائية) تنتهي في شهر أو عدة شهور.

ويجب أن تكون الأهداف الموضوعة محددة بشكل واضح حتى يمكن قياس ما تحقق منها، كما يجب أن تكون أهدافاً يمكن الوصول إليها من خلال قدراتنا وإمكانياتنا حتى لا نصاب باليأس والإحباط إن لم تتحقق، ولا يعني هذا بالضرورة أن نضع أهدافاً بسيطة، بل يجب أن تكون الأهداف مما يستنفر طاقتنا ويشعل رغبة التحدي حتى يكون للنجاح في تحقيقها مذاق مميز، ونشعر بلذة ونشوة الإنجاز، كما يجب أن تكون الأهداف واقعية غير غارقة في الخيال، ويجب أن يوضع إطار زمني للوصول لهذه الأهداف، والأهم من كل هذا أن يتم صياغة الأهداف في جمل بسيطة إيجابية وكتابتها.

تمت صياغة الرسالة والرؤية والأهداف وكتابتها ليبدأ التخطيط والتنفيذ، ولتكن الأولوية للأمور الهامة والتي تحقق أهدافنا، ويحذر الوقوع في شرك الأمور العاجلة غير الهامة، وكل الأنشطة هي واحدة من أربعة حسب أهميتها وعاجليتها:

- أنشطة هامة وعاجلة، وهذه الأنشطة قليلة نسبياً، فالعناية بمريض من أفراد الأسرة هو عمل مهم وطارئ أيضا.
- أنشطة هامة وغير عاجلة، وهذه الأنشطة هي ما يستحق أن نفكر فيه وأن نخطط له، وهي مجال إبداع الناجحين.
- أنشطة عاجلة غير هامة، وتشمل معظم الأعمال الروتينية اليومية، وهي أنشطة مستهلكة للوقت.
- أنشطة غير هامة وغير عاجلة، وهي أنشطة الطاقات المهدرة، والحياة بلا هدف ولا معنى.

إن النجاح في تنفيذ الخطة يستلزم الحزم في ترتيب الأولويات وفي تطبيق هذه الأهداف، فلا تأجيل، إننا نفشل في تحقيق الخطة عندما تشغلنا الأنشطة العاجلة غير الهامة، أو عندما نسيء تقدير أولوياتنا فننشغل بالأقل أهمية عن الأهم. كما يتطلب تقييم الأداء للوقوف على نقاط الضعف في الخطة، والتي يجب أن نتحلى بالمرونة الكافية لتعديلها بما يحقق أهدافنا، كما يفيد تقييم الأداء في معرفة الإنجازات التي تتحقق، وهنا يجب أن نكافئ أنفسنا وأن نشعر بالفخر والاعتزاز بما حققناه، ليكون دافعا للمزيد من النجاحات والإنجازات.

برئاسة د. خضر القرشي

وفد المجلس يبحث دعـــم العلاق

قام وفد من مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية المغربية بمجلس الشورى الدكتور خضر القرشي بزيارة رسمية إلى مملكة المغرب، خلال المدة من ٢١-١٤٣٢/٢/٢٢هـ، وذلك تلبية لدعوة تلقاها مجلس الشورى من مجلس المستشارين المغربي.

وتأتي هذه الزيارة في إطار دعم العلاقات الثنائية التي تجمع المملكة العربية السعودية ومملكة المغرب الشقيقة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التعاون والعمل المشترك على صعيد العلاقات البرلمانية التي تجمع مجلس الشورى بالمملكة، ومجلسي المستشارين والنواب في مملكة المغرب.

والتقى وفد مجلس الشورى خلال الزيارة بعدد من كبار المسئولين الحكوميين، ورئيسي وأعضاء مجلسي المستشارين والنواب في المغرب، وبحث في إطار زيارته أوجه التعاون المشترك في مختلف المجالات، لاسيما على صعيد العلاقات البرلمانية السعودية المغربية.

وأوضح معالي رئيس الوفد عضو المجلس الدكتور خضر القرشي، في تصريح له، أن هذه الزيارة جاءت تلبية لدعوة تلقاها المجلس من مجلس المستشارين المغربي، وامتداداً للعلاقات الأخوية المميزة والوثيقة التي تجمع المملكة العربية السعودية ومملكة المغرب وشعبيهما الشقيقين، وفقاً لما اختطه قائدا البلدين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -، وأخوه جلالة الملك محمد السادس، وما يبديانه من حرص على دعم هذه العلاقات واستمرار تميزها.

وأكد الدكتور القرشي على ما تكنه المملكة من تقدير خاص لمملكة المغرب حكومة وشعباً أثمر عنه تطابقاً تاماً في وجهات النظر، وتوافقا في الآراء والمواقف إزاء مختلف القضايا لاسيما على الساحة العربية، مبيناً أن قيادتي البلدين حريصتين دائماً على التنسيق والعمل المشترك لما فيه دعم هذه العلاقات المميزة والمضي بها قدماً بما يجسد التكريس الحقيقي لعلاقات التعاون الأخوية التي تجمع الأشقاء العرب.

ضم وفد مجلس الشورى أعضاء المجلس أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية المغربية: الشيخ سليمان الماجد، والأستاذ محمد الرشيد، ود. صدقة فاضل، ود.عبدالله المعطاني، ود.نواف الفغم.

وقد استقبل معالي رئيس مجلس المستشارين بمملكة المغرب الشقيق الدكتور محمد الشيخ بيد الله، وفد المجلس مؤكداً على أن المملكة العربية السعودية تأتي على رأس الداعمين والمؤيدين لمملكة المغرب في الرأي والمواقف إزاء مختلف القضايا في المحافل الإقليمية والدولية ولكل ما يكفل مصلحة المغرب ونماءه، منوهاً باعتزاز بلاده بعلاقات الأخوة والصداقة المتينة التي تربطها بالمملكة.

وقدم معاليه التهنئة للمملكة حكومة وشعباً بسلامة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله، معرباً عن تمنياته الصادقة له بموفور السلامة والصحة، منوهاً بمبادراته ومساعيه الدؤوبة لكل ما من شأنه تحقيق السلام والأمن والاستقرار لشعوب العالم.

ورحب بالزيارة التي يقوم أعضاء وفد مجلس الشورى إلى المغرب، مشيراً إلى أهمية الدور الذي تؤديه الدبلوماسية البرلمانية واللقاءات والزيارات المتبادلة بين البرلمانيين في دعم وتقوية العلاقات واستمرارها، مشيداً بمستوى العلاقات الثنائية التي تجمع بلاده بالمملكة في شتى المجالات لاسيما العمل والتنسيق الثنائي المشترك على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس المستشارين ومجلس الشورى، متطلعاً إلى مزيد من التعاون البناء بما يخدم مصلحة البلدين الشقيقين والشعبين الكريمين.

وحمل وفد مجلس الشورى باسمه واسم أعضاء البرلمان المغربي التحيات والتقدير إلى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وأعضاء المجلس.

وقدم عضو مجلس الشورى د. القرشي الشكر والتقدير لما لقيه الوفد من حفاوة مشيراً إلى أن هذه الزيارة تأتي امتداداً للعلاقات الأخوية المميزة والوثيقة التي تجمع المملكة ومملكة المغرب وشعبيهما الشقيقين، وفقاً لما اختطه قائدا البلدين خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله، وأخوه جلالة الملك محمد السادس، وما يبديانه من حرص على دعم هذه العلاقات واستمرار تميزها.

وأكد د. القرشي حرص مجلس الشورى واهتمامه على تنمية وتوثيق علاقاته البرلمانية مع الدول الشقيقة الصديقة لاسيما المغرب الشقيق بما يعزز أوجه التعاون الثنائي بين البلدين في مختلف المجالات، ناقلاً لمعاليه تحيات وتقدير معالي رئيس مجلس الشورى وأعضاء المجلس.

من جهة أخرى استقبل معالي رئيس مجلس النواب المغربي السيد عبد الواحد الراضي بمقر مكتبه بالبرلمان أعضاء وفد مجلس الشورى وجرى خلال اللقاء بحث الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام، كما تم استعراض العلاقات الثنائية وأوجه التعاون المشترك بين المملكة والمغرب بما يخدم مصلحة شعبي البلدين الشقيقين.

وقام الوفد بجولة تعريفية في مقر البرلمان المغربي اطلع خلالها على أبرز ما يضمه البرلمان بغرفتيه المستشارين والنواب من مرافق وخدمات وقاعات.

وكان رئيس مجلس النواب المغربي قد أولم مأدبة عشاء تكريماً للوفد حضرها عدد من كبار المسؤولين في البرلمان المغربي.

وقد عقد أعضاء وفد مجلس الشورى أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية المغربية برئاسة عضو

ـــــات البرلمانية السعودية المغربية

لقطات لزيارة وفد مجلس الشورى إلى المغرب

المجلس الدكتور خضر بن عليان القرشي، اجتماعاً مع أعضاء مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية السعودية بمجلس النواب المغربي برئاسة معالي نائب رئيس مجلس النواب الطاهر شاكر، وذلك في مقر مجلس النواب بالعاصمة المغربية الرباط.

وجرى خلال الاجتماع بحث الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك إقليمياً ودولياً لاسيما ما تشهده المنطقة العربية من تطورات وتحديات على الصعيدين السياسي والاقتصادي، كما استعرض الجانبان العلاقات الثنائية التي تجمع المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية، وأوجه التعاون والعمل المشترك بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية والثقافية والاجتماعية.

وأوجز معالي نائب رئيس مجلس النواب رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية السعودية الطاهر شاكر، لأعضاء وفد مجلس الشورى خلال الاجتماع عرضاً حول الحياة السياسية والتجربة البرلمانية وأبرز التطورات التي تعيشها المغرب وما وصلت إليه الممارسة البرلمانية التي تجري تحت قبة البرلمان بغرفتيه المستشارين والنواب، إلى جانب الخُطى التنموية العملاقة التي تشهدها البلاد في مختلف المجالات.

وأشاد بمستوى العلاقات التي تجمع المملكة العربية السعودية ومملكة المغرب التي تمتد عروقها إلى تاريخ بعيد حافل بالتفاهم والتطابق في وجهات النظر، جسدت روحاً من العمل البناء والتعاون المثمر والمواقف المشتركة إزاء مختلف القضايا والتحديات على الساحتين الدولية والإقليمية.

وأكد وفد مجلس الشورى، خلال الاجتماع أن المملكة العربية السعودية بفضل القيادة الحكيمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله، تحرص دائماً على دعم وتعزيز علاقاتها مع الأشقاء في الوطن العربي لاسيما في مملكة المغرب الشقيقة، وفتح آفاق التعاون البناء بشتى المجالات بما يحقق المصلحة المشتركة للبلدين والشعبين.

وبحث الاجتماع سبل تعزيز التعاون والعمل الثنائي البناء على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان المغربي، والتنسيق المشترك بينهما في مختلف المحافل والمشاركات البرلمانية الدولية والإقليمية، وتفعيل دور لجان الصداقة البرلمانية وتبادل الزيارات واللقاءات بين البلدين.

فتح المجال للقطاع الخاص لتقديم الخدمة

مجلس الوزراء يوافق على تنظيم الفحص الفني الدوري للمركبات

وافق مجلس الوزراء في جلسته التي عقدت يوم١٤٣١/٥/٢١هـ برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على تنظيم الفحص الفني الدوري للمركبات، وتضمن قرار المجلس فتح المجال للشركات والمؤسسات والورش الفنية بما فيها الشركة القائمة، لتقديم خدمات الفحص الفني في جميع أنحاء المملكة. وفيما يلي قرار مجلس الوزراء ونص التنظيم.

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٢٢٠٣/ب وتاريخ ١٤٣١/٣/١٠هـ، المشتملة على برقية صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رقم ٢١٣٢٨/٧ وتاريخ ١٤٢٤/٦/١٢هـ وفي شأن تنظيم الفحص الدوري الشامل للمركبات ووضع المعايير والشروط الفنية التي يتم بموجبها تأهيل عدد من الورش للقيام بالفحص الدوري، والمشتملة على قراري مجلس الشورى رقم (١٦/٢٢) وتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٩هـ، ورقم (٧٣/١٠٣) وتاريخ ١٤٣١/٢/١٦هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢) وتاريخ ١٤٢٠/١/٣هـ.

وبعد الاطلاع على المحاضر رقم (٤) وتاريخ ١٤٢٥/٢/٧هـ، ورقم (٣٠٥) وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢١هـ، ورقم (٤٥١) وتاريخ ١٤٢٩/١٠/٢١هـ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وبعد النظر في قراري مجلس الشورى رقم (١٦/٢٢) وتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٩هـ، ورقم (٧٣/١٠٣) وتاريخ ١٤٣١/٢/١٦هـ.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٣٥٠) وتاريخ ١٤٣١/٤/٢٧هـ.

يقرر ما يلي:

أولاً: الموافقة على تنظيم الفحص الفني الدوري للمركبات، وفقاً للصيغة المرافقة.

ثانياً: فتح المجال للشركات والمؤسسات والورش الفنية بما فيها الشركة القائمة، لتقديم خدمات الفحص الفني الدوري للمركبات في جميع أنحاء المملكة، وذلك وفقاً لتنظيم الفحص الفني الدوري للمركبات، المشار إليه في البند (أولاً) من هذا القرار.

ثالثاً: قيام اللجنة الوطنية لسلامة المرور باعتماد برنامج خاص، لمتابعة الفحص الدوري للسيارات في المملكة وتقويمه، وترفع إلى مجلس الوزراء المقترحات والتوصيات المناسبة عن طريق سمو وزير الداخلية، بعد مضي خمس سنوات من تاريخ تطبيق هذا التنظيم.

رابعاً: دعم ميزانية كل من الإدارة العامة للمرور واللجنة الوطنية لسلامة المرور بما يكفل تحقيق المهمات المنوطة بهما، وفق قواعد إعداد الميزانية العامة للدولة.

خامساً: ينشر تنظيم الفحص الفني الدوري للمركبات المرافق لهذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

رئيس مجلس الوزراء

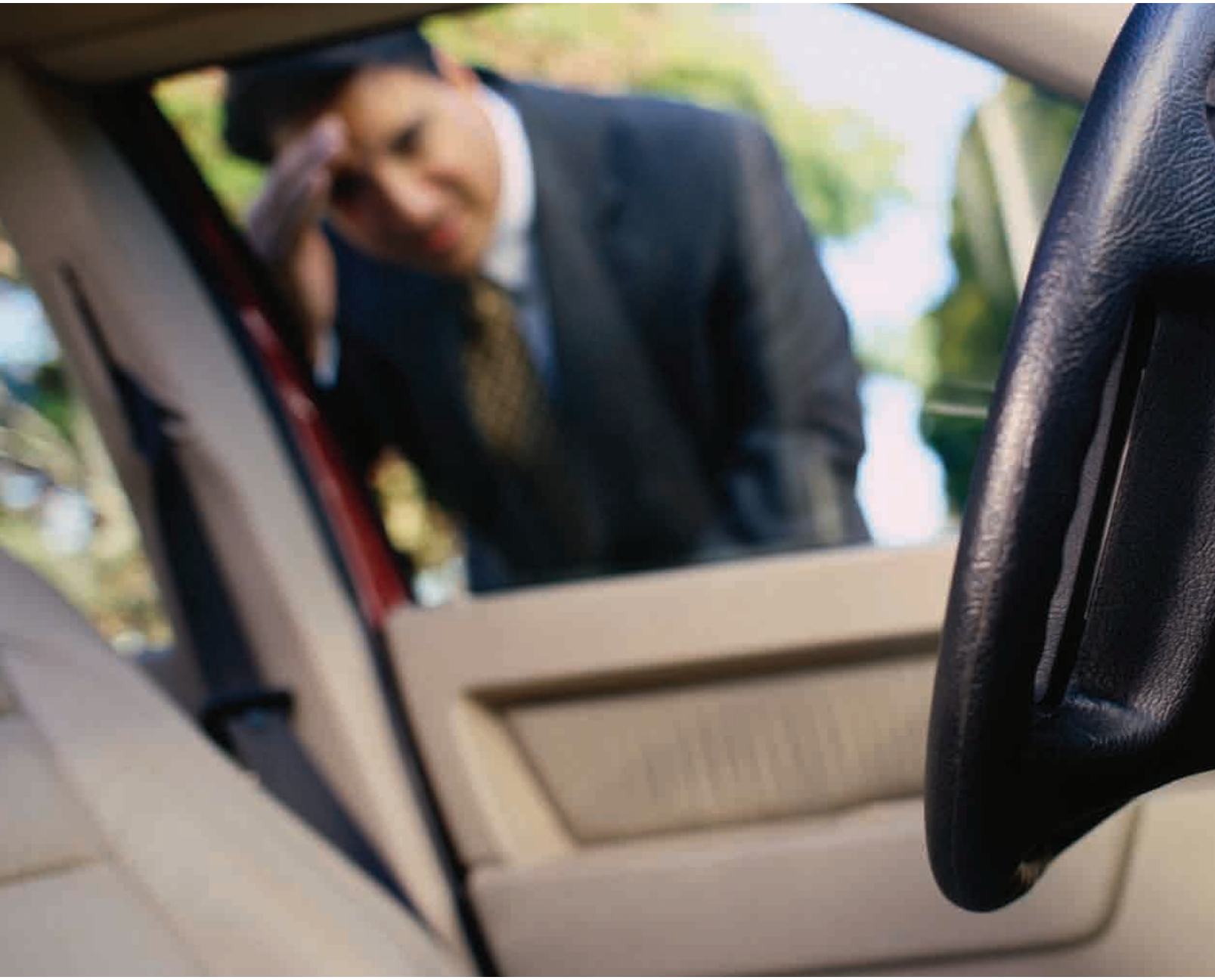

من أهداف التنظيم الإسهام في تخفيض عدد الحوادث المرورية

تنظيم الفحص الفني الدوري للمركبات

بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (٢) وتاريخ ١٤٢٠/١/٣هـ، أعد هذا التنظيم الذي يتضمن الشروط والمعايير الفنية التي يجب توافرها للترخيص لأي محطة تقدم خدمة الفحص الفني الدوري للمركبات.

أهداف تنظيم الفحص الدوري:

- المحافظة على سلامة مستخدمي الطرق وممتلكاتهم من الحوادث المرورية.
- المحافظة على البيئة من التلوث الناتج مما تنفثه المركبات من غازات سامة.
- الإسهام في تخفيض عدد الحوادث المرورية.
- تخفيف شدة خطورة حوادث المرور (الإصابات والتلفيات).
- اكتشاف الأعطال الوشيكة قبل أن تصبح أعطالاً رئيسة تهدد السلامة.
- المحافظة على السيارات والآليات بوصفها ثروة وطنية، وإطالة أمد استخدامها.

الفحص الفني الدوري للسيارة

متطلبات اعتماد المحطات

١- المجال ونطاق التطبيق:

يحدد هذا التنظيم المتطلبات الواجب توافرها للترخيص بافتتاح محطات الفحص الفني الدوري للسيارات.

٢- تكون المراجع التالية مكملة لهذه الشروط والمعايير:

٢-١- المواصفات القياسية السعودية (م.ق.س) ١٩٩٨/١٢٨٤م "السيارات- دليل الفحص الفني الدوري".

٢-٢- المواصفات القياسية السعودية (م.ق.س) ١٩٩٢/٣٢٠م "اشتراطات السلامة والصحة الصناعية- الجزء الرابع: المواد الخطرة- المواد السامة والخطرة).

٢-٣- اللائحة المنفذة للفحص الفني الدوري للسيارات الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم (٧٠٤٢) وتاريخ ١٤٠٦/٧/٧-٦هـ.

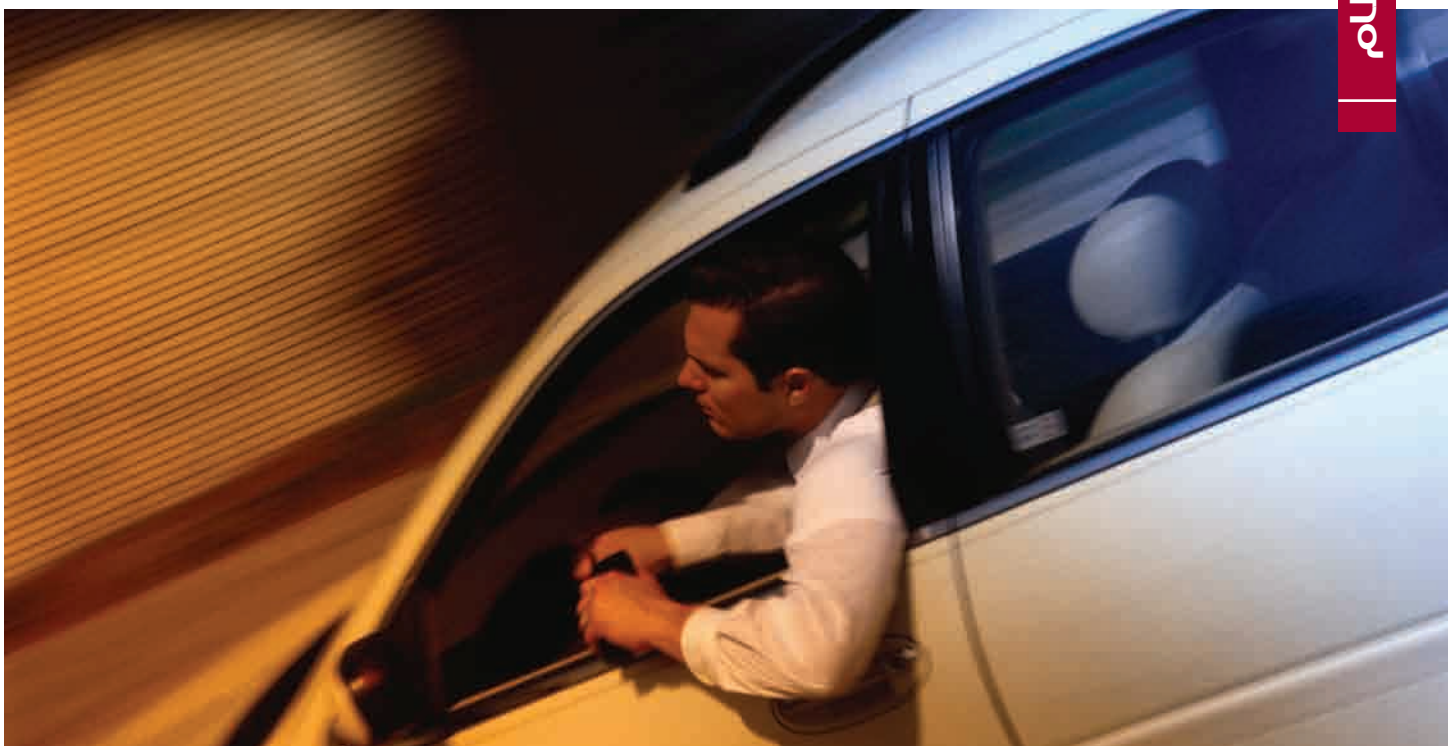

٣- التعريفات:

٣-١- الوزارة: وزارة الداخلية.

٣-٢- الهيئة: الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.

٣-٣- البرنامج: برنامج الفحص الدوري للسيارات والمركبات.

٣-٤- المحطة: محطة الفحص الدوري للسيارات المرخص لها بناء على الشروط والمعايير الفنية المنصوص عليها في هذا التنظيم.

٣-٥- المسار: الوحدة المتكاملة المجهزة بمعدات وأجهزة الفحص الفني للسيارات.

٤- المتطلبات:

٤-١- متطلبات عامة:

٤-١-١- يجب أن يكون لدى صاحب الطلب سجل تجاري ساري المفعول في مجال فحص السيارات.

٤-١-٢- يجب أن يقدم صاحب الطلب إلى إدارة المرور مخططات الموقع والمباني ومواصفات المعدات والأجهزة والأدوات المستخدمة في الفحص، وبياناً مفصلاً بالأيدي العاملة في المحطة طبقاً للمتطلبات الواردة في هذا التنظيم.

٤-١-٣- يجب أن يمنح كل ترخيص لكل محطة على حدة.

٤-١-٤- يجب فحص المركبة طبقاً للشروط والمعايير الفنية المنصوص عليها في هذا التنظيم.

٤-١-٥- يجب حصر نشاط المحطة التي يرخص لها لإجراء الفحص في عمليات

يحدد التنظيم المتطلبات الواجب توافرها للترخيص بافتتاح محطات الفحص الفني الدوري للسيارات

يشترط أن تبنى صالات الفحص بطريقة تضمن التدفق الانسيابي للعمل

كشف الأخطاء الفنية بالمركبات، وألا تمارس أي نشاط للصيانة أو الإصلاح أو بيع قطع غيار السيارات أو شرائها، مما قد يتعارض ومتطلبات فاعلية البرنامج.

٤-٢- متطلبات الموقع الواجب توافرها في محطات الفحص الدوري للسيارات:

٤-٢-١- أن تكون مداخل الموقع ومخارجه سهلة ومريحة من الطرق الرئيسة والفرعية والسريعة المجاورة وإليها.

٤-٢-٢- أن تكون مواقف السيارات بمساحات مناسبة؛ لتمكين المراجعين من إنهاء إجراءاتهم قبل الفحص وبعده بكل يسر.

٤-٢-٣- أن يراعى في التصاميم تفادي الاختناقات المرورية والازدحام، كما يراعى عدم تشكيل خطورة على الطرق المجاورة.

٤-٢-٤- أن تكون مساحات المكاتب بحسب المتطلبات الخاصة لكل حجم محطة، وذلك لإنهاء ما يتعلق بإجراءات ما قبل الفحص. مثل مكاتب مراجعة بيانات التسجيل، والصندوق، وصالة استقبال الفحص.

٤-٢-٥- أن يكون هناك منطقة فسيحة مهيأة لاستقبال المراجعين مكيفة ومريحة.

٤-٢-٦- أن تبنى صالات الفحص بطريقة تضمن التدفق الانسيابي للعمل، وتزود بممرات مشاة مظللة على جانبي مسارات الفحص حتى يتمكن المراجعون من مشاهدة فحص سياراتهم ومتابعتها دون إعاقة سير عمليات الفحص؛ على ألا يقل عرض الممرات عن (١٤٠سم)، وأن تكون معزولة عن المسارات بساتر معدني ارتفاعه (٩٠سم).

٤-٢-٧- أن يوفر نظام التهوية اللازم لضمان نقاء الهواء داخل المسارات ولسحب

تجهيز مسارات الفحص الفني بمعدات وأجهزة حديثة متكاملة مما يضمن الدقة والسرعة

غازات عادم السيارات. ويعزز النظام بوساطة ستائر هوائية لحماية العاملين في حفر الفحص.

٤-٢-٨- أن يوفر مكتب داخل كل محطة لأقسام المرور للقيام بالمهمات الموكولة إليها من حيث الإشراف والمتابعة.

٤-٢-٩- أن يكون مكتب إدارة المحطة في موقع يسهل الوصول إليه بوساطة المراجعين في حالة وجود أي استفسار.

٤-٢-١٠- أن تتوافر مكاتب وتجهيزات خاصة باستعلامات المراجعين الفنية، لتوضيح بنود فشل سياراتهم.

٤-٢-١١- أن تتوافر في نطاق محطات الفحص الخدمات التالية:

أ- طرق معبدة للوصول إليها، شاملة تقاطعات المرور، وإشارات المرور اللازمة.

ب- مواقع ممهدة ومستوية ومترابطة مع المسارات التي تؤدي إليها.

٤-٢-١٢- أن يحصل على موافقة من الجهة المختصة في وزارة الشؤون البلدية والقروية بأن الموقع مناسب للقيام بهذا النشاط.

٤-٣- إدارة البرنامج:

٤-٣-١- المفهوم العام:

يجب أن يتبنى المفهوم الحديث لفحص السيارات ما يلي:

أ- التكامل الفني والإداري للبرنامج ضمن بيئة محوسبة.

ب- تجهيز مسارات الفحص بمعدات وأجهزة فحص حديثة محوسبة ومتكاملة مما يضمن الدقة والسرعة وبأقل درجة من التدخل البشري.

ج- برامج تدريب متطورة ومتفاعلة مع المستجدات.

٤-٣-٢- معالجة البيانات:

يجب أن يضمن نظام الحوسبة الذي سيستخدم في برنامج الفحص الدوري الفاعلية والواقعية وخدمة المراجعين. بحيث يكون تصميم النظام التكامل على أساس تقديم خدمة متكاملة. ويبنى النظام بثلاثة مستويات على الأقل؛ هي: حاسوب المسار، شبكة المحطة المحلية، الحاسوب المركزي للبرنامج. وتتكامل هذه المستويات ضمن شبكة واحدة، وذلك لتوفير خدمة دخول السلطات المختصة إلى هذه الشبكة.

٤-٣-٣- الصيانة:

يقدم برنامج صيانة وقائية متكاملة، شاملاً برامج معايرة الأجهزة والمعدات وبمختلف المستويات؛ لإسناد ودعم جميع أجهزة المحطة للمحافظة على جاهزيتها ومصداقيتها.

٤-٤- مراحل فحص السيارات:

٤-٤-١- المرحلة الأولى: الفحص الخارجي:

تدقيق بيانات السيارة الإدارية والفنية، وفحص الأجزاء الخارجية للسيارة المرتبطة بالسلامة وتقويمها، مثل: الإطارات، جسم السيارة، الأنوار، الإشارات، الزجاج

حصر نشاط المحطة التي يرخص لها في عمليات كشف الأخطاء الفنية بالمركبات

الأمامي، محتويات حجرة المحرك، المساحات، مقود السيارة، المكابح..إلخ. وإدخال كل النتائج مباشرة في الحاسوب.

انظر الجدول رقم (١) وشكل رقم (١) أدناه.

٤-٤-٢- المرحلة الثانية: فحص آلي لنظام المكابح (الفرامل) وانحراف العجلات:

فحص قوى المكابح والاحتكاك على كل العجلات ومعالجتها آلياً وفق المعايير الفنية المحددة، ومن ثم تقويم نتائج الفحص لنظام المكابح بوساطة الحاسوب. وفحص وتقويم انحراف العجلات الأمامية الناتج من عدم ضبط هندسة العجلات أو عطل في نظام التوجيه بوساطة الجهاز. انظر الجدول رقم (٢) وشكل رقم (٢) أدناه.

٤-٤-٣- المرحلة الثالثة: فحص آلي لنظام العادم والأنوار الأمامية:

فحص عينات من غاز العادم بوساطة الفحص المحوسب لتحليل وقياس نسبة الملوثين الغازيين الرئيسين فيه، وهما غاز أول أكسيد الكربون والهيدروكربونات، وتقويمهما بطريقة أوتوماتيكية. وفحص شدة إضاءة الأنوار الأمامية وكذلك انحرافها عن المحاور الضوئية المعتمدة بوساطة جهاز الفحص المحوسب وتقويمها بطريقة أوتوماتيكية. انظر الجدول رقم (٣) وشكل رقم (٣) أدناه.

٤-٤-٤- المرحلة الرابعة: الفحص السفلي:

فحص الأجزاء السفلية للسيارة المرتبطة بالسلامة، وتقويمها، مثل: جهاز المكابح، الهيكل، نظام التعليق، نظام التوجيه، نظام الوقود، نظام العادم، قواعد المحرك وصندوق التروس..إلخ. وإدخال كل النتائج مباشرة في الحاسوب. انظر الجدول رقم (٤) وشكل رقم (٤) أدناه.

٤-٤-٥- المرحلة الخامسة: تدقيق نتائج الفحص وإصدار النتائج:

متابعة مراجعة نتائج الفحص المرحلية والنهائية وتدقيقها، وإصدار تقرير وملصق الفحص، والإشراف الكامل على فعاليات المسار. انظر الجدول رقم (٥) وشكل رقم (٥) أدناه.

الجدول رقم (١): المرحلة الأولى

مسلسل	البيان	الوصف
١	المعدات	١) النهاية الطرفية لإدخال البيانات. ٢) لوحة مدخلات بنود الفشل. ٣) أجهزة التحسس. ٤) جهاز فحص دخان الديزل.
٢	العمليات	١) إدخال بيانات السيارة. ٢) تأكيد هوية السيارة. ٣) الفحص الخارجي (قائمة الفحص). ٤) فحص دخان الديزل.

ملحوظات:

- تأكيد هوية السيارة: إجراءات التدقيق النظامية لبيانات السيارة بحسب ما هو مدون في رخصة السير.

- الفحص الخارجي: (أربعون) بنداً فنياً معتمداً ومضمناً في قائمة الحاسوب وجدول مرجعي. يتم التحكم الكامل في قائمة الكمبيوتر بوساطة برمجيات الحاسوب، وتظهر نتائج هذه المرحلة في الوقت الحقيقي عن طريق الحاسوب.

- يفحص دخان الديزل للسيارات التي تعمل بوقود الديزل والتي تنفث دخاناً أسود مرئياً. وتظهر النتائج فورياً على اللوحات المخصصة لهذا الغرض، وتخزن في الحاسوب لتظهر في تقرير الفحص النهائي.

الجدول رقم (٢): المرحلة الثانية

مسلسل	البيان	الوصف
١	المعدات	١) جهاز فحص الانزلاق الجانبي. ٢) جهاز فحص المكابح (الفرامل). ٣) وحدة المضخة الهيروليكية.
٢	العمليات	١) قياسات الانزلاق الجانبي (م/كم). ٢) وزن المحاور (جميعها). ٣) قوة احتكاك المكابح (جميع الدواليب). ٤) قوة المكابح (جميع الدواليب). ٥) فرق قوة المكابح (كل محور على حدة). ٦) بيضاوية دارة المكابح. ٧) إجمالي قوة المكابح. ٨) قراءة قوة الدواسة, العاملة بالهواء المضغوط فقط. ٩) قوة فرملة الوقوف (الانتظار).

الجدول رقم (٣): المرحلة الثالثة

مسلسل	البيان	الوصف
١	المعدات	١) جهاز فحص غازي أول أكسيد الكربون والهايدركربونات (معايرة آلية ذاتية). ٢) الجهاز الموازن (المسارات الصغيرة فقط). ٣) جهاز فحص الأنوار الأمامية (روبوت).
٢	العمليات	١) قراءة الهايدروكربونات (جزء بالمليون). ٢) قراءة أول أكسيد الكربون (حجمية٪). ٣) تضبيط خط محور السيارة (هندسي). ٤) كثافة الأنوار العالية (شمعة). ٥) قياس محورية الأنوار الأمامية (سم/متر).

الجدول رقم (٤): المرحلة الرابعة

مسلسل	البيان	الوصف
١	المعدات	١) حفرة الفحص. ٢) رافعة الفاحص. ٣) لوحة مدخلات بنود الفشل. ٤) رافعة المقدمة الأمامية للسيارة.
٢	العمليات	قائمة من (٤٠) بند فحص تحتوي على فحص كل من: ١) الفحص السفلي لجسم السيارة. ٢) نظام التعليق (بما فيه الإطارات). ٣) نظام التوجيه. ٤) خراطيم المكابح ومعداتها. ٥) التآكل. ٦) خطوط نظام العادم. ٧) خطوط وخزان الوقود. ٨) نظام الدفع ونقل الحركة. ٩) بنود متفرقة.

- تجري هذه الفحوصات داخل حفرة فحص مجهزة ومعدة جيداً ومصممة كمنطقة عمل متخصصة للفاحصين. كما أنها معزولة عن الخارج بوساطة ستائر هوائية تنتجها مراوح كهربائية مخصصة لهذا الغرض، ومزودة برافعة للفاحص يتحرك عليها كمنصة عمل له.

- تجهز الحفرة برافعة لرفع السيارات المشتبه في خطورة التآكل في نظام تعليقها أو توجيهها.

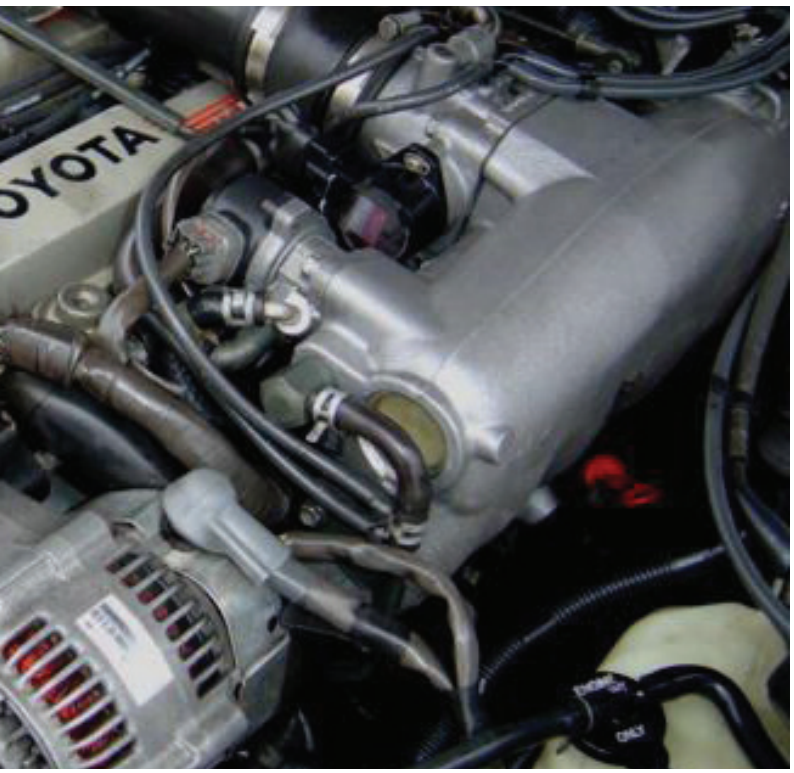

- تحتوي قائمة الفحص المحوسبة بنظام (coms) على أربعين بند فحص، اعتمدتها الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة والإدارة العامة للمرور.

الجدول رقم (٥): المرحلة الخامسة

مسلسل	البيان	الوصف
١	المعدات	تزود غرفة المراقبة بالآتي: ١) حاسوب يتحكم بعمليات المسار. ٢) طابعة. ٣) صندوق التوصيل البيني. ٤) نظام تلفزيوني ذو دائرة مغلقة. ٥) نظام نداء صوتي (PA)
٢	العمليات	١) مراقبة سير عمليات الفحص داخل المسار. ٢) تأكيد الجودة. ٣) إصدار التقارير. ٤) إصدار ملصق.

٤-٥- متطلبات معدات مسار الفحص وأنظمته:

٤-٥-١- متطلبات عامة:

أ- أن تكون المعدات وأجهزة الفحص وأدواته معتمدة من الجهة المعنية باعتماد محطات الفحص الدوري للسيارات.

ب- أن تركب المعدات والأجهزة والأدوات وتشغل وتصان وتعاير طبقاً للمواصفات الفنية اللازمة.

ج- أن تعتمد المعايرة أو أجهزة المعايرة الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، أو يعتمدها مختبر تعتمده الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.

د- أن تكون جميع المعدات والأجهزة والأدوات مطابقة للمواصفات القياسية السعودية الواردة في البند (٢-١)، وإن لم تتوافر مواصفات قياسية سعودية فيجب أن تكون مطابقة للمواصفات الدولية (ISO) ومواصفات بلد المنشأ أو المواصفات التي تحددها الهيئة.

٤-٥-٢- أجهزة الفحص الإلكتروميكانيكية:

أ- جهاز فحص الانزلاق الجانبي:

يقيس هذا الجهاز الانزلاق الجانبي لنظام توجيه السيارة، لإعطاء تقويم أوتوماتيكي "بالنجاح أو الإخفاق". ويتكون الجهاز من لوحين منزلقين وآلية قياس الانزلاق الجانبي. يرتبط اللوحان ببعضهما بوساطة أذرعة مرفقيه تدير مقياس فرق جهد حساس ومعير. تتحول حركة الانزلاق الجانبي للوحين الناتجة من عدم اتزان نظام التوجيه، إلى إشارة كهربائية تلتقط وترسل للمعالجة بوساطة حاسوب المسار.

ب- جهاز فحص المكابح (الفرامل):

يقيس جهاز فحص المكابح وزن المحاور وقوة الكبح للدواليب اليمنى واليسرى للمحاور الأمامية والخلفية والوسطى، لإعطاء تقويم أوتوماتيكي "بالنجاح أو الإخفاق". ويتكون الجهاز من أسطوانات دوارة مع دوائر تقيس بوساطة مقياس الإجهادات (STRAIN GAUGE)، وجهاز قياس وزن محاور (خلايا حمل ذات دقة عالية) (LOAD CELLS)، وروافع هيدروليكية، ودوارات توجيه آمنة ومفاتيح كهروضوئية. والجهاز مؤمن، فالرافعة لا تعمل ما لم تكن السيارة في الواضح الصحيح على الجهاز، وإذا انقطع التيار تتوقف الرافعة على المستوى التي هي عليه. أما معايير التقويم للنجاح أو الإخفاق فيمكن التحكم بها بوساطة برمجيات الحاسوب لجميع عناصر الكبح (قوة الكابح، قوة الاحتكاك، القوة الفرقية، قوة مكابح الوقوف) وبحسب نوع نظام الكبح (هيدروليكي، هوائي، مانع للانزلاق..إلخ).

يمكن إيقاف ترخيص محطة الفحص إذا أخل صاحبها بأي من بنود هذا التنظيم

ج- وحدة المضخة الهيدروليكية:

توفر الطاقة الهيدروليكية لرافعة جهاز فحص المكابح.

د. الموازن (وحدة اختيارية):

يعمل على وضع السيارة عمودياً نسبة إلى جهاز فحص الأنوار الأمامية، وللتأكد من استقامة محاور جسم السيارة. ورغم أن الغرض الأساس لهذا الجهاز (الموازن) هو المساعدة في أخذ القراءة الصحيحة والدقيقة لمحاور الإضاءة، إلا أنه يمكن أن يستخدم لتقويم الاستقامة الطولية لهيكل السيارة.

هـ- أجهزة الفحص السفلي للسيارة:

تزود أجهزة الفحص السفلي للسيارة بنهايات طرفية نقالة، ومؤشرات سير العمل، ولوحات مفاتيح تعزيزية لبنود الفحص. ويتم الفحص السفلي بوساطة فاحص الحفرة المدعوم بالعديد من الأجهزة والمعدات. ويزود بمعدات مثل: لوحة منزلقة ورافعة محاور السيارة لإجراء فحص مكثف لبعض النوعيات من السيارات. وكذلك الرافعة الأرضية التي تمكن الفاحص من تعديل وضعه (سحب طوله) نسبة للسيارة، لكي تحقق له الراحة والسهولة في إجراء الفحص.

٤-٥-٣- أجهزة الفحص التحسسية:

أ- جهاز فحص دخان الديزل:

يفحص دخان الديزل للسيارات التي تنفث دخاناً أسود كثيفاً (مرئياً). ويجري الفحص بالضغط على دواسة الوقود ثلاث مرات لأخذ ثلاث عينات وترسيبها (كل على حدة) على ورق تشريح خاص ذي انعكاسية معيارية. وبتوجيه حزم ضوئية معيارية على ورق التشريح، تقاس شدة الضوء المنعكس بوساطة كمبيوتر دقيق، وتقارن أوتوماتيكياً بمقياس (BOSCH) الرمادي.

وعلى هذا المقياس يمثل اللون الأبيض صفر٪، ويمثل اللون الأسود القاتم ١٠٠٪.

ب- جهاز فحص الأنوار الأمامية:

يجب أن يكون جهاز فحص الأنوار الأمامية (الروبوت) ذا تقنية رفيعة المستوى في هندسة الضوء، وأن يستطيع قياس اتجاهات المحور الضوئي وكثافة السطوع الضوئي بما يسهل التقويم الآلي للنجاح أو الإخفاق. ويشتمل الجهاز على آلية متابعة المحور الضوئي تلقائياً، ومقياس كثافة السطوع الضوئي (حساس ضوئي)، ومقياس زاوية، وآلة الحركة العرضية.. إلخ. ويقوم حساس ضوئي خاص بإضاءة لمبة أمام السائق للوقوف، عندما تصل السيارة إلى الوضع والاستقامة الصحيحين وعلى المسافة المطلوبة أمام جهاز فحص الأنوار الأمامية لتأكيد المتطلبات الدقيقة لهذا الفحص.

ج- جهاز فحص الهايدروكربونات وأول أكسيد الكربون:

هو جهاز لفحص وقياس تركيز أول أكسيد الكربون والهايدروكربونات في غازات عادم السيارات آلياً (أوتوماتيكياً). وترسل القياسات في الوقت الحقيقي إلى الحاسب الآلي لمعالجتها وعرضها بحسب المعايير المعتمدة.

ويتكون الجهاز من قسم تجميع غازات العادم، وقسم تحليل، وقسم مؤشرات، وجهاز تحكم آلي ومفاتيح التشغيل..إلخ.

٤-٥-٤- الأجهزة المساندة:

أ- لوحات مؤشرات عمليات الفحص:

وتشتمل على شاشات عرض رقابية كبيرة تصمم لتمرير تعليمات التشغيل للفاحصين والسائقين، كما تبين نتائج الفحص فورياً للزبائن. ويتم التحكم فيها بوساطة حاسوب المسار عبر صندوق التوصيل البيني وسلسلة من كوابل الاتصالات ودوائر إلكترونية وكهربائية.

ب- نظام تلفزيوني مغلق الدائرة:

يشتمل النظام على كاميرات فيديو موصولة بشاشات تلفزيونية في غرفة التحكم. تركب إحدى الكاميرات في حفرة الفحص حتى يتمكن كبير فنيي الفحص في غرفة التحكم من متابعة ما يجري في المرحلة الرابعة (الفحص السفلي للسيارة). وتركب شاشة عرض تلفزيونية على لوحة مؤشر حفرة الفحص في وضع يمكن كبير فنيي الفحص من رؤيتها. وتركب (كاميرا) عند المرحلة الثانية وشاشة عرض في غرفة التحكم لتمكن كبير فنيي الفحص من متابعة الفحص في هذه المرحلة.

ج – هواتف داخلية:

تركب هواتف داخلية كي تجرى الاتصالات بين كبير فنيي الفحص في غرفة التحكم، وبين الفاحصين. وفي هذا النظام يكون الهاتف الرئيس في غرفة التحكم، وتكون الهواتف الفرعية في المرحلتين الأولى والرابعة.

د- نظام النداء العام:

تركيب نظام النداء العام لاستخدامه في حالات الضرورة التي تحتم على كبير فنيي الفحص توجيه تعليمات للآخرين. ويوفر هذا النظام ميكروفونات عنقية وسماعات في المرحلتين الأولى والرابعة. كما يركب في غرفة التحكم ميكروفون طاولة بعنق مرن وتركب السماعات في المرحلتين الثانية والثالثة.

٤-٥-٥- نظام تكامل أجهزة الفحص (الاتصالات):

أ- النهايات الطرفية لإدخال البيانات:

نهاية طرفية عالية التقنية وذكية داخل بيئة مغلقة ومجهزة بمخارج اتصالات ثنائية. تستخدم النهاية الطرفية في تجهيز المسار للبدء في العمل وفي إدخال بيانات السيارات. وتوصل النهاية الطرفية مع حاسوب المسار ولوحات الإدخال النقالة في مرحلتي الفحص الخارجي والسفلي.

ب- لوحات إدخال نقالة (نهايات طرفية) لبنود الفحص:

تجهز هذه اللوحات النقالة بمواصفات خاصة (متينة) وتستخدم لإدخال البنود الفاشلة. ويكون الجهاز ذا مستويين في تحديد الأعطال بما يتضمن الترميز للأعطال الرئيسة والترميز للأعطال الفرعية، ويستخدم للتفسير المفصل للأعطال المكتشفة في الفحص الخارجي. وتمرر البيانات إلى حاسوب المسار الرئيس.

ج- وحدة التحكم المركزي (نظام التحكم في المسار):

تتحكم في جميع معدات الفحص والمؤشرات بالمسار، وتعالج بيانات الفحص. وتشتمل

دعم ميزانية الإدارة العامة للمرور واللجنة الوطنية لسلامة المرور بما يكفل تحقيق المهمات المنوطة بهما

يشمل الفحص عينات من غاز العادم لتحليل وقياس نسبة الغاز الملوث

على ثلاث شاشات عرض لبيان الوضع وبيانات الفحص في كل مرحلة مما يمكن كبير فنيي الفحص من متابعة سير العمليات في المسار، وبعد انتهاء عمليات الفحص تطبع بيانات الفحص ونتائجه آلياً بوساطة الطابعة في غرفة التحكم.

د- صندوق التوصيل البيني:

يشتمل هذا الصندوق المتين على عدة أجهزة إلكترونية تشكل جسر الاتصال بين معدات الفحص وحاسوب المسار. والاستخدام الرئيس لهذا الصندوق هو التحكم في الأجهزة ذات الجهد العالي بوساطة لوحات (إدخال/ إخراج) البيانات. وتمر عبر هذا الصندوق كل إشارات التحكم القادمة من المسار والعائدة إليه.

٤-٦- مقاييس الفحص ومواصفاته:

٤-٦-١- نطاق الأنظمة الخاضعة للفحص:

تطبق المواصفات القياسية السعودية ذات الصلة ببرنامج الفحص الدوري استناداً لما ورد نصاً في اللائحة المنفذة للفحص الفني للسيارات.

أما النظم التي تغطى في هذه المواصفات والمقاييس فهي على سبيل المثال لا الحصر:

٤-٦-١-١- هوية السيارة.

٤-٦-١-٢- جسم السيارة، حجرة السائق وأبوابها وعناصر الدعم.

٤-٦-١-٣- نظام المكابح (الفرامل).

٤-٦-١-٤- نظام التوجيه.

٤-٦-١-٥- الزجاج الأمامي وزجاج النوافذ ومجال الرؤية.

٤-٦-١-٦- معدات الإضاءة، الأنوار الأمامية والعاكسات.

٤-٦-١-٧- نظام التعليق.

٤-٦-١-٨- عناصر نقل الحركة.

٤-٦-١-٩- الدواليب والإطارات.

٤-٦-١-١٠- الشاصيه/ الهيكل وإجزاؤه.

٤-٦-١-١١- انبعاث عادم السيارات (أول أكسيد الكربون، والهايدروكربونات، وكثافة دخان الديزل).

٤-٦-٢- بنود قائمة الفحص:

٤-٦-٢-١- معلومات خاصة بالمركبة:

- رقم لوحة المركبة.
- موديل المركبة.
- الرقم المميز للمركبة.
- لون المركبة.
- تاريخ التسجيل.
- الشركة المصنعة.
- طراز المركبة.

٤-٦-٢-٢- الفحص الخارجي لجسم المركبة بمعاونة الكمبيوتر:

- نقاط وقواعد تثبيت جسم السيارة.
- علبة (خزان) سائل المكابح.
- سلامة التوصيلات الكهربائية.
- الأنوار الأمامية.
- الأنوار الأمامية الإضافية.
- أنوار الوقوف.
- أنوار الإشارة/ الغمازات الأمامية والجانبية.
- أنوار الإشارة/ الغمازات الأربعة/ الفلشر.
- آلة التنبيه (البوري/ الزامور).
- الزجاج الأمامي.
- المساحات.
- جهاز التزويد بماء غسل الزجاج.
- المرايا الجانبية والداخلية.
- العاكسات.
- الأبواب ومفصلاتها.
- الإطارات (الكفرات).
- مسامير وصواميل وأطواق الإطارات (الكفرات).
- أنوار معدات التحكم الموجودة في التابلو (الطبلون).
- سيور الماكينة.
- الأنوار الخلفية.
- أنوار الرجوع للخلف.
- أنوار الإشارة/ الغمازات الخلفية.
- أنوار المكابح.
- أنوار اللوحة الخلفية.
- عجلة القيادة وعمودها.
- مقود الدراجة (للدراجات فقط).
- أحزمة الأمان.
- المقاعد.
- دواسة المكابح.
- مكابح الوقوف/ اليد (الجلنط).
- استقامة هيكل الدراجة.
- عطب أو صدمات في جسم السيارة.
- الطفاية/ المثلث.
- خزان الوقود.
- خزانات الهواء.
- ميكانيكية وصل المقطورات بالشاحنات.
- تآكل/ اهتراء.

٤-٦-٢-٣- فحص الانزلاق الجانبي أوتوماتيكيا:

- يختبر الانزلاق الجانبي للمركبة بالنسبة إلى المحور الأمامي بوساطة عدد الأمتار للكيلومترات.

٤-٦-٢-٤- فحص المكابح أوتوماتيكياً:

- فحص قوة مكابح العجلات على المحاور الأمامية والخلفية والمتوسطة كل على حدة.

- قياس إعاقة المكبح للعجلات كل على حدة.
- قياس قوة مكابح الوقوف (الجلنط).
- حساب نسبة قوة المكبح لوزن المحور لكل محور على حدة.
- حساب القوة الفرقية للعجلات اليمين واليسار لكل محور على حدة.
- تحديد وضع المركبة- اجتيازاً أو إخفاقاً- أتوماتيكياً.

٤-٦-٢-٥- الفحص الأتوماتيكي للأنوار الأمامية:

- فحص شدة الأنوار وتحديد زوايا الانحراف عن محور الإضاءة العادي لكل من الأنوار الأمامية كل على حدة.
- تحديد وضع المركبة- اجتيازاً أو إخفاقاً- أوتوماتيكياً.

٤-٦-٢-٦- فحص ملوثات العادم المنبعثة من السيارات المزودة بمحركات تعمل بالبنزين.

- فحص وتحليل تركيز غازات أول أكسيد الكربون والهايدروكربونات.
- تحديد وضع المركبة- اجتيازاً أو إخفاقاً- أوتوماتيكيا.

٤-٦-٢-٧- فحص ملوثات العادم المنبعثة من السيارات المزودة بمحركات تعمل بالديزل:

- يؤخذ قياس عينات من غازات العادم للديزل المنبعثة.
- قياس معدل كثافة الدخان المنبعث.
- تحديد وضع المركبة – اجتيازاً أو إخفاقاً- أوتوماتيكياً.

٤-٦-٢-٨- فحص الأجزاء السفلية للمركبة بالهوة أتوماتيكياً:

- الوصلات الكروية للأذرعة (الجوزات).
- تثبيت صندوق أو علبة الدركسيون.
- علبة الدركسيون الهيدروليكي.
- ليات وأنابيب ووصلات المكابح.
- أسطوانات نظام المكابح.
- جهاز مكابح الهواء.
- عمود التوازن.
- نظام التعليق للمحور الأمامي.
- نظام التعليق للمحور الخلفي.
- الزمبركات (السست) الأمامية.
- الزمبركات (السست) الخلفية.
- الإطارات (الكفرات).
- المساعدات.
- كراسي المحرك.
- كراسي صندوق التروس (الجيربوكس).
- أجزاء نقل الحركة أو الصلبان.
- مواسير العادم.
- خزان الوقود.
- تهريب في نظام الوقود.
- الهيكل والجسور وقواطعه.
- حالة إصلاح الهيكل.
- تآكل أو اهتراء.
- تهريب زيت.

٤-٧- تسلسل إجراءات الفحص:

٤-٧-١- عند دخول محطة الفحص، يوقف السائق السيارة في المكان المخصص لذلك، ثم يراجع مكتب الاستقبال.

٤-٧-٢- يدخل الموظف المختص رقم اللوحة بجهاز الحاسوب (أو يمسح الرقم المرموز بوساطة كاشف ليزري)، الذي يسترجع جميع بيانات السيارة الموجودة سلفاً في قاعدة البيانات، ومن ثم يتجه السائق إلى صالة الفحص.

٤-٧-٣- عند مدخل مسار الفحص يقدم السائق السيارة لسائق المسار الذي سيقود السيارة للمرحلة الأولى من الفحص. ثم يتأكد الفاحص من جميع بيانات السيارة ومدى مطابقتها للواقع، وتحال السيارة إلى قسم المرور بالمحطة إذا رأى تبايناً في ذلك، أما في حال التطابق فيجري الفحص عليها.

٤-٧-٤- يبقى سائق السيارة في ممر المشاة على جوانب المسارات، ومنه يمكنه مشاهدة سير عمليات فحص مركبته ومتابعة نتائج فحصها أولاً بأول.

وهذا يضمن أن طاقم الفحص بمعزل عن أصحاب السيارات أو سائقيها وبمنأى عن تدخلاتهم.

٤-٧-٥- بعد الانتهاء من عمليات الفحص يصدر تقرير الفحص آلياً بوساطة حاسوب المسار، يوضح فيه القياسات والتقويم لكل الفحوصات التي أجريت.

٤-٧-٦- إذا أخفقت السيارة يطلب من سائقها مراجعة مكتب خدمات استعلامات المراجعين، ليشرح المهندس المختص جميع بنود الإخفاق المطلوب إصلاحها، وعند الضرورة تشرح وتبين بعض البنود السفلية في حفرة تجهز خصيصاً لهذا الغرض. كما يطلب من سائق السيارة إعادتها إلى الفحص بعد إصلاحها، حيث يتجه السائق إلى مكتب الاستقبال مباشرة. فإن تأخر عن تقديم السيارة لإعادة الفحص خلال المدة المحددة أو إذا تكرر إخفاق السيارة في إعادة الفحص نتيجة تركه للإصلاح، عندها يحال سائق السيارة إلى مكتب المرور الذي بالمحطة لمعرفة سبب ذلك.

٤-٧-٧- يجيب عن جميع الاستفسارات مهندس الفحص المختص، وإن تعذر ذلك يرفع الأمر إلى مدير المحطة الذي سيكون مكتبه مجهزاً بحاسوب مرتبط بالشبكة المحلية مما يتيح له الاستعلام أو متابعة نتيجة فحص أي سيارة. كما يزود مكتب مدير المحطة بنظام نداء، هاتف ودائرة تلفزيونية مغلقة للمتابعة والاتصال بكل أنحاء المحطة بالصوت والصورة. ويستخدم هذا النظام في إجراءات تدقيق إنتاجية المسارات، وإحصائيات الإخفاق، وتقويم تدفق السيارات..إلخ.

٤-٧-٨- بعد اجتياز المركبة الفحص يقدم لسائق المركبة شهادة الفحص سارية المفعول لمدة سنة أو ستة أشهر بحسب اللائحة المنفذة.

٤-٨- ساعات عمل محطة الفحص:

مع مراعاة ما ورد في نظام العمل، تحدد ساعات العمل في محطات الفحص الدوري للسيارات بما يتناسب مع مصالح المراجعين، وتمتد لتغطي أغلب ساعات النهار بالتنسيق مع الإدارة العامة للمرور.

٤-٩- وثائق وموثوقية الفحص:

٤-٩-١- ملصق الفحص:

أ- يجب أن يكون الملصق من النوع الذي يتلف عند محاولة إزالته أو نزعه من مكانه.

ب- يجب أن يكون الملصق من النوع الذي لا يتلف أو تتغير معالمه طوال فترة سريانه واستعماله. كما لا يجوز إتلافه أو تغيير معالمه طوال تلك الفترة.

ج- يجب أن يحتوي الملصق على المعلومات التالية:

ج- ١- تكتب أرقام الشهور على الملصق بطريقة واضحة.

ج- ٢- توضح السنة والشهر وشعار الفحص على الملصق والوقت المحدد لانتهاء صلاحية الملصق.

ج- ٣- يوضح اسم المحطة ويكون في الملصقات أرقام متسلسلة مقيدة لدى إدارة المحطة.

د- تصمم الإدارة العامة للمرور ملصق الفحص.

٤-٩-٢- التدابير الخاصة بملصقات الفحص:

أ- تثبت الجهة المختصة بالفحص ملصق الفحص.

ب- إذا فشلت المركبة يعاد فحصها بعد إتمام الإصلاحات والتجهيزات اللازمة.

ج- يثبت الملصق فقط على المركبات التي تجتاز إجراءات الفحص الفني المعتمدة بنجاح.

د- يثبت الملصق في الجهة اليمنى من الزجاج الأمامي للمركبة ومن الداخل، ويجب أن يتم ذلك في موقع الفحص وقبل مغادرة المركبة.

هـ - لا يعد ملصق الفحص معتمداً إذا تعرض للتلف بأي شكل من الأشكال، وعلى مالك المركبة أو سائقها مراجعة إدارة المرور خلال (٧٢) ساعة من تلف الملصق أو جزء منه ليتم توجيهه إلى الجهة المختصة بالفحص.

و- إذا فقد ملصق الفحص، فلا يعتد بوثيقة الفحص وحدها، ويجب عند ذلك تقديم المركبة لإعادة الفحص.

ز- غير مسموح نظاماً لأي شخص منح أو بيع أو تداول ملصقات الفحص لأحد أصحاب أو سائقي المركبات أو المقطورات أو لأي شخص في أي مكان لاستخدامه كملصق لمركبة لم تفحص أجزاؤها وأداؤها، ولم تطابق المتطلبات المحددة لذلك.

ح- غير مسموح نظاماً لأي شخص أن يحتفظ بملصقات الفحص، وحيث إن شراءها أو تداولها غير مسموح به فسوف تعد في وضع المسروقة أو المزورة.

ط- غير مسموح باستخدام قطعة الزجاج الحاملة لملصق الفحص من أجزاء الزجاج الأمامي المهشم ولصقها في الموضع المحدد على الزجاج الجديد حتى ولو كانت فترة سماح الملصق ما تزال سارية.

ي- يجب ألا يظهر على المركبة إلا الملصق الساري المفعول فقط. أما الملصقات المنتهية، فيجب إتلافها تماماً قبل تثبيت الملصق الجديد.

ك- غير مسموح بإزالة الملصق المنتهي أو التالف قبل اجتياز وقبول المركبة في جميع الفحوص. وبعدها يزال الملصق السابق ويثبت الجديد فوراً.

ل- إذا سمح لأحد الأفراد داخل موقع الفحص بنزع الملصق السابق، فإنه يجب إتلافه تماماً قبل تثبيت الملصق الجديد.

م- لا يجوز السماح بتثبيت الملصقات على المركبات إلا للفنيين المؤهلين لذلك، ويكون داخل حدود موقع الفحص.

ن- يتحفظ على الملصقات بالموقع في مكان مغلق ومأمون، وتعد مسؤولية سلامة الملصقات من اختصاص مدير المحطة.

س- الملصقات التي لم تستخدم وانتهت مدتها فإنه يجب التحفظ عليها لدى الجهة المختصة بالفحص إلى حين تدقيقها بوساطة المندوب المكلف من إدارة المرور بالمنطقة ويتم إتلافها كلها تماماً.

٤-٩-٣- تقرير الفحص:

على الجهة المختصة بالفحص منح المركبات التي تجتاز اختبارات الفحص بنجاح وثيقة توضح نتيجة الفحص، ويجب أن يصدر تقرير الفحص آلياً عن طريق الحاسب الآلي متضمناً المعلومات التالية:

٤-٩-٣-١- معلومات خاصة بالمركبة:

أ- رقم تسجيل المركبة والسنة التي سجلت فيها واسم الشركة المصنعة.

ب- نوع المركبة.

ج- رقم الهيكل (الشاسيه)- الرقم المميز للمركبة.

د- تاريخ التقدم للفحص.

هـ - تاريخ الفحص ورقم مسار الفحص.

٤-٩-٣-٢- معلومات وبيانات الفحص موضحاً فيها القياسات والقيم للفحوصات التي أجريت آلياً:

أ- نتيجة الفحص النظري الخارجي- الأجزاء المعطلة.

ب- نتيجة فحص الانزلاق الجانبي.

ج- نتيجة فحص المكابح الأمامية والخلفية ومكبح الانتظار.

د- نتيجة فحص الأنوار الأمامية على الجانبين اليمين واليسار.

هـ- نتيجة فحص انبعاث الغازات: أول أكسيد الكربون، والهايدروكربونات للسيارات المزودة بمحركات تعمل بالبنزين، وكثافة الديزل للسيارات المزودة بمحركات تعمل بالديزل.

و- نتيجة فحص الأجزاء السفلية للمركبة وتحديد الأجزاء المعطلة.

ز- نتيجة الفحص. رقم ملصق الفحص في حالة الاجتياز.

ح- اسم محطة الفحص وأسماء الفنيين الذين قاموا بالفحص.

٤-٩-٤- موثوقية الفحص:

على صاحب الترخيص إجراء الارتباط اللازم بالحاسب الآلي التابع لوزارة الداخلية، وذلك بالتنسيق مع إدارة المرور.

٤-١٠- القوى العاملة في المحطة:

تدار محطات الفحص الدوري الفني بمواطنين مؤهلين، ولا تقل نسبة السعوديين العاملين في هذه المحطات عن ١٠٪ من مجموع الفنيين العاملين فيها، وتزاد هذه النسبة تدريجياً لتصل إلى نسبة مائة في المائة خلال مدة لا تزيد على عشر سنوات من تاريخ الحصول على الترخيص بفتح المحطة.

٤-١١- النظر في المخالفات:

٤-١١-١- إذا أخل صاحب الترخيص بأي بند من بنود هذا التنظيم، فعلى الإدارة العامة للمرور عن طريق اثنين من رجال المرور المكلفين لهذا الغرض ضبط المخالفة في محضر يخصص لذلك يوضح فيه نوع المخالفة وتاريخ حدوثها. وعلى الإدارة العامة للمرور إذا رأت ضرورة لإيقاف عمل المحطة فيمكنها ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أيام. فإن رأت حاجة إلى إيقافه لمدة أكثر أو إلغاء الترخيص، فعليها أن تحيل الموضوع إلى اللجنة المذكورة في الفقرة (٤-١١-٢) أدناه.

٤-١١-٢- يشكل وزير الداخلية لجنة من مستشارين قانونين لا يقل عددهم عن ثلاثة من عدد من الجهات الحكومية يختارون بعد التنسيق مع الوزراء المختصين؛ للنظر في المخالفات التي تحال إليها. ويرأس هذه اللجنة مستشار قانوني لا تقل مرتبته عن (الثالثة عشرة) أو ما يعادلها، وينص في التشكيل على عضو احتياطي، وتحدد مكافآت أعضائها وسكرتيرها بالتنسيق مع وزير المالية. ويعاد تشكيل هذه اللجنة كل ثلاث سنوات، ويجوز تجديد عضويتها لمرة واحدة فقط.

٤-١١-٣- يجب على هذه اللجنة الاطلاع على أقوال من نسبت إليهم المخالفة ووجهة نظر الإدارة العامة للمرور في ذلك سواء كتابياً أو حضورياً، ولها أن تستعين بمن تراه من المختصين الفنيين. وتصدر اللجنة قراراتها- بحضور كامل أعضائها- بالإجماع أو بالأغلبية، ويوضح في محاضر اللجنة الرأي المخالف إن وجد، وحجة كلا الرأيين.

٤-١١-٤- إذا ثبت لدى هذه اللجنة مخالفة صاحب الترخيص لأي بند من بنود هذا التنظيم، فتصدر قراراً إما بإيقاف عمل المحطة لمدة تكفي لإصلاح الخلل القائم وتكون رادعاً لصاحب الترخيص بعدم حدوثه مستقبلاً؛ أو بإيقاف عمل المحطة لمدة لا تتجاوز ستة أشهر. كما يمكن للجنة إذا تكررت المخالفة أن تصدر قراراً بإلغاء الترخيص نهائياً، وتكون هذه القرارات قابلة للاعتراض عليها أمام ديوان المظالم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغها صاحب الشأن.

٥- تحدد اللجنة الوطنية لسلامة المرور- المشكلة بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (١٧١) وتاريخ ١٦-٨-١٤٠٥هـ- قيمة الحصول على خدمة الفحص الدوري للسيارات، ويكون موحداً في جميع محطات الفحص التي تقدم هذه الخدمة بما لا يزيد على المعدلات الحالية.

فضل العرب اقتصادياً وحضارياً!

• د. زيد بن محمد الرماني

لقد تعددت المعابر التي سلكتها الحضارة العربية الإسلامية في وصولها إلى الغرب الأوروبي، فكانت ثلاثة معابر، اختلفت فيما بينها من حيث النشاط وكمية المنقول الثقافي. وهذه المعابر هي: بلاد الشام، وصقلية والأندلس.

إن نظرة فاحصة للمنقول من عناصر الحضارة العربية الإسلامية والطريق الذي عبره، تدلنا على أن الأندلس كانت الجسر الأهم في عملية انتقال الحضارة العربية، ذلك لأن الاحتكاك الأوروبي بالعرب، استمر مع المشرق وصقلية فترة ثلاثة قرون، بينما استمر ثمانية قرون مع الأندلس.

ففي ميدان الصناعة، تجلت مهارة العرب واضحة، حيث أقبلت أوروبا في العصور الوسطى على المنسوجات العربية إقبالاً كبيراً.

وقد انتقلت معظم الصناعات العربية إلى الغرب الأوروبي عن طريق عرب الأندلس وصقلية والمغرب فصناعة الجلود اشتهرت بصورة مميزة، في مدينة قرطبة حتى أطلق الأوروبيون على النوع الممتاز من الجلود اسم (الجلد القرطبي). واهتم العرب أيضاً بالصناعات المعدنية، معتمدين على المناجم المتوافرة من نحاس وزئبق وحديد وفضة وذهب، وأتقنوا الصناعة الفولاذية، وصناعة السلاح والسيوف التي اشتهرت في طليطلة، وصناعة مفاتيح الأبواب.

لذا، يعتقد لوبون أن يكون الأوربيون قد اقتبسوا صناعة الحلي الذهبية من تلك السلع العربية، التي دخلت أوروبا عن طريق التجارة، أو التي جلبها الصليبيون معهم عند عودتهم من المشرق العربي.

ويذكر كريستي في كتابه (تراث الإسلام)، وغوستاف لوبون في كتابه (حضارة الإسلام) أنه عندما ازدهرت التجارة بين الشرق والغرب، أقبل الأمراء الإيطاليون إقبالاً منقطع النظير على التحف والحلي العربية.

إن أهم ما استفادته أوروبا، كان صناعة الورق عبر المغرب والأندلس، كما أشار إلى ذلك الإدريسي سنة ١١٥٠م مثالاً على ذلك.

وعندما عرف الأوروبيون الورق عن العرب في ذلك التاريخ أطلقوا عليه اسم (الصحائف الدمشقية) نظراً لأن دمشق كانت سوقاً رئيساً لتجارة الورق في ذلك العصر. وكانت أولى المصانع التي أقامها العرب لصناعة الورق في الأراضي الأوروبية في صقلية واسبانيا.

يقول الدكتور إبراهيم زعرور في كتابه (المؤتمرات الحضارية العربية الإسلامية): من صقلية انتقلت صناعة الورق إلى إيطاليا، ومن اسبانيا إلى غرب أوروبا.

ويشهد على أثر العرب في هذا الجانب، تعدد المصطلحات العربية المتعلقة بالورق وصناعته، والتي مازال بعضها مستخدماً بلفظه العربي في اللغات الأوروبية. أيضاً نقل الغرب عن العرب صناعة الخزف التي انتشرت في اسبانيا. ومازالت المتاحف الأوروبية تحوي كثيراً من الأواني الخزفية التي صنعت تقليداً لأواني عرب الأندلس. ويستدل على هذا التقليد مما عليها من كتابات عربية محرفة.

كما استفاد الأوروبيون من العرب الأندلسيين على صعيد صناعة السفن، التي كانت ومازالت لها أهميتها القصوى في الحياة الاقتصادية.

فعن العرب أخذ الأوروبيون وخاصة في إيطاليا واسبانيا صناعة طراز من السفن سُمّي (العشاري) بـ(العشاريات) لأنها كانت تتسع لعشرة أشخاص

ولأن العرب هم أول من استخدم السفن ذات الأشرعة الثلاثية، فقد اقتبس الغرب من العرب مبدأ الشراع المثلث وطوروه، مما مكنهم من بناء سفن ضخمة.

وللعرب في الأندلس فضل السبق في تعليم الغربيين صناعة الزجاج والكريستال، التي ابتكرها ودل عليها العالم العربي الأندلسي عباس بن فرناس خلال القرن التاسع الميلادي. وقد أشار إلى ذلك الدكتور علي أحمد في كتاب (المؤتمرات الحضارية العربية الإسلامية في الغرب الأوروبي).

وقام الأندلسيون كذلك بتعليم الغرب الأوروبي طريقة تبليط الدور والشوارع وإنارتها في الليل، وطريقة استخدام الريح في تحريك الطواحين الهوائية.

ولم يقصّر العرب في مجال الزراعة، فعن طريق الأندلس وصقلية، عرف الغرب الأوروبي طريقة دراسة طبيعة الأرض وتحليلها، كي تزرع بالمحصول المناسب الذي يمتاز بوفرة إنتاجه وجودته.

وحتى لا تنهك الأرض بزراعات متعددة، كان العرب ينوعون الزراعات بالتناوب.

وقام العرب بتعريف الأوروبيين على مسألة العناية بالحدائق العامة والخاصة، من حيث اختيار الموقع وتنوع الأشجار والنباتات.

وقد استقل علم الزراعة العربي في اسبانيا عن مباحث الطب والنبات، ليصبح في اسبانيا يتمتع باستقلال تام.

ومما يجدر ذكره أن محاصيل عديدة زرعت في الغرب الأوروبي من خلال عرب الأندلس وصقلية، مثل محصول الذرة، والقمح القاسي، والأرز والسكاكر والحلويات وزراعة السبانخ والزعتر البري والكرز والرمان وجوز الهند والحامض واليوسفي.

وكان هناك أيضاً الياسمين والزئبق، الذي تحول ليصبح شعار ملوك فرنسا، والنيلوفر والسوسن ثم النباتات البصلية، كالزعفران والنرجس، والأقحوان.

وقد ظهرت هذه النباتات والخضار خلال القرن الخامس عشر الميلادي في كثير من مناطق أوروبا. إلى جانب كثير من أنواع الفواكه كالتين والعنب والتفاح والخوخ والسفرجل والأجاس.

ولم يتوقف تأثير العرب على الغرب عند هذا، بل إن العرب هم الذين علموا الأوروبيين طريقة حجز الماء وتجميعه في سدود أو مستودعات، ونقله بعد ذلك عبر قنوات مفتوحة، ورفعه بواسطة دواليب الماء والنواعير. وأول ما وصلت هذه الوسائل إلى بلجيكا وهولندا كان اعتباراً من القرن الرابع عشر الميلادي.

وقد تعلم الأوربيون من العرب كيفية حفر الترع والقنوات التي كانت مجهولة قبلهم. وطوروا إلى جانب ذلك الدورات الزراعية، وفن استخدام الأراضي الزراعية من أجل محصول وفير غزير.

وهكذا فإن المؤثرات العربية في حقول الصناعة والزراعة والتجارة والحرف مازالت بارزة المعالم في أوروبا.

ختاماً أقول إن الفوائد التي أهداها العرب إلى الأوروبيين في ميدان الاقتصاد والحياة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي بمجالاته المختلفة كثيرة لا حصر لها. وما أشرنا إليه يُثبت السبق الاقتصادي للعرب على الغرب.

عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

متقاعد يطالب بالإعفاء من رسوم الكهرباء والاتصالات

رفع المتقاعد علي بن فلاح الزهراني عريضة لمعالي رئيس المجلس طالب فيها بدراسة رفع رسوم الكهرباء والاتصالات عن كاهلهم أسوة بما هو متبع مع المستفيدين من الضمان الاجتماعي وقال:

معالي رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

أفيد معاليكم أنني أحد المواطنين الذين عملوا في الخدمة العسكرية لمدة تسع سنوات ونصف ثم عملت بعد ذلك في إحدى المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم- تحديداً إدارة التربية والتعليم بالمخواة (مدرسة حبس الحوائل- أبي ذر الغفاري) لمدة سبعة وعشرون عاماً وتقاعدت على نظام التأمينات الاجتماعية براتب ٢٠٦٠ ريال، وقد حرمنا من مكرمة خادم الحرمين الشريفين بزيادة الراتب ١٥٪، كما أن المكرمة الملكية الغالية والتي صدرت بعد دراستكم لها في مجلس الشورى والقاضية بزيادة متقاعدي التأمينات الاجتماعية ٥٪ ابتداء من شهر جمادى الأولى ١٤٣١هـ لم تبلغ هذه الزيادة سوى ١٠٠ ريال، فماذا تحل من مشاكلنا الحياتية؟.

معالي الرئيس هل هذا الراتب يفي بمطالب الحياة في ظل غلاء المعيشة؟ أضف إلى غلاء المعيشة فواتير الكهرباء والاتصالات. علماً أنني حرمت من الضمان بحجة إننا اثنان فقط أنا وزوجتي.

معالي الرئيس نرجو من الله ثم من مجلسكم الموقر النظر لنا بعين الرحمة ورفع رسوم الكهرباء عن كاهلنا ومساواتنا بإخواننا المتقاعدين والذين رفعت عنهم رسوم الكهرباء، ودخل الضمان لديهم ورواتبهم أفضل من رواتبنا، ونحن الذين تتكون أسرنا من أشخاص كثيرين محرومين من

الضمان ومن المساعدة التي تصرف من ٧٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ ريال، ونحن أحوج من غيرنا في الزيادة التي أقرت سابقاً والتي شملت الجميع، راجين من الله ثم من مجلسكم الموقر النظر في أحوالنا فيما ذكرنا من طلب صرف الضمان إلى رفع رسوم الكهرباء، وزيادة رواتبنا هذا والله يحفظكم.

مواطنة تدعو لإعادة النظر في نظام منح الجنسية

رفعت المواطنة بهية الشمري عريضة لمعالي رئيس المجلس طالبت فيه بإعادة النظر في منح الجنسية لأولاد المتزوجة من أجنبي، وقالت:

معالي رئيس مجلس الشورى سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

أنا المواطنة الأرملة بهية فرج نومان المنصوري الشمري، إني استنجد بكم وبعد الله عز وجل بمعاناتي فأنا مواطنة بالجنسية وليس بالتجنس أباً عن جد ولدي أبنائي أربعة (بدون) لا يحملون أي جنسية ووالدهم متوفى وليس لديهم أعمام، فوالدهم وحيد فأصبح الحمل على كاهلي ثقيل، فأنا أرملة وأبنائي وحيدون وطلبت التجنس لأبنائي فرفضوا وقالوا الشروط لا تنطبق فيجب أن يكونوا من مواليد المملكة وألا يتعدوا بالعمر ١٨ عاماً فهم من مواليد دولة خليجية أليست دول مجلس التعاون مجتمع مشترك، لماذا لا تستثنى دول مجلس التعاون؟ وإذا تعدى الواحد منهم ١٨ عاماً فهل يخرج من رحمة الله فهم (بدون) لا يحملون جنسية كي يختاروها من الأصل أم يختاروا الجنسية السعودية، ألا توجد أنظمة مستثناة لمن هم في مثل حالتي، والمصيبة العظمى أنظمة الجوازات التي جارت علينا فأبنائي يحملون إقامات بمهنة (عامل) فهذا تغيير للواقع فإقاماتهم بقصد المرافقة معي والعيش معي تحت سقف واحد، لماذا هذا التعسف ضد المواطنات؟ فهل يقبل المواطن بأن يكون ابنه بمهنة (عامل) أتقبلونها على المواطنة ولا تقبلوها على المواطن؟ كيف وهي ربة الأسرة وترى الدنيا تدور بها، لقد كان أولادي على كفالة أبي وقد توفى فرفضوا طلبي بنقلهم إلى كفالتي بعد وفاة والدي وأصروا أن يكونوا بكفالة أصحاب مهن سائق أو عامل وغيره، فأين حقوق المواطنة الأرملة أمّ الأجانب؟ فأنا أطلب من الذي يصله صوتي أن يوصله ويوصي عليه بكل أمانة وله الأجر والثواب فهذه معاناة أسرة ضعيفة تطالب بأبسط الحقوق وهو الوجود والعيش من غير خوف فقط، لذا أطلب من كل مسؤول المضي قدماً على رفع هذه المعاناة وأن يكون هناك نظام خاص لأبناء المواطنة بالجوازات يحق لهم بموجبه العمل الحر، كما

يحق للمواطنة بأن تكفل أبناءها من دون قيود أو شروط فإنه لمطلب بسيط يميز أبنائي عن العمال الأجانب.

اقتراح نظام للمكاتب العقارية

رفع المواطن إبراهيم الشمسان عريضة إلى رئيس مجلس الشورى قدم فيها عدة اقتراحات تتعلق بما أسماه نظام المكاتب العقارية، حيث قال:

معالي رئيس المجلس حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

أرفع لمعاليكم بعض المقترحات المتعلقة بمشروع المكاتب العقارية تحت الدراسة، وهي تتناول المسائل التالية:

١- معايير وأسس تصنيف مكاتب وشركات العقار وحصرهم ضمن نظام آلي معروف لدى كافة من يتعاملون معهم.

٢- كيفية تنظيم تقديم العقاريين للخدمات العقارية من شراء وبيع وخلافه للقضاء أو التقليل من المشاكل القائمة حالياً بالسوق العقاري.

٣- تطبيق الملكيات على الطبيعة قبل البيع لأن كثيراً من عمليات البيع تحتاج لإعادة نظر من القضاء والجهات المختصة كالأمانات وعمليات البيع أو الشراء غير السليمة هي بداية مشاكل مستقبلية.

٤- عمولة أو «السعي» للعقاريين في حالات العقود طويلة الأجل تحتاج لإعادة دراسة، وكذلك تعدد السعاة بما فيهم أطراف البيع والشراء.

٥- تعدد عرض العقارات أو طلبها بصور متعددة منها وجود أكثر من لوحة على العقار أو الادعاء من البعض بأن لديهم مفاتيح البيع والشراء..إلخ.

٦- تنظيم عمل المتعاونين «غير المتفرغين» في ميدان العقار مع الشركات والمكاتب العقارية لأن ما يجري الآن هو أقرب للفوضى العقارية منه للعمل المهني السليم.

٧- تحديد التزامات البائع والمستأجر تجاه مقدمي الخدمات العقارية وكذلك الالتزامات المتوقعة بالمقابل من مقدمي هذه الخدمات.

٨- التثمين العقاري وآلياته وكيفية تنظيمه وسن الأنظمة المنظمة له لأنه صناعة قائمة بذاتها وتشمل خبرات فنية وميدانية وغيرها.

وفي الختام فجهود مجلس الشورى ملموسة ومشكورة ونحن نهدف بمقترحاتنا إلى المساعدة في إيضاح بعض الحقائق في السوق العقاري فربما يساعد ذلك في الخروج بنظام محكم ودقيق وقابل للتطبيق على أرض الواقع والتقليل من المشاكل والعشوائية السائدة حالياً في ميدان العقار.

معالي / رئيس مجلس الشوري حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

أرفع لمعاليكم بأسم بعض المهتمين والمهتمات بشئون العقار وبأسمي أن لدينا بعض المقترحات المتعلقه بمشروع " نظام المكاتب العقاريه تحت الدراسه " فكرتحاتنا تتناول المسائل التاليه :

(١) معايير وأسس تصنيف مكاتب وشركات العقار وحصرهم ضمن نظام آلي معروف لدي كافة من يتعاملون معهم .

(٢) كيفية تنظيم تقديم العقاريين للخدمات العقاريه من شراء وبيع وخلافه للقضاء أو التقليل من المشاكل القائمه حاليا بالسوق العقاري .

(٣) تطبيق الملكيات علي الطبيعه قبل البيع لأن كثيرا من عمليات البيع تحتاج لإعادة نظر من القضاء والجهات المختصة كالامانات وعمليات البيع أو الشراء غير السليمه هي بداية مشاكل مستقبليه .

(٤) عمولة " أو السعي " للعقاريين في حالات العقود طويلة الاجل تحتاج لاعادة دراسه , كذلك تعدد السعاة بما فيهم أطراف البيع والشراء .

(٥) تعدد عرض العقارات أو طلبها بصور متعدده منها وجود أكثر من لوحة علي العقار أو الادعاء من البعض بأن لديهم مفاتيح البيع والشراء ... الخ .

(٦) تنظيم عمل المتعاونين " غير المتفرغين " في ميدان العقار مع الشركات والمكاتب العقاريه لأن ما يجري الان هو أقرب للفوضي العقاريه منه للعمل المهني السليم .

(٧) تحديد إلتزامات البائع والمستأجر تجاه مقدمي الخدمات العقاريه وكذلك الالتزامات المتوقعه بالمقابل من مقدمي هذه الخدمات .

(٨) التثمين العقاري وآلياته وكيفيه تنظيمه وسن الانظمه المنظمه له لأنه صناعة قائمه بذاتها وتشمل خبرات فنيه وميدانيه وغيرها .

بدل نقل وبدل خطر للمعلمات

رفع والد إحدى المعلمات، المواطن شايم مزعل الدهمشي عريضة إلى معالي رئيس المجلس طالب فيها بصرف بدل نقل وبدل خطر للمعلمات اللائي يسافرن للمناطق البعيدة للعمل وقال:

معالي رئيس مجلس الشورى حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

أعرض لأنظاركم أنه ما دامت هناك معلمات يصعب نقلهن في حركة النقل كل سنة منذ ثمان سنوات وأكثر بحجة الأفضلية وهن يعانين من الغربة عن الأولاد والزوج والبيت والأهل ويصارعن خطر الطريق وكلفة النقل والتعب والسهر والاضطرابات النفسية فلماذا لا يصرف لهن بدل نقل وبدل خطر طريق وبدل نقل وبدل خطر طريق وبدل بعد عن الأولاد والزوج والبيت، حيث يقضين نصف أوقاتهن بالدوام ومع الطريق وذلك أسوة ببعض موظفي الدولة نائية ومن بين هؤلاء المعلمات اللواتي ينتظرن النقل (ابنتي مشاعل بنت شايم بن مزعل الدهمشي) المعلمة في روضة سدير وتبعد عن الرياض ١٥٠ كلم ذهاباً عن مكان سكن زوجها في الرياض والذي يعمل موظف في مؤسسة النقد بالرياض وأولادها من أربع سنوات إلى سبع وهي تنتظر حركة النقل سنة بعد سنة منذ ثمان سنوات وأكثر قضتها بين الأمل والانتظار وبين الطريق وتغيير معالي الوزير، حيث تعاقب على هذه الوزارة خلال هذه الفترة ثلاثة وزراء وكل مرة يكون النقل من حظ غيرها وهي من حظها الانتظار والصبر ولا حول ولا قوة إلا بالله.

أرجو من معاليكم النظر في هذه القضية الإنسانية في بلد ملك الإنسانية ومناقشتها وسرعة عمل حلول لها ترضي الله عز وجل أولاً وترضي ولاة الأمر الذين أوصوا بالأمانة.

معالي الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس مجلس الشورى حفظه الله ،

الرياض المملكة العربية السعودية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،

أعرض لأنظار سموكم الكريم أنه ما دام أن المعلمات اللواتي يصعب نقلهن في حركة النقل كل سنة منذ ثمان سنوات وأكثر بحجة الأفضلية وهن يعانين من الغربة عن الأولاد والزوج والبيت والأهل ويصارعن خطر الطريق وكلفة النقل والتعب والسهر والاضطرابات النفسية فلماذا لا يصرف لهن بدل نقل وبدل خطر طريق وبدل نقل وبدل خطر طريق وبدل بعد عن الأولاد والزوج والبيت حيث يقضين نصف أوقاتهن بالدوام ومع الطريق وذلك أسوة ببعض موظفي الدولة نائية ومن بين هؤلاء المعلمات اللواتي ينتظرن النقل ابنتي إسشاعل بنت شايم بن مزعل الدهمشي المعلمة في روضة سدير وتبعد عن الرياض 150 كيلو متر ذهاباً عن مكان سكن زوجها في الرياض والذي يعمل موظف في مؤسسة النقد بالرياض وأولادها من أربع سنوات إلى سبع وهي تنتظر حركة النقل سنة بعد سنة منذ ثمان سنوات وأكثر قضتها بين الأمل والانتظار وبين الطريق وتغيير الوزير حيث تعاقب على هذه الوزارة خلال هذه الفترة ثلاثة وزراء وكل مرة يكون النقل حظ غيرها وهي من حظها الانتظار والصبر ولا حول ولا قوة إلا بالله.

أرجو من معاليكم النظر في هذه القضية الإنسانية في بلد ملك الإنسانية ومناقشتها وسرعة عمل حلول لها ترضي الله عز وجل أولاً وترضي ولاة الأمر الذين أوصوا بالأمانة.

قامت المملكة العربية السعودية على يد الملك عبدالعزيز – طيب الله ثراه- على مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها وتطبيقاتها، واستنارت بها منهجاً وسلوكاً. وكان من الأولويات التي عني بها الملك المؤسس إنشاء مجلس الشورى للاستنارة برأي أعضائه في الشؤون الداخلية للبلاد مما يحقق شمولية القرار وتوسيع دائرته في صورة تطبيقية لهدي الشريعة الإسلامية. في هذا الباب نستجلي ذاكرة مجلس الشورى باستعراض قراراته الأولى التي تمثل البداية لبناء مجتمع مدني إسلامي.

المجلس يدرس نظاماً لمكافحة تهريب السلاح ويقترح آخر لتنفيذ الأحكام

المجلس يقترح إدارة للشكاوى المقدمة للملك عبدالعزيز

اطلع مجلس الشورى على المعاملتين المرفقتين الواردتين من رئاسة الديوان العالي برقم ١٤٦٦ في ١٣٥١/٣/٥هـ بشأن تسهيل سير المعاملات الرسمية ومن رئاسة الوكلاء بعدد ٢١٢٤ في ١٣٥١/٣/٥هـ في موضوع الشكاوى التي تقدم لجلالة الملك المعظم.

وتداول الأعضاء البحث في محتويات المعاملتين المنوه عنهما أعلاه، وبعد الفحص والتدقيق وإمعان النظر فيهما قرر المجلس سابقاً بشأن تسهيل سير المعاملات والملاحظات التي أبدتها وزارة الداخلية وبالرجوع إلى الأنظمة التي سبق أن وضعها المجلس في هذا الصدد قرر المجلس وبحضور مندوبي رئاسة الوكلاء الشيخ إبراهيم السلمان ومحمد بياري ووزارة الداخلية السيد صالح شطا والشيخ محمد رويحي لتعديل بعض المواد المقترحة من وزارة الداخلية.

ورغبة في تسهيل سير المعاملات وجريانها في أقصر الطرق الممكنة حرصاً على الوقت الثمين وتحقيقاً لرغبات صاحب الجلالة الملك المعظم في ذلك يقترح المجلس ما يأتي:

١- إيجاد شعبة بديوان جلالة الملك المعظم تكون خاصة لتلقي الشكايات التي تقدم لجلالته ويرأس هذه الشعبة كاتب قدير له اطلاع تام بالأنظمة التي اتخذتها الحكومة وسير المعاملات، فإذا استلم أي عريضة تتضمن الشكوى يستفسر في الحال من الدائرة التي وقعت منها تلك الشكوى رأساً ويلخص العريضة وإجابة الدائرة عليها ويقدمها لجلالة الملك المعظم لصدور الإرادة السنية بما يجب في الموضوع ويجب أن يقدم إليه الجواب من أي دائرة يستفسر منها خلال مدة من أربعة وعشرين ساعة إلى أسبوع واحد، فإذا لم يقدم إليه الجواب يجب عليه تلخيص العريضة وتقديمها لجلالة الملك المعظم، كما أنه يجب على رئيس هذه الشعبة إذا تلقى برقية تتضمن الشكوى أن يستوضح تليفونياً أو برقياً من الدائرة التي وقعت في حقها تلك الشكوى، ويلخص الشكوى وجواب الدائرة ويقدم الجميع إلى جلالة الملك المعظم، وفي حالة غياب جلالته يخصص أحد كتاب الديوان الخاص لسمو النائب العام لهذا الغرض.

٢- بالنظر إلى ما هو واقع في الوقت الحاضر في شأن الموقوفين ومضى عليهم مدة في السجن بعد ثبوت براءتهم يقترح المجلس لزوم وضع نظام خاص للتوقيف يمنع أمثال هذه الحوادث.

٣- إيجاد دائرة للتنفيذ لما في ذلك من سرعة في جريان المعاملات مع حفظ الانتظام ويلفت المجلس النظر العالي إلى أن إدارة التنفيذ قد وضع لها نظام خاص وخصصت لهذه الدائرة رسوم تكفي لمصاريفها ويكون ارتباط هذه الدائرة بوزارة الداخلية وإذا لزم الحال إلى تعديل ذلك النظام يعدل بما يتفق مع الظرف الحاضر.

٤- إن المواد الخمس التي وضعها المجلس في حق الشغب واقترحت بالتصديق العالي يلتمس المجلس إبلاغها للجنة الخاصة بمحاكمة المشاغبين إذا لم تبلغ إليها وتكليفها بضرورة إتباعها.

هذا ما يراه المجلس ورائده في ذلك الإخلاص وتحقيق أمنية جلالة الملك المعظم في تسهيل سير المعاملات وعلى ذلك جرى القرار متفقاً.

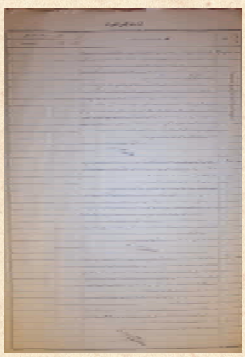

سن نظام لمكافحة تهريب السلاح

اطلع مجلس الشورى على الأمر السامي المرفق الوارد إليه من مقام النيابة العامة برقم ٤٨٤٦ في ١٣٥١/٥/٢٧هـ المتضمن طلب سن نظام خاص بالسلاح المهرب وما يترتب على مهربيه من الجزاء.

وبعد الرجوع إلى النظام المسنون بعنوان (سلاح الصيد وجلبه واستعماله) المرفوع إلى مقام النيابة العامة برقم ٥٩٨ في ١٣٤٩/٩/١٥هـ ظهر للمجلس أن النظام المذكور كافل لما يختص بموضوع أسلحة الصيد والعقوبات المترتبة على حاملي سلاح الصيد ومستعمليه بدون رخصة... إلخ ونظراً لما يعلمه المجلس من أن النظام المذكور قد نشر على صفحات الجريدة الرسمية ولم يرد إلى المجلس أي تصديق بشأنه حتى الآن، فإن المجلس يرى ما يأتي:

١- الالتماس من المقام العالي بصدور الأمر السامي بإبلاغ المجلس تصديق النظام المذكور لاعتماد ذلك رسمياً وطبع الكمية الكافية منه وبعث النسخ اللازمة إلى المجلس.

٢- توجيه إحالة هذا القرار إلى مديرية الشرطة العامة وتكليفها بيان ما لديها من أوامر صادرة في موضوع الأسلحة بصورة عامة بقصد الاستنارة ووضع القواعد الملائمة امتثالاً للأمر السامي المشار إليه.

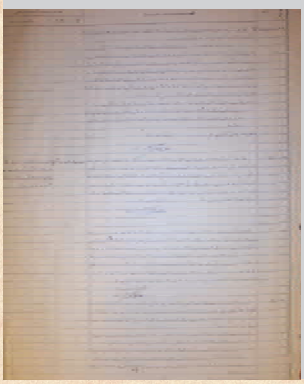

رد المجلس على ملاحظات نظام الصيد والغوص

اطلع المجلس على اقتراحات مدير مصلحة خفر السواحل على نظام الصيد والغوص المقدمة ضمن خطابه المرفوق رقم ٩٣٢ في ١٣٥١/٤/٢٩هـ الوارد إلى المجلس من لدن رئاسة الوكلاء برقم ٣٥٤٤ في ١٣٥١/٤/٢٥هـ، وبعد البحث والمناقشة ظهر ما يأتي:

١- عدم وجاهة اعتراضه على المادة ١٧ وقد سبق فيها من الإيضاح ومن الأسباب الموجبة للتمسك بها في قرار المجلس رقم ٥١ وتاريخ ١٣٥١/٤/١٨هـ ما يكفي للاعتماد وعلى ما ورد في النص المذكور لمجاراته المصلحة وضخامة الغاية المنشودة.

٢- لعدم وجود وسائط مخابرة في كل من مرفأ ثول والقضيمة..إلخ، قد قصد عمداً عدم جواز إعطاء الرخصة فيها وحصر ذلك في مرافئ مخصوصة نصت عليها المادة (٢١) من النظام.

٣- ليس ثمة مصلحة تدعو إلى تعديل المادة (٢٢) من النظام فلا عدول عن ذلك.

٤- موضوع البحث في الرسومات معين بموجب مواده المخصوصة في النظام وقد رؤي في المادة (٣٥) استثناء السفن الصغيرة من المعاملات التي تعامل بها لسفن التي تقصد غير المرفأ الذي انتهت في مياهه الصيد، وأن ملاحظة الصيد وما يتعلق بنقله بقصد بيعه في الخارج بالذات أو بالواسطة..إلخ كفيلة بتوضيح المعنى المقصود من الاستثناء الواقع في المادة.. ومن المصلحة عدم العدول عن ذلك.

٥- عدم وجاهة اعتراض مدير خفر السواحل على المادة (٤٢) إذ إن النظام لم يتعرض لموضوع تحرير بيان الحركة بل تعرض إلى أن تصديقه من قبل الجمرك في الحالة الموضحة بالمادة وأما تحريره فيكون بالقاعدة المتبعة سابقاً.

٦- إن فحوى المادة ٤٩ صريح في تحذير المرجع المنوط به الرخص في عدم إعطاء التصريح إلا بعد المراجعة، وبما أن الإدارة التي أنيط بها الرخص هي إدارة خفر السواحل (فالمديرية العامة) هنا مقصود بها مديرية خفر السواحل.

٧- ليس ثمة تناقض ولا علاقة أصلاً بين منطوق المادة (٥٢) وبين المادة (٢٢) وأن عجز المادة ٥٢ ضمين بعدم دخول أي تشويش في تأويل معنى المساعدة التي نص عليها فكل ما كان مشروعاً ضمن دائرة النظام مطلوب من مأمور الحكومة المساعدة فيه للمرخص من المراكب المذكورة.

٨- إن المادة (٣٣) مكررة تعين الجزاء بالمصادرة والغرامة والتنويه عن المادة (٥٦) على أن العقوبة فيها صريحة وخاصة بها وتغافل المدير عن رؤية ذلك مع كونه صريحاً جلياً يستلزم التنبيه عليه بالتريث في موضوع يحاول الاعتراض عليه، وضرورة التروي في كل ما ينجم منه التشويش وإزعاج المقامات العالية على غير جدوى.

٩- إن المادة المخصوصة بإعطاء الرخص صريحة في كونها لا تعطى إلا لطلاب الامتهان بمهنة الصيد أو الغوص بالذات، أما النقل والشراء فكما صرحت به المادة (٦٠) لا تكاليف على أصحابها سوى الرسوم المقررة في نظام الجمرك.

١٠- أن البند (٦٢) صريح في بيان الرسوم الواجب استيفاؤها والرسم واحد لا يتكرر وليس في المادة ما يفهم منها ما تأوله مدير خفر السواحل.

١١- هذا وأن المجلس يلفت النظر العالي إلى أن ما ينشأ عن كل ما تقدم من تشويش ويرى منعاً لذلك إبلاغ المدير المذكور بضرورة التمشي على مقتضى النظام المبلغ إليه دون نقص أو زيادة باعتبار أنه نظام اشترك فيه صفوة ذوي الاختصاص ويراعى في سنه كل ما تتطلبه المصلحة ويقتضيه النفع تمشياً مع الظرف الحاضر وعلى ذلك جرى التوقيع.

من رجال الشورى

عبدالعزيز بن زيد (١٣١٥هـ-١٣٧٩هـ)

ولد عبدالعزيز بن حمود الزيد، بمدينة حائل عام ١٣١٥هـ.

وتلقى تعليمه في الكتاتيب بحائل، وحفظ القرآن الكريم، ثم سافر إلى تركيا حيث تعلم اللغة التركية تحدثاً وكتابة، وكان من أصحاب الرأي والمشورة، محنكاً وذا معرفة وخبرة وعقل راجح.

عمل عبدالعزيز بن زيد مندوباً لجلالة الملك عبدالعزيز في عمان وأريحا بين عامي ١٣٤٤-١٣٤٥هـ.

كما عين عضواً في مجلس الشورى لعام ١٣٤٦هـ، ومساعداً لقائم مقام جدة من عام ١٣٤٧-١٣٤٩هـ.

كذلك عمل مفتشاً للحدود الشمالية بين المملكة والأردن والعراق، ومقره القريات.

عينه الملك عبدالعزيز قنصلاً عاماً له في سوريا ولبنان، ثم وزيراً مفوضاً، ومندوباً فوق العادة في بيروت عام ١٣٦٣هـ.

تولى منصب سفير فوق العادة لجلالة الملك سعود بن عبدالعزيز في بيروت حتى وفاته ١٣٧٩هـ.

توفي يرحمه الله في مستشفى الجامعة الأمريكية ببيروت عام ١٣٧٩هـ، ودفن في دمشق.

رأي في التقاليد البرلمانية

• د. عبدالله بن إبراهيم العسكر

التقاليد البرلمانية هي مجموعة من الأنظمة والقواعد المرعية في العمل البرلماني، وهي في معظمها لم تدوّن وتصبح قوانين ملزمة. وهي تراكم من الممارسات البرلمانية، أصبحت مع مرور الزمن من لوازم الاشتغال وتناول القضايا المعروضة تحت قبة البرلمان. وقد وجدت بعض التقاليد البرلمانية طريقها للتدوين فأضحت ملزمة. وتختلف التقاليد البرلمانية باختلاف شكل الحكم ما بين ملكية مطلقة وملكية دستورية وجمهورية رئاسية وجمهورية برلمانية وغير ذلك. وتختلف أيضاً حسب ثقافة البلد ودرجة رقيه في سلم الحضارة. ومنها ما هو بسيط وما هو معقد. وكلها دون استثناء تدعي أنها تسعى لتحقيق الديمقراطية.

ترجع أكثر التقاليد البرلمانية إلى البلاد الأوروبية. والقاعدة الأكثر شيوعاً في التقاليد الأوروبية هي قاعدة الأكثرية، وهذه القاعدة لا تتفق أحياناً مع الأخلاق. وهنا معضلة لأن بعض الشعوب تعلي من الأخلاق على حساب الأكثرية. وقاعدة الأكثرية لها أساس في التراث الإسلامي من حيث أن الأمة لا تجتمع على خطأ. لكن هذا القول ليس بالضرورة يؤدي إلى نتائج حسنة.

فلو أخذنا مثالاً واحداً من أنظمة الحكم لتقريب الصورة وهو نظام الجمهورية البرلمانية التي قد تساعد على تحقيق ديمقراطية. التقاليد البرلمانية في هذا الشكل من أشكال الحكم تؤدي في ظروف معروفة إلى دكتاتورية الأغلبية. وهنا مشكلة وقفت التقاليد البرلمانية أمامها عاجزة. ولذلك يصبح من قبيل تبسيط الأمور النظر إلى التقاليد البرلمانية كما لو أنها وصفة سحرية لتحقيق الحكم العادل أو الديمقراطية. ذلك أن التقاليد المرعية في مثل هذا النظام قد يكون مرتعاً لدكتاتورية الحزب الذي يحصل على الأغلبية البرلمانية فيسيطر على السلطة التشريعية ويهيمن بالتالي على السلطة التنفيذية. لذا يرى مشرعون برلمانيون ودستوريون أن التقاليد البرلمانية يجب إعادة النظر فيها بين الحين والآخر.

على أن من الواجب القول إن التقاليد البرلمانية العريقة والمتميزة هي علامة ودلالة على متانة الدولة والنظام السياسي في تلك الدولة. والحقيقة أن مسألة بلوغ مرحلة التقاليد البرلمانية العريقة مطلب نفيس، لأنها هي التي تهيء الاستقرار والسلام في المجتمعات، ولابد لها من خصائص بنيوية وسياسية تفسر أو تساعد على الوصول إلى مرحلة مستقرة أي مجتمع.

يقول المفكر نديم البيطار من خصائص التقاليد البرلمانية – كي تنجح وتستقر وتكون فعالة – ما يمكن تسميته بشرعية الإجماع. يسند ذلك أنظمة وقواعد عمل تنظم علاقة الدولة بالمواطنين. وأنا أقول إن شرط الإجماع يصبح عديم الفائدة إذا لم يتوفر استقرار سياسي واجتماعي عام، وهو استقرار لا يأتي خبط عشواء أو يأتي من نفسه، بل لابد من فرضه من قبل السلطة السياسية. وبكلمة أخرى لابد من وجود فلسفة حياة تنظم المجتمع والدولة.

لهذا نخلص أن التقاليد البرلمانية مهما تكن عريقة لابد أن يصاحبها قبول من طرفي المعادلة السياسية: الدولة والمجتمع حتى تتمتع بالإجماع. لأن مثل هذا الإجماع يمكن أن يؤدي إلى إطار سياسي. ولا يغيب عن البال أن استنساخ الأطر السياسية لا يمكن قبولها من قبل بعض المجتمعات، ولهذا قيل إن أحسن إطار سياسي هو ما ينتجه المجتمع نفسه. إذن كيف ينتج المجتمع أطره السياسية. الجواب هو عن طريق التقاليد البرلمانية المرعية في البلد نفسه، التي تلقى إجماعاً عاماً.

وكذلك فإن التناقضات الاجتماعية الكبيرة لا يمكن للتقاليد البرلمانية أن تُسيطر عليها، بل إنه من شبه المستحيل أن تحقق الديمقراطية – التي يتشدق بها بعض الدول الديمقراطية – الاستقرار الاجتماعي والسياسي. لهذا كله نعود إلى الفكرة الرئيسة التي بدأنا بها هذا الحديث وهي: أنه من قبيل تبسيط الأمور النظر إلى التقاليد البرلمانية كما لو أنها وصفة سحرية لتحقيق الحكم العادل أو الديمقراطية. لهذا كله يجب إعادة النظر في التقاليد البرلمانية بين الحين والآخر. والله المستعان

كثيرٌ من قليل..

برسالة SMS تساهم بكفالة الأيتام

مبلغ ١٠ ريالات قليل ، ولكنه عند الله كثير..

يمكن أن تساهم بكفالة أبناء إنسان عبر إرسال رسالة نصية فارغة إلى الرقم 5055

STC الاتصالات السعودية | موبايلي mobily | zain

للتبرع أو الاستفسار يرجى الاتصال على الرقم الموحد ٩٢٠٠٠١١٣٣

www.ensan.org.sa

انسان

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام

CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

مصرف الراجحي ١٦٤٦٠٨٠١٠٠٠٠١٩٠	بنك الرياض ٢٠١١٦٩٣٠٤٩٩٠١	البنك الأهلي التجاري ٢٢٣١٩٠٠٠٠٠٠٢٠٠
مجموعة ساميا المالية ٩٩٠٧٠٠٤٧٥٨	بنك ساب ٠٢٠٠٩٩٩٩٠٤٧٢	البنك السعودي الفرنسي ٧٧٩٦٤٠٠٠١٦٣
البنك العربي الوطني ٠١٠٠٨١١٧٤٠٠٠٠٠	بنك البلاد ٩٩٩٣٣٣٣١١١١٠٠٠٥	البنك السعودي الهولندي ٠٣٣١٧٨١٠٠٠٠٥

هل تُمنت!

مايمكن أن تقدمه لمرضى السرطان؟

للتبرع لنا نأمل التحويل إلى حساباتنا:

حسابات التبرع العام :

٧١٧٤٦٠٨٠١٠٠٠٥١٧٧	(مصرف الراجحي)
٣٤٦٥٣٩٤٩٠٠٠٦	(البنك الأهلي التجاري)
٠٠٠٠٠٧٠٠٧٠٠٩٦٩٧	(بنك ساميا)
٠٠٠٥٠٤٣٢٦٤٠٠١٠٤	(البنك السعودي الهولندي)

حسابات الزكاة :

١١٤٦٠٨٠١٠٠٠٥١٢٥	(مصرف الراجحي)
٣٤٦٥٣٩٤٨٠٠٠٢٠٤	(البنك الأهلي التجاري)
٠٠٠٠٠٧٠٠٧٠٠٩٦٨٩	(بنك ساميا)
٠٠١٠٤٣٢٦٤٠١٢	(البنك السعودي الهولندي)

حسابا الوقف الخيري :

٩٩٩٢٠٠٠١٧٠٠٠٩	(بنك البلاد)
١٠١٤٦٠٨٠١٠٠٠٥١٤١	(مصرف الراجحي)

وللاطلاع على العديد من خيارات التبرع زوروا موقعنا www.saudicancer.com

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

WWW.SAUDICANCER.COM

هاتف ٠١٤٨٢٩٠٢٨ - فاكس ٠١٤٨٢٩٠٣٢ - جوال ٠٥٠٠٨٦٦٨٨٠